



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للعلوم



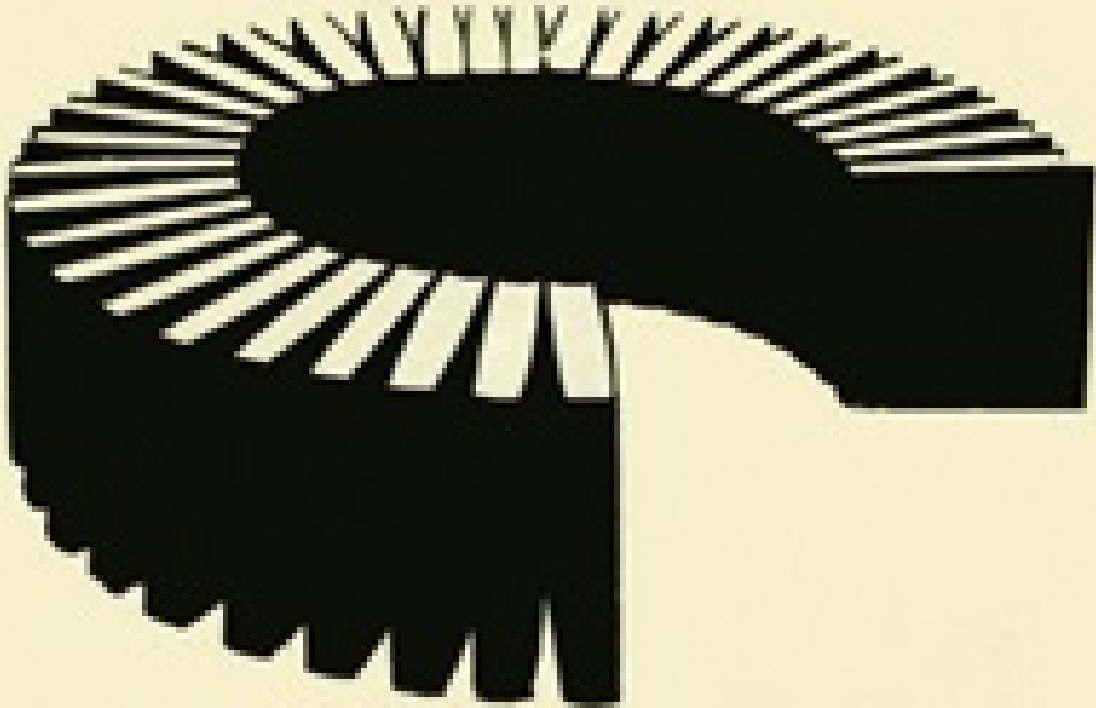
عمر  
عليه السلام

www.Ghaemiyeh.com  
www.Ghaemiyeh.org  
www.Ghaemiyeh.net  
www.Ghaemiyeh.ir

# « منظومة في الرضاع »

للعلامة المحقق صدر الدين صدر جميل العاملي

تأليف السيد محمد علي خادمي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# منظومه فى الرضاع - الارجوزه الرضاعيه و شرحها

كاتب:

صدر الدين محمد بن صالح عاملى اصفهانى

نشرت فى الطباعة:

انصاريان

رقمى الناشر:

مركز القائميه باصفهان للتحريات الكمبيوترية

## الفهرس

٥	الفهرس
٧	منظومه فى الرضاع - الارجوزه الرضاعيه و شرحها
٧	اشاره
٧	اشاره
٩	مقدمه المحقق
٩	اشاره
١٠	«نسب المؤلف و مولده»
١٤	«نشأته و تطور علمه حتى الاجتهاد»
١٦	«أساتذته و مكانته العلميه و مشايخه»
٢٠	«مهارته فى الشعر و الأدب»
٢١	«سبب هجرته إلى أصفهان»
٢٣	«تلامذته و المجازين عنه»
٢٤	«سيرته و أخلاقه»
٢٥	«زوجاته»
٢٥	«أولاده»
٢٧	«وفاته»
٢٧	«آثاره و تأليفاته»
٣٠	«الكتاب الذى بين يديك و منهج التحقيق فيه»
٣٣	[منظومه فى الرضاع]
٣٣	اشاره
٥٢	[شرائط الرضاع]
٥٢	اشاره
٥٢	فهنا مسألان:

- ٥٢ ..... الأولى: الحياه، فلو أكمل الرضاع بعد وفاتها
- ٥٣ ..... الثانيه: الوضع، فلا نشر في لبن الحامل إن لم يكن عن ولاده سابقه
- ٥٥ ..... [وحده الفحل لنشر الحرمة بالرضاع]
- ٦٢ ..... [تحقق الرضاع قبل إتمام المرتضع حولين]
- ٦٨ ..... [عدم كون الرضاع بلبن زنى]
- ٧٢ ..... [الرضاع الكافى لنشر الحرمة]
- ٧٢ ..... اشاره
- ٧٥ ..... و الكلام عليها يقع فى مقامات:
- ٧٥ ..... المقام الأول: التقدير بما أبنت اللحم و شدّ العظم
- ٧٧ ..... المقام الثانى: التقدير بالعدد
- ٨٢ ..... المقام الثالث: التقدير بالمده
- ٨٩ ..... [توالى الرضعات و عدم الفصل بينها برضاع آخر]
- ٩٣ ..... [كون نصاب الرضاع كاملا من امرأه واحده]
- ٩٤ ..... [أن تكون كل رضعه من كل من النصب الثلاثة كامله]
- ٩٨ ..... القول فى نسب الرضاع
- ١٠١ ..... كيفيه اتحاد الفحل
- ١٠٨ ..... القول فى ردّ عموم المنزله
- ١١٦ ..... القول فى ما خرج عن عموم المنزله بالدليل
- ١٢٣ ..... أحكام المصاهره فى الرضاع
- ١٢٤ ..... رضاع كلّ من الزوجين من ذوى الآخر
- ١٢٨ ..... فى رضاع بعض الأزواج من بعض و فيه مسائل:
- ١٣٦ ..... تعريف مركز

## منظومه في الرضاع - الأرجوزه الرضاعيه و شرحها

### اشاره

نام كتاب: منظومه في الرضاع- الأرجوزه الرضاعيه و شرحها موضوع: فقه استدلالى منظوم نويسنده: عاملى اصفهانى، سيد صدر الدين محمد بن صالح تاريخ وفات مؤلف: ١٢٦٣ هـ ق زبان: عربى قطع: وزيرى تعداد جلد: ١ ناشر: مؤسسه انصاريان تاريخ نشر: ١٤١٩ هـ ق نوبت چاپ: اول مكان چاپ: قم- ايران محقق/ مصحح: سيد محمد على خادمى

ص: ١

### اشاره





ص: ٣

## مقدمه المحقق

## اشاره

منظومه فى الرضاع

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

الحمد لله رب العالمين والصي لوه والسلام على سيدنا ونبينا محمد وآله الطاهرين سيما بقيه الله فى الارضين، روحى و ارواح العالمين له الفداء، ولعنه الله على أعدائهم أجمعين.

أميا بعد: فإن من أهم الأمور للحياه البشريه و إدارتها وجود القوانين التى تنظم سيرها و تدير شئونها، فإن لها بالفعل دورا فعالا فى توجيه الإنسان إلى الحياه العالیه.

و لكنّه إذا كان منشئ تلك القوانين هو العقل البشرى المحدود، فإن الإنسان لا يحصل على ما يؤمن سعادته فى عمود الزمان لقصور العقل عن إدراك المصالح و المفاسد.

و الوجدان خير شاهد على ذلك، فهى القوانين التى اشتهرت فى بعض المجتمعات، و كان أصحابها يدعون أنّها تضمن للإنسان حقوقه، و توفر له حاجاته، قد فشلت، و لم تجد فى تأمين الإنسان، و لم يصل الإنسان تحت ظلّها إلى الاطمئنان و السكون و الراحة.

و أمّا القانون الإلهى فهو على خلاف ذلك: إذ الله خالق الإنسان، فهو الذى يعلم حاجاته و يعلم ما يصلحه و ما يفسده، فله الحكم و له الأمر و لقد خلقنا الإنسان و نعلم ما توسوس به نفسه و نحن أقرب إليه من حبل الوريد. (١)

ص: ٤

والذى يضم القوانين الإلهيه هو الإسلام، و هى قوانين شامله و مستوعبه، لكل الحاجات البشرية، و قد بينها الرسول صلى الله عليه و آله و سلم للناس، و بينها بعده أهل بيته عليهم السلام- و أهل البيت أدرى بما فيه- و قد تكوّن بسبب بيان الرسول و أهل بيته القوانين الإلهيه كم هائل من الروايات، يتناول مختلف مجالات الحياه، من عقائد و أخلاق و معاملات و اقتصاد و اجتماع، إلى غير ذلك.

و قد وجد علماء أتعبوا أنفسهم فى استخلاص و استنتاج القوانين الإلهيه التى ضمّتها روايات أهل البيت، و بذلوا جهدهم، و استفرغوا طاقتهم فى ذلك منذ حصول الغيبه الكبرى حتّى زماننا هذا.

و من الموضوعات التى عالجهها الإسلام و جاء فيها بقوانينه، موضوع الرضاع و هو من الموضوعات التى أتعب العلماء أنفسهم فيها و قد صار معتركا للآراء.

### «نسب المؤلف و مولده»

سيّد الفقهاء الكاملين و سند العلماء الراسخين، أفضل المتأخرين، و أكمل المتبحرين، نادره الخلف و بقيه السلف، ذو البيت العالى العماد و الحسب الرفيع الآباء و الأجداد، السيد صدر الدين صدر العاملى، و نسبه الشريف كما ينقله المحدّث القمى فى منتهى الآمال- فى حالات أولاد الإمام موسى الكاظم عليه السلام:- ٢٢٨، و السيد شرف الدين فى البغيه: ١٢.

هو السيد الشريف: محمد بن سيد صالح بن محمد بن إبراهيم شرف الدين بن زين العابدين بن نور الدين بن على بن نور الدين بن حسين بن محمّد بن حسين بن على بن محمد بن أبى الحسن تاج الدين عباس بن محمد بن عبد الله بن أحمد بن حمزه الصغير بن سعد الله بن حمزه الكبير بن محمد أبى السعادات ابن محمد بن عبد الله بن محمد بن أبى الحسن

ص: ٥

على بن عبد الله بن أبي الحسن محمد المحدث بن أبي الطيب طاهر بن الحسين القطعي بن موسى أبي سبحة بن إبراهيم المرتضى بن الإمام موسى الكاظم عليه السلام.

ولد في ليلة ٢١ من ذي القعدة سنة ١١٩٣ في مزرعه لهم تدعى شد غيث (قريبا من قرية معركة من أعمال صور) فأنبته الله نباتا حسنا، و آزره بوابل متصل من لطفه و توفيقه و عنايته، فكان كَزْرِعٍ أَخْرَجَ شَطَأَهُ فَأَزْرَهُ فَاسْتَعْلَطَ فَاسْتَوَى عَلِيٍّ سُوْقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ. (١)

فاذا اساريره و هو في المهد تنطق بأسرار عمر و العلي، و تشرق بأنوار شبيهة الحمد، حتّى كأنه المعنى بقول القائل:

في المهد ينطق عن سعادة جده أثر النجابه ساطع البرهان (٢)

و أمه الست بنت الشيخ علي بن محيي الدين بن علي بن محمد بن حسن (صاحب المعالم) بن زين الدين الشهيد الثاني. (٣)

و أمّا أبوه: فهو السيّد السند و الركن المعتمد السيد صالح سبط شيخنا الأجل الشيخ الحرّ العاملي صاحب الوسائل.

فكان من أعلام العلماء في عصره انتهت إليه رئاسه الإماميه في البلاد الشاميه، و كان كثير الاطلاع غزير الحفظ، واسع الروايه، و له في الطبّ و الرياضيات يد طولى و قدح معلى.

و كان زاهدا عابدا ملتزما بصوم رجب و شعبان من كلّ سنه، و صوم يوم الجمعة من كل أسبوع، و كان يعامل النوافل الراتبه معامله الفرائض، فإذا فاته شىء منها لعذر

١- الفتح: ٢٩.

٢- بغية الراغبين ١: ١٤٧.

٣- تكمله أمل الآمل: ٤٣١.

ص: ٦

قضاه في أول أزمته الإمكان.

كان تولده سنة اثنتين و عشرين و مائه بعد الألف، في قرية شحور من بلاد بشاره من بلاد جبل عامل، و أمه بنت الشيخ الحر صاحب الوسائل. (١)

و قد هاجر من بلاد الشام الى النجف بسبب فتنه أحمد الجزّار في سنة ١١٩٧ و توفّي في النجف الأشرف في سنة ١٢١٧.

و والده السيد محمد بن السيد إبراهيم شرف الدين، وقف في عامله على الفقيه العلامة أحمد بن الحسين بن أحمد بن سليمان العاملي النباطي و هاجر الى العراق سنة الثمانين بعد الألف، فأخذ العلم عن الشيخ حسام الدين بن الشيخ جمال الدين الطريحي النجفي، و وقف على غيره من أفاضل العلماء.

و توجه إلى أصفهان للوقوف على أعلامها، و نال الخطوه بسطانها الشاه عباس الثاني الصفوي، و تلمذ على اعلم أعلامها الشيخ محمد باقر السبزواري- صاحب الذخير-، فأثره السبزواري و زوجته كريمته رغبه فيه، و ولد له منها ولدان قضى الوباء عليهما و على أمهما سنة ١٠٨٩.

و توفّي أستاذه السبزواري سنة تسعين بعد الألف، فاختلف السيد بعده إلى الفقيه العلامة الشيخ علي بن محمد بن الحسن بن الشهيد الثاني- و كان يومئذ بأصفهان- فحمل عنه علما جمًا، و اجازه الشيخ إجازة عامّة.

و في سنة تسع و تسعين بعد الألف تشرف السيّد بزياره الإمام الرضا عليه السلام فرأى من استقبال العلماء و إقبالهم عليه ما هو اهله، و قرأ فيها على الشيخ الحرّ صاحب الوسائل و الأصل، و اجازه الشيخ إجازة مفصّله، و زوجته كريمته و هي أمّ الباقرين من ذريته. (٢)

١- تكمله أمل الآمل: ٢٣٣.

٢- تكمله: ٢٣٥-٢٣٦.

ص: ٧

و ينبغي لنا أيضا ان نذكر مختصرا عن أجداده العلماء العاملين لكي نعرف علو نسب هذه الأسره الكريمة، فمنهم:

(الف)- السيد عز الدين حسين بن محمد: و كان من العلماء الأجلء و الفقهاء العظماء، قراء على والد الشهيد الثاني، و على الشيخ شمس الدين محمد بن مكى العاملى الشامى أحد شيوخ الشهيد الثاني، و كان السيد صهره، و وقف على جماعه آخرين من الفقهاء و الأصوليين.

و تزوج الشهيد ابنته و أولدها بنتا، تزوجها تلميذه السيد على بن السيد حسين لأنها بنت عمته، فولدت له السيد محمد صاحب المدارك، و لهذا يعبر عن الشهيد الثانى فى المدارك بالجدّ. (١)

(ب)- السيد نور الدين على الأول، المعروف بابن أبى الحسن و كان من تلامذه الشهيد الثانى و المجازين منه و كان متزوجا بزوجتين: الأولى: هى بنت الشهيد الثانى والده صاحب المدارك رحمه الله، الثانية: هى الزوجه الثانيه للشهيد الثانى، أم سيد نور الدين على المذكور، و قد تزوج بها بعد استشهاد زوجها. (٢)

(ج)- السيد نور الدين على الثانى ابن السيد نور الدين على الأول فهو أخ من الأب للسيد محمد صاحب المدارك و أخ من الأم للشيخ حسن صاحب المعالم، و كان من العلماء الكبار و له آثار و تصانيف عديده و مات فى ١٧ من ذى الحجه سنه ١٠٦٨، و دفن فى مقبره أبى طالب.

(د)- السيد زين الدين بن السيد نور الدين و أمه كريمة العلامه الفقيه المتكلم الشيخ نجيب الدين على بن محمد بن مكى العاملى الجبى، و كان من العلماء و الفضلاء، سكن مكه

١- تكمله: ١٧٤.

٢- تاريخ علمى و اجتماعى علماء أصفهان ١: ٢١٨.

ص: ٨

المكرمه، و مات فى سنه ١٠٧٣ و دفن فى مقبره المعلّى إلى جنب أبيه. (١)

هـ- السيد شرف الدين إبراهيم بن السيد زين العابدين، و هو من العلماء العظام تلمّذ عند أبيه و بعض علماء عصره و أعمامه حتى وصل إلى مراتب عاليه من العلم و الشهره الكامله بحيث أنّ بعض أعقابيه الساكنين فى العراق و الشام انتسبوا إليه و اشتهروا بآل شرف الدين و منهم العلامة الفقيه السيد عبد الحسين شرف الدين. (٢)

### «نشأته و تطور علمه حتى الاجتهاد»

و فى هذه البيئه نشأ آيه من آيات الله سبحانه فى صفاء النفس و لطافه الحسّ، و سمّوا المدارك و توقّد الذهن، عرفنا منه ذلك بخصائصه فى نشأته، و حسبك أنّه غادر البلاد العاملية، و هو فى السادسة من عمره الشريف (فى فتنه أحمد الجزار) ثم لم يرجع إليها حتى لحق برّبه.

و قد كان مع ذلك يحدث عن علمائها و زعمائها و عشائرها و أكابرها و بيوتاتها و أنساب ساداتها و عن زرعها و ضرعها و حقلها و بقلها، و ماشيتها و احراجها و عن أطوار أهلها و ازيائهم و سائر شؤونهم.

و كان إذا زاره زائر أو اجتمع به منهم أحد، فإنّه يكلمه بمصطلحهم لا- يحزم ألفاظهم و لهجتهم، و لا- تفوته أمثالهم السائره فى محاوراتهم.

على أنّها ليست ذات الشأن الأول من الخصائص المأثوره عنه، فقد كان يتردد قبل بلوغه الحلم إلى مجلس سيد الأئمه، و بحر علوم الأئمه، المهدي الطباطبائي ليخوض عباب

١- تكمله: ٢٢٤.

٢- تكمله: ٧٢.

ص: ٩

علمه، و يغوص على إسرارها.

و كان بحر العلوم قد انتخبه يومئذ فيمن انتخبهم من شيوخ العلماء و فحول الأدباء ليعرض درّته (المنظومه الفقهيه) عليهم. و ناهيك بهذا دليلاً على صفاء ذهنه و رواء طبعه، و لو لا بلوغه الغايه في ذلك ما كان بحر العلوم ليلزّه و هو ابن لبون مع البزل القناعيس و ما لزّه و إياهم في قرن إلّا لعلمه بأنّه يجلى في حلّباتهم كما يجلون، و يجوز قصب السبق في مضامير العلم و الأدب كما يجوزون. (١)

ربّاه والده العلامة بحيث كتب حاشيه على شرح القطر و هو ابن سبع سنين، و يذكر في أول رسالته في حجيه الظن ما لفظه:

«وردت كربلاء سنه خمس و مائتين بعد الألف- و أنا ابن اثنتي عشره سنه- فوجدت الأستاذ الأكبر محمد باقر بن محمد أكمل، مصرّاً على حجيه الظن المطلق.».

فيعلم من ذلك أنّه كان من أهل العلم بمشاكل مسائل الأصول و هو في سنّ الاثني عشر، و حدثني والدي قدّس سرّه أنّه استجاز السيد صاحب الرياض في السنه العاشره بعد المائتين و الألف، فأجازه و صرّح فيما كتبه من الإجازة أنّه مجتهد في الأحكام من قبل أربع سنوات، فيكون حصول ملكه الاجتهاد له في سنّ ثلاث عشره من عمره». (٢)

١- بغيه الراغبين ١: ١٤٧-١٤٩.

٢- تكمله أمل الآمل: ٢٣٦.

ص: ١٠

## «أساتذته و مكانته العلميه و مشايخه»

وقف أولًا في تحصيل العلوم على كل من أبيه المقدس، و الفقيه العلامه الشيخ سليمان بن معتوق العاملی، فأفاض عليه سجال العلوم. و بوأه من الثقافه موبأ صدق، حتى لمع في حوزيتهما كوكبا، و سطع بدرا كاملا.

فانتشر فضله في العراق، انتشار الصباح في الآفاق، و انتجع بعد هذا جهابذه أهل النظر في عصره، الراسخين في العلم من كل طود ينحدر عنه السيل، و لا يرقى اليه الطير كالسيد محسن الأعرجى صاحب (المحصول) و الوافى و الشيخ أسد الله ابن الشيخ إسماعيل الكاظمينى صاحب (المقاييس). و السيد الشريف الأمير على الطباطبائى صاحب (الرياض) و السيد الشريف الميرزا محمد مهدي الشهرستاني الحائرى، و امام الكل في الكل السيد مهدي بحر العلوم- و قد علمت منزله الصدر من نفسه منذ كان حدثا.

و عكف على مربيه و مخرجه الشيخ الأكبر كاشف الغطاء، و كان السيد صهره على كريمته و له منها ذريه طيبه.

و حين رنّ صيت الميرزا القمى في الأقطار، و تجاوزت بصدا ذكره محافل النجف.

شدّ السيد اليه رحاله و هو في قم فجمع بخدمته شتات العلوم و عبء مناهجها، و احكم قواعد الفقه و قوانين الأصول، فائزا بغنائمها.

و قرظ يومئذ كتاب (قوانين) بالبيتين السائرين المسجلين في فاتحته:

ليت ابن سينا درى إذ جاء مفتخرا باسم الرئيس بتصنيف ل (قانون)

أنّ (الإشارات) و (القانون) قد جمعا مع (الشفاء) في مضامين (القوانين)



ص: ١١

و كان ذهاب السيد إلى قم عام تشرفه باعتاب الإمام أبي الحسن الرضا عليه السّلام و ذلك سنه ١٢٢٦ قبل رحلته إلى أصفهان بسنه. (١)

أقول: و قد استفاد من بعض التراجم ان السيد صدر الدين قد استفاد من بعض الأجلّاء الآخرين، مثل علم الأعلام الوحيد البهبهاني، حيث يقول السيد في رسالته في حجيه الظن:

«و قد رأيت في كربلاء سنه خمس و مائتين و ألف قبل وفاته بسنه، و أنا ابن اثنتي عشره سنه، و هو شيخ قد ناهز التسعين، و لم يكن فيما حدثني به شيخ الطائفه جعفر بن خضر و جماعه من ثقاه العلماء، قبل سنه الطاعون- و هي ستّ و ثمانين و مائه و ألف- أحد يذهب إلى أنّ الأصل الثانوي حجيه الظن غيره».

كما كان يستفيد من محضر الأستاذ الفقيه السيد جواد بن محمد الحسيني العاملي الشقراوى مؤلف كتاب مفتاح الكرامه.

و قد استفاد أيضا من درس العلامة الفقيه الشيخ موسى بن الشيخ جعفر كاشف الغطاء. (٢)

و قال العلامة السيد عبد الحسين شرف الدين في مكاتته العلميه:

كان في النجف الأشرف على عهد أستاذه الشيخ الأكبر [كاشف الغطاء] يرشّح لمكاته من بعده، لكن نزوحه في حياه الشيخ إلى أصفهان و توطّنه فيها صرف الرئاسة العامه عنه.

على أنّ العلماء كآفه من معاصريه و المتأخرين عنه يبوؤونه مكانه المرجع العام في شرائع الإسلام، و قد تصافقوا على أنّه أصلها و محلّها، جلاله قدر، و عظم شأن، و علوّ

١- بغيه الراغبين ١: ١٤٩- ١٥٠.

٢- تاريخ علمي و اجتماعي علماء أصفهان ١: ٢٣٢- ٢٣٥.

ص: ١٢

مكانه علما و عملا، و ورعا و زهدا، و هديا و رأيا، يعدّونه من أبطال العلم و أعلامه البارزين و لا سيّما في الفقه و الأصول و الحديث و الدرايه و الرجال، و العلوم العربيه بأسرها و الفنون الأدبيه كلّها.

كان مقدّما في علوم القرآن، و أنساب العرب، و أخبار الماضين، و حوادث السنين، و له في العلوم العقليه و لا سيما الحكمه و الكلام مكانه ساميه.

و قد جمع الله فيه علو الفهم، و قوه الحافظه، فكان إذا تلاعن لوح قلبه، رأيته يتلو عن لوح محفوظ، لا يفوته عند الحاجه شىء من آى الذكر الحكيم، و لا يغيب عنه شىء من السنن المأثوره و الحكم المسطوره، و لا تفوته دقيقه من ظرائف الكلام و لطائفه و نوادره و نكاته، يحفظ الكثير من مفردات اللغه، ممحصا لها، خبيرا في اشتقاقاتها.

و كان يقظ الفؤاد، ملتهب الذكاء، قوى الحججه، سديد البرهان، يتحرّى في رأيه القواعد و الأصول، و يتبع فيه أدله المعقول و المنقول، فيترك خصمه معتقل اللسان، كأنما أفرغ عليه ذنوبا.

له مواقف في بغداد شكرها الله له و رسوله و المؤمنون، و حسبك منها مناظراته و محاضراته مع فقيه الحنفيه، و متكلم الأشاعره، معاصره السيد صبغه الله، فقد أذاعها بريد الثناء، و رواها له لسان الحمد. (١)

و قال العلامة الصدر: حدّثنى الشيخ الجليل صادق الأعسم النجفي: أنّ الشيخ محمد حسن صاحب (الجواهر) و الشيخ حسن ابن شيخ الطائفه الشيخ جعفر، كانا لما جاء السيد صدر الدين من أصفهان إلى النجف يعاملانه معامله الأستاذ، و يجلسان بين يديه جلسه التلامذه، و هما يومئذ شيخا الإسلام في النجف و لعلهما ممن تلمذ عليه.

قال: و كنت يوما عند الشيخ صاحب (الجواهر) فجاء السيد صدر الدين، فلما

ص: ١٣

أشرف علينا ركض الشيخ و استقبله و أخذ بابط السيد، حتّى جاء به و أجلسه فى مكانه و جلس بين يديه، و فى الأثناء جرى ذكر اختلاف الفقهاء، فأخذ السيد يبين اختلاف مسالكهم فى الفقه و شرع فى بيان طبقاتهم من الصدر الأوّل إلى عصره و يبين اختلاف مسالك الفقهاء و اختلاف مبانيهم بما يبهر العقول حتى قال الشيخ صاحب (الجواهر) بعد ما خرج السيد، يا سبحان الله! السيد جالس جميع طبقاتهم و بحث معهم و وقف على خصوصيات احذقتهم و مسالكهم. هذا و الله العجب العجائب، و نحن نعدّ أنفسنا من الفقهاء، هذا الفقيه المتبحر! قال: و دخلت يوما فى الصحن الشريف، فرأيت السيد صدر الدين مقبلا، و الشيخ صاحب (الجواهر) أخذ بابط السيد و الشيخ حسن صاحب (أنوار الفقاهه) أخذ بابطه الآخر. لأنّ السيد كان فيه أثر الفالج، و لا بدّ أن يأخذ أحد بابطه إذا مشى.

و هذا يدلّ على جلاله السيد فى نظر الشيخين، و أنّه فى نظرهما فى مرتبه الأساتيد الأعظم، فان الشيخين لم يكن فى النجف، بل فى الدنيا يومئذ أجلّ منهما. (١)

قال فى ترجمته فى (روضات الجنات) و أمّا مشايخه الذين يروى عنهم بطريق الإجازة، فهم كثيرون جدّا، تنيف عدّتهم عن عشره من الفقهاء و أعلاهم سندا والده السيد محمد، عن شيخه و أستاذه محمد بن الحسن الحرّ العاملى صاحب (الوسائل) و غيره، فإنّه رحمه الله تعالى يروى كتاب (الوسائل) بتمامه من هذا الطريق، و كذلك عن شيخه الشيخ سليمان العاملى عن السيد محمد المذكور. (٢)

١- تكمله أمل الآمل ١: ٢٣٥.

٢- بغية الراغبين ١: ١٥١.

ص: ١٤

## «مهارته في الشعر و الأدب»

كان السيد صدر الدين من أشهر الأدباء و الشعراء في زمانه، و قد نقل العلامة الصدر في كتابه، يقول: «و حضر مجلس درس أستاذه السيد بحر العلوم (و كان عمره اثني عشر سنة هـ ١٢٠٥) و كان السيد مشغولاً بنظم الدرّ في الفقه، فاختاره في عرض الدرّ عليه لمهارته في الآداب و فنونه»، (١).

و يقول المحقق المهدوي: «ان العلامة السيد مهدي بحر العلوم كان من اساتيد الشعر و الأدب و من أعضاء اللجنة الأدبية «معركة الخميس» و انتخابه لتلميذه الشاب لهذه المهمة، كان من جهه احترامه و تشويقه له و لوالده العلامة السيد صالح»، (٢).

و قال العلامة الصدر بعد ما صرح بثبوت ملكه الاجتهاد للسيد في سنّ الثالثة عشره من عمره: و هذا نظير ما يحكى عن العلامة الحلّي و الفاضل الهندي، و يفوقهما في صنعه الشعر و الأدب، فأئني سمعت من شيخ الأدب الشيخ جابر الشاعر الكاظمي مخمس الهائية الأزدي، أن السيد صدر الدين كان أشعر من السيد الشريف الرّضي الذي هو أشعر قریش. (٣).

و قال العلامة السيد شرف الدين: «و كان يرتجل الشعر ارتجالاً، و يقتضبه اقتضاباً، و لا يسهر عليه جفناً، و لا يكدر فيه طبعاً، و لا يثبته في ديوان.

و من شعره هذه القصيده في وصف رحلته إلى المشهد الرضوي على مشرفه السّلام،

١- تكمله أمل الأمل: ٢٣٦.

٢- تاريخ علمي و اجتماعي علماء أصفهان ١: ٢٦١.

٣- تكمله: ٢٣٦.

ص: ١٥

و هي من عزر الشعر:

أنتك استباقا تقدّ القفارا سوابح تقدح في السير نارا

تثير مثار الحصى بالحصى و تتبع باقى الغبار الغبارا

و هي طويله. (١)

و قال العلامة الصدر: و الذى عثرت عليه من شعره بخطه الشريف على ظهر بعض كتبه هذه الأبيات:

إلى على و زعيم اللوى يوم الوغى و العلم الشامخ

أبى السراه الأنجيين الأولى خصوا فنون الشرف الباذخ

اولى المزايا الغرا عباؤها ينوء فيها قلم الناسخ

جاءت تجوب اليد سياره تهوى هوى المرتد الصارخ

قد أيقنوا منه بجزل الحصا ان عليا ليس بالواضح (٢)

**«سبب هجرته إلى أصفهان»**

كان ذهابه إلى أصفهان سنة ١٢٢٧ بعد زيارته المشهد الرضوى و إقامته فى قم سنه أو أكثر، و إنما أتاها لزياره تربيته فى الفضل، و صنويه فى العلم و العمل الشيخ محمد تقى صاحب (هداياه المسترشدين) و السيد محمد باقر الموسوى الشفتى.

و كان بينهما و بين السيد موّده- على البعد- رسخت قواعدها و مصافاه- على النوى- توثقت عراها، فكانوا يتبادلون العواطف بالمواصله، و يتبارون فى بث الأشواق و

١- بغيه الراغبين ١: ١٦٠.

٢- تكمله: ٢٤٢.

ص: ١٦

الحنين بالمراسله، و حين استخفته إليهما نزيه الشوق، و جدتهما ظمئين إلى لقاءه، و وجد أهل العلم كافة في صنوه اليه.

و قد أجمع الشيخ التقى و السيد باقر على أن يلتصقا من السيد توطنه في أصفهان، و تبعهما على ذلك من سواهما من عالم و فاضل و أديب و تقى، و صمدوا إليه في ذلك، علما منهم بقوته في ذات الله، و مكانته في العلم و العمل و حسن أسلوبه في رفع منار الإسلام و تعظيم شعائر الله و نشر علوم آل محمد، و اذاعه هديهم و إحياء أمرهم عليهم السلام. و حين رأى ان من تكليفه الشرعى ان لا يرد هذين الإمامين المخلصين لله تعالى، و ان لا يخيب رجاء من تبعهما من المؤمنين أجابهم إلى ملتسمهم متوكلا على الله تعالى. (١)

و قد ذكر المحقق الفقيه المهدوى الأسباب التى من أجلها توطن السيد صدر الدين في أصفهان بما يلي:

١- طلب أهالى أصفهان المحييين للعلم منه بان يتوطن عندهم.

٢- وجود الجوازات العلميه و المجامع الأدبيه و العلماء الكبار و المجتهدين هناك.

٣- وجود اثنين من بنات المرحوم جعفر كاشف الغطاء في أصفهان (أختان لامرأه السيد صدر الدين).

٤- و أهم من ذلك كله، خوفه من مخالفيه في العراق من أهل السنّه في بغداد. (٢)

١- بغيه الراغبين ١: ١٥١.

٢- تاريخ علمى و اجتماعى علماء أصفهان ١: ٢٤٣.

ص: ١٧

## «تلامذته و المجازين عنه»

ان العلامة السيد صدر الدين كان من العلماء البارزين و الممتازين و مشارا اليه بالبنان من كل العلماء و المجتهدين في زمانه، خصوصا من حيث علمه و اطلاعه و جامعته في العلوم المختلفة و تبخره في علم الرجال و الأدب و الشعر، كل ذلك يسبب ان يجعل مجلس درسه من أحرّ الحوزات العلمية في أصفهان.

ففي الزمن الذي كان يعيش فيه السيد في أصفهان كانت تلك المدينة مركزا للحوزات العلمية، و أحد المراكز العلمية العاليه في الدنيا، فقد وجد علماء كبار أمثال المحقق الكلباسي، و السيد حجه الإسلام شفتي و الحاج ملا علي حكيم النوري. و عشرات الآخرين من العلماء و الفقهاء و المجتهدين و كل ذلك يعطى المركزيه العلميه و الدينيه لتلك البلده و يجعلها محورا لتوجه الطلاب من أقصى نقاط الدنيا إليها لكسب الفيوضات المعنويه و الدينيه.

مع ذلك كله: فما نتوقع، هو وجود أشخاص عديدين الذين استفادوا من هذا العالم الكبير، و كان من المفروض للتاريخ ان يسجل أسمائهم لنا، و لكننا لم نجد كثيرا بل وجدنا عددا قليلا، منهم:

١- العلامة الفقيه الرجالي ميرزا محمد باقر چهارسوقى (مكارم الآثار ١: ١٠).

٢- السيد جعفر بن محمد أشرف الطباطبائي اليزدي النجفي (كرام البره ١: ٢٤٥).

٣- العلامة الفقيه الشيخ محمد حسن بن محمد باقر الأصفهاني النجفي صاحب جواهر الكلام (تكملة: ٢٣٨).

٤- المرحوم السيد محمد حسن بن محمد تقى الموسوى الأصفهاني.

٥- العلامة الفقيه الشيخ حسن بن شيخ الطائفه الشيخ جعفر النجفي صاحب كشف

ص: ١٨

الغطاء (تكملة: ٢٣٨).

٦- العلامة الفقيه الحاج ميرزا زين العابدين موسى چهار سوقى (مكارم الآثار ١: ١٠).

٧- المرحوم الحاج السيد شفيق جابلقى مؤلف كتاب الروضة البهية (تكملة: ٢٣٨).

٨- المرحوم السيد عيسى بن محمد على العاملى ابن أخى السيد صدر الدين (تكملة).

٩- العلامة الفقيه الأصولى المرحوم ملا محمد شريف العلماء المازندراني (تكملة:

٢٣٨).

١٠- العلامة الجليل الحجة البارى الشيخ مرتضى الأنصارى (مكارم ١: ١٠، تكملة: ٢٣٨).

١١- السيد أبو الحسن هادى بن محمد على ابن أخ السيد صدر الدين (تكملة: ٤٢٣، معارف الرجال ٣: ٢٢٤).

١٢- العلامة الفقيه ميرزا محمد هاشم چهار سوقى (مكارم ١: ١٠، تكملة: ٢٣٧).

## «سيرته و أخلاقه»

كان السيد صدر الدين عالما ربانيا لا تأخذه فى الله لومه لائم، يأمر بالمعروف و ينهى عن المنكر و يقيم الحدود و الأحكام. و كان من أزهد أهل زمانه، لم يحظ من الدنيا بنائل و لم يخلف لأولاده غير الدار التى كان السيد حجة الإسلام شففى قد اشتراها له و غير بعض الكتب لم يكن له عقار و لا قوى و لا أملاك، و كان كثير العيال و لم يغيّر وضعه الذى كان عليه فى النجف منه حيث اللباس و المأكل.

و حدّثنى الشيخ العالم عبد العالى الأصفهانى النجفى قال: كنت ليله من ليالى شهر رمضان فى حرم أمير المؤمنين عليه السّلام فجاء السيد صدر الدين إلى الحرم، و لَمَّا فرغ من الزيارة



ص: ١٩

جلس خلف الضريح المقدّس، فكنت قريباً منه، فشرع في دعاء السحر الذي رواه أبو حمزة: فوالله ما زاد على قوله «إلهي لا تؤدّبني بعقوبتك» وكررها و هو يبكي حتى أغمى عليه و حملوه من الحرم و هو مغمى عليه.

كان قدّس سرّه غزير الدمعه كثير المناجاه، و رأيت له أبياتا في المناجاه يقول فيها:

رضاك رضاك لا جنات عدن و هل عدن تطيب بلا رضاكا (١)

### «زوجاته»

و قد تزوج السيد بعده زوجات:

١- بنت العلامة الفقيه شيخ الطائفة الشيخ جعفر النجفي و هي أم أكثر أولاده.

٢- بنت المرحوم السيد أبو الحسن خوشمزه الأصفهاني النجفي.

٣- زوجه من مدينه يزد (تكملة: ٢٣٧).

٤- زوجه دائميّه من أصفهان، و هي أمّ العلامة السيد إسماعيل الصدر.

### «أولاده»

و قد عقب السيد سبعة من الساده الأشراف، مات اثنان منهم على عهدّه و لم يعقبا، و كانا من الفضل و الدين مثل أبيهما، أحدهما السيد محمد تقى و الثانى السيد على، و كانت وفاتهما مصيبه عظيمه نكب بها أبوهما المقدس.

١- تكمله: ٢٣٩ - ٢٤٠.

ص: ٢٠

الثالث: السيد أبو الحسن الرابع: السيد حسين و هما و ان كانا من أهل الفضل و الزهد و العلم و لكن لم يحصلوا على شهره فى المدارج العلميه مثل سائر أخواتهم.

الخامس: العلامة الفقيه السيد إسماعيل الصدر، من أعظم العلماء و أكابر المراجع، اختص بالمجدد الشيرازى مده حياته، هاجر إلى الحائر الشريف مروجاً للدين و حافظاً للعلماء و مساعدداً للمشتغلين، فكان من مراجع التقليد فى أغلب الأطراف. (١)

السادس: السيد محمد على: و يعرف بأقا مجتهد، و أمه بنت الشيخ الأ-كبر كاشف الغطاء، و قد كتب قبل بلوغه (البلاغ المبين فى أحكام الصبيان و البالغين) و صرح أبوه و السيد حجه الإسلام شفتى باجتهاده قبل ذلك و كان لا يصرح باجتهاد أحد إلا أن يبلغ أقصى ذراه. (٢)

السابع: السيد أبو جعفر، و أمه كريمه شيخ الطائفة الشيخ جعفر. ولد فى أصفهان سنة ١٢٥٢ و تلقى العلم عن أخيه آقا مجتهد و عن الشيخ محمد باقر النجفى الأصفهانى، و تزوج بكريمه السيد أسد الله بن السيد حجه الإسلام الشفتى و أخذ إجازته الاجتهاد منه. و قد خلف منها ثمانية أولاد:

أشهرهم و أعلمهم والدى المرحوم آيه الله السيد حسين خادمى رحمه الله.

١- نقيب البشر ١: ١٥٩.

٢- بغيه الراغبين ١: ١٧١، تكمله: ٣٥٨.

ص: ٢١

## «وفاته»

منى السيد فى أواخر عمره بمصائب و نوائب، أمرضت جسمه فانحلته، و أضعفت قواه فاوهتها، و أصيب بفقد ولديه المبرزين فى الفضل و الدين و الأخلاق السيد محمد تقى و السيد على، فهذه موتهما، و أصبح صريعا على فراشه لا يستطيع النهوض، فرأى فى المنام أمير المؤمنين عليه السلام يقول له: أنت فى ضيافتى فى النجف، ففهم انه يموت قريبا، فرغب فى التشرف بأعتاب آبائه الطاهرين، رجأ أن تكون خاتمه فى جوارهم و ان يطيب رسمه فى قدسى تربتهم، فرحل منفردا إلى النجف سنة ١٢٦٢ و ورد النجف و بقى قليلا، و توفى فى أول ليله من شهر صفر و كانت ليله الجمعة سنة ١٢٦٣ (١) و صلى عليه زعيم آل كاشف الغطاء يومئذ الفقيه الشيخ محمد بن على بن الشيخ جعفر، فى خلائق كثيره و دفن فى بعض حجرات الصحن الحيدرى عليه السلام.

## «آثاره و تآليفاته»

و للسيد تآليفات و آثار كثيره:

١- «أثره العتره» فى أبواب الفقه و هو كتاب استدلالى. (٢)

٢- «التعليقه على رجال أبى على» و كانت على هامش نسخه فدونها العلمامه

١- و قد نقل العلمامه السيد شرف الدين تاريخ وفاته، ليله الجمعة ١٤ المحرم الحرام سنة ١٢٦٤، راجع: بغية الراغبين ١: ١٦٨.

٢- الأثره بوزن عقده هى البقيه من العلم تؤثر.

ص: ٢٢

السيد حسن الصدر وسمّاه ب «نكت الرجال على منتهى المقال» (تكملة: ٢٤٢).

٣- تعليقاته على كتاب «نقد الرجال» للمحقق العلامة مير مصطفى تفرشي، و هي موجوده على نسخته المخطوطه في مكتبه المرحوم آيه الله حاج حسين خادمي رحمه الله.

٤- التعليقه على كتاب «التسهيل» في النحو، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بابن مالك النحوي، المتوفى ٦٧٢ (الذريعه ٦: ٣٩).

٥- التعليقات على كتاب منتهى أمل الأريب من كلام مغنى اللبيب، تأليف: الشيخ أحمد بن محمد بن علي، المشهور ب «ابن ملاً حلبى» سنة ٩٧٩ (الذريعه ٦: ٢٢٣). يقول صاحب الروضات: ٩٣، قد رأيت المجلد الأول من شرح المغنى لابن ملاً بخط المصنف و عليه حواش كثيره من شيخنا العلامة السيد صدر الدين.

٦- حاشيته على شرح القطر (قطر الندى) يقول العلامة الصدر: إنه قد كتب هذه التعليقات عليه و هو ابن سبع سنين.

٧- ديوان الإشعار، إن السيد صدر الدين كان من الشعراء الكبار و له أشعار و قصائد كثيره (الذريعه ٩: ٦٠٣، الجزء الثانى).

٨- «الرحله» و هو اسم قصيده رأييه له يخاطب فيها الإمام الثامن على بن موسى عليه السلام، مطلعها:

أتتك استباقاً تقد القفاراً سوايح تقدح فى السير ناراً

قال السيد محسن الأمين: بعد ما نقل سته و ستين بيتاً من القصيده قد افتقد منها صفحه أو أكثر من وسطها، و يحتمل على هذا أنها كانت أكثر من مائة بيت، ثم قال: «و هي من عزر الشعر». (١)

٩- «قره العين» فى النحو: يقول العلامة الصدر: «كتبها لبعض ولده و هي كتاب

١- أعيان الشيعة ٤٥: ٢٤٦.

ص: ٢٣

جليل في بابه تفوق على المغنى، كما نصّ على ذلك تلميذه الميرزا محمد هاشم في أول معدن الفوائد: قال: فإنها مع صغر حجمها تفوق على المغنى لابن هشام مع طوله و بسطه، فهذه الرسالة لا توافق إلّا فهم المنتهى» (١) و هي موجودة عندنا.

١٠- شرح مقبوله عمر بن حنظله: و هو شرح في نهايه البسط متضمنه لقواعد شرعيه و فقهيه و فوائد رجاليه (روضات الجنات: ٣٣٣).

١١- القسطاس المستقيم في أصول الفقه (الذريعة ١٧: ٨٠، أعيان الشيعة ٤٥:

٢٤٥).

١٢- رساله حجيه المظنه: يقول العلامة الطهراني: إنها في ردّ دليل الانسداد، كما بحث حول موضوع (حجيه الظن المطلق و حجيه الظن الخاص) و هي موجودة في مكتبنا.

١٣- رساله في أحوال ابن أبي عمير: يقول المحقق التنكابني أنّ نسخته موجودة عنده (قصص العلماء: ١٩٦).

١٤- رساله في مسأله ذى الرأسين.

١٥- «عتره العتره» و هي مختصر كتابه الفقهي «أثره العتره». (٢)

١٦- «قوت لا يموت» و هي رساله عمليه فارسيه لمقلديه.

١٧- «المستطرفات» في الفروع الفقيهيه التي لم يتعرض لها الفقهاء.

١٨- «المجال في علم الرجال» و قد أحال إليه في رسالته «حجيه الظن».

١٩- «رساله في الوقف» لم تذكر هذه الرسالة في شيء من كتب التراجم التي ترجمت

١- تكمله أمل الآمال: ٢٤٢.

٢- لفظ العتره حقيقه في القطعه من المسك الخالص، و هذا المعنى هو المراد من المضاف في هذا الاسم، و حقيقه أيضا في الذريه، و هذا هو المراد من المضاف إليه، فيكون الكتاب على مقتضى هذا الاسم، قطعه من خالص مسك ذريه رسول الله (ص).

ص: ٢٤

للسيد و ربما تكون بخط المؤلف و هى موجوده فى مكتبه الرضوى برقم ١٣٢٥١.

٢٠- «شرح منظومه الرضاع» و هى رسالتنا هذه:

### «الكتاب الذى بين يديك و منهج التحقيق فيه»

لمّا كان بحث الرضاع من المباحث الفقيهيه الغامضه، فقد اهتمّ به الفقهاء حتّى ألف أكثرهم رساله فيه، و نَقَّحُوا غوامض مسائله، و ممن ألف فى هذا البحث مترجمنا فقد ألف فيه رساله و هى الكتاب الذى بين يديك.

و هذه الرساله كما سترى، تدلّ على مدى قوّه المصنّف فى الفقه و سعه اطلاعه على الآراء و الانظار، و هى بالإضافه الى ذلك أوّل أثر فقهى يصدر من هذا الفقيه المتبحّر.

و قد حاولنا- قدر الإمكان- ان يكون متن الرساله خاليا من الأخطاء، و من أجل ذلك، حاولنا ان نحصل على نسخه يمكننا ان نعتمد عليها، و من خلال كتب التراجم عرفنا أنّ المرحوم الميرزا محمد تقى الشيرازى شرح هذه الرساله فبحثنا عن هذا الشرح فى أكثر المكتبات المعتمده فى إيران و لكن دون جدوى، و لكننا حصلنا على نسخ مختلفه الكتاب و هى:

١- النسخه الموجوده فى مكتبه المرحوم آيه الله الحاج آقا حسين خادمى، و هى من أحسن النسخ لقله أخطائها و امتيازها عن النسخ الأخرى بوجود بعض الحواشى فيها و هى موقعه فى نهايتها ب «منه ره» و لذا جعلنا هذه النسخه أصلا و رمزنا لها ب «خ».

٢- النسخه المحفوظه فى مكتبه مجلس الشورى التى تفضل المسؤولون فى المكتبه علينا بالاستفاده منها- شكر الله لهم ذلك- و رمزنا لها ب «م».

٣- النسخه المحفوظه فى مكتبه المرحوم الصفائى الخوانسارى قدّس سرّه و ارجوا له الرحمه و الغفران و علوّ الدرجه عند الرحمن، و رمزنا لها ب «س».

ص: ٢٥

٤- النسخة المحفوظة فى مكتبه حجه الإسلام السيد محمد على روضاتى الذى تفضّل باعطائنا صورته منها، و هذه النسخة كثيرة الأخطاء و رزمنها لهاب (ر).

و جدير بالذكر أنّ والدى المرحوم آيه الله حاج آقا حسين خادمى رحمه الله هو المشجّع على هذا العمل فإنّه كان معجبا بهذا الكتاب و بأسلوبه الفقهي من جدّه الأعلى رحمه الله، لذا اهدى ثواب هذا الجهد منّى إلى روحه و أرجو من الله ان يجعله راضيا عنّى و ان يلحقنى بأبائى فى الايمان حيث وعد الله تعالى و الَّذِينَ آمَنُوا وَ اتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَ مَا أَلْتَنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ. (١)

و فى الختام أقول: إنى قد بذلت كل جهدى فى الحصول على أصح النسخ، و فى تحقيق العناوين من منابعها الأولى، و لكن جلّ من لا يخطئ، فإن الإنسان فى معرض الخطأ، فإذا وجد خطأ فارجوا من الفضلاء و العلماء المعذرة و الإرشاد إلى الصواب، و آخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

قم- سيد محمد على خادمى

١- الطور: ٢١.





ص: ٢٧

بسم الله الرحمن الرحيم

**[منظومه فى الرضاع]****اشاره**

الحمد لله الذى أدرّ أخلاف طوله بعموم فضله و خصوص عدله، و الصلاه على أفضل رسله و الخيره المصطفين من أهله.

و بعد، فهذه منظومه فى الرضاع، تعشّقها الطباع، و لا تمجّها الأسماع، أوردتها فى ضمن ما يفتح مقفلها، و يحلّ مشكلها، و رجوت أن أودع بين دفتى رقيمه تبصره لرضيع الفقه، و تذكره لفطيمه على غير دعه مكّده و لا عدّه كتب ممدّه (١) بل غربه منغصه (٢) و فرقه (٣) منغصه، و لا قوه إلّا بالله.

ان أحرز الرضاع شرطه نشر تحريم تزويج و تحليل نظر

ما يحرم به النكاح: إمّا نسب، أو سبب، و النسب: مثل الأمومه و الأبوه و الخولة و العمومه.

أمّا السبب، فأقسام:

منها: ما لا يحلّ معه النظر، كاللعان، و اللواط، و إفضاء الصغيره، و الزنا بذات البعل

١- ممدده- م.

٢- غربه الفقه- م، مبغصه- س.

٣- فرقه- م.

ص: ٢٨

و نحو ذلك.

ومنها: ما يحلّ معه النظر، و هو المصاهرة و الرضاع، لكن كلّاً منهما: إمّا مؤيّد التحريم، كأّم الزوجه و بنتها من رضاع، أو نسب مع الدخول بالأّم، و زوجة كلّ من الأب أو الفحل و الابن، أو الرضيع على الآخر.

و إمّا غير مؤيّد، كأخت الزوجه رضاعاً أو نساء، و ابنتها قبل الدخول بالأّم.

و ابنتى أخيها و أختها كذلك الّا مع رضاها، فما لم يكن مؤيّد التحريم من مصاهرة أو رضاع لم يحلّ معه النظر من كل من الرجل و المرأة إلى الآخر سيان فيه و من التحريم و ما بعده، و اّمّا ما كان منهما مؤيّد التحريم فالنظر فيه سائغ بلا خلاف. و ممّن حكى الإجماع على حليه النظر فى الرضاع فخر المحققين فى الإيضاح (١)، و حكى الفاضل الهندي (٢) الاتّفاق عليه أيضاً. و يدلّ عليه صحيحه عبيد بن زراره قال:

«قلت لأبى عبد الله عليه السّلام أنا أهل بيت كبير فربّما كان الفرح و الحزن الذى يجمع فيه الرجال و النساء، فربما استحييت المرأة ان تكشف رأسها عند الرجل الذى بينها و بينه الرضاع و ربّما استحى الرجل ان ينظر الى ذلك فما الذى يحرم من الرضاع؟ قال: ما أنبت اللحم و الدم». (٣)

و لو قلنا انه لا يجوز للرجل أن ينفرد بالأجنبيه الّا و معها ثالث جاز ان ينفرد هنا بمحرمه من الرضاع لكن الظاهر أن لا مستند للمنع الّا ما رواه العامّة عن التّبيّ صلى الله عليه و آله و سلّم:

«لا يخلونّ رجل بامرأه، فإنّ الشيطان ثالثهما». (٤)

١- إيضاح الفوائد ٣: ٤٤.

٢- كشف اللثام ١: ٤، السطر ١٢-١١.

٣- الوسائل ١٤: ٢٨٧، باب الثانى، ح ١٨.

٤- المستدرک على الصحيحين ١: ١١٤، مسند أحمد ١: ١٨ و ٢٦.

ص: ٢٩

و فى اعتقاد من يملك ينعق خلف و عندى أنه ليس برقّ

أجمع أصحابنا كاهه على أنه ليس للرجل و لا- المرأة ملك العمودين و لا للرجل ملك محارمه من النسب، فلو ملك الإنسان أباه أو أمه أو أحد ولده أو ملك الرجل أخته أو عمته أو نحوهما اعتقوا على المالك بمجرد الملك، و قد اختلفوا فى الرضاع: فذهب الصدوق (١) و الشيخ (٢) و ابن البراج (٣) و ابن حمزه (٤) و العلامة (٥) و كثير من المتأخرين إلى أنه لا يملك من الرضاع ما ينعق من النسب.

و قال القديمان (٦) و المفيد (٧) و سلار (٨) و ابن إدريس (٩) بجوازه على كراهيته، لنا ما فى صحيح عبيد بن زراره:

«لا يملك أمه من الرضاعه و لا عمته و لا خالته إذا ملكن عتقن. و لا يملك من النساء ذات رحم محرم. قلت: يجرى فى الرضاع مثل ذلك؟ قال: نعم». (١٠)

و ما ورد فى «المرأه ترضع مملوكها» فى صحيحى الحلبي و ابن سنان:

«تعتقه». (١١)

١- المقنع: ٤٦٨.

٢- النهايه، كتاب العتق: ٥٤٠، الخلاف: ٦: ٣٦٧، المسأله: ٥.

٣- المهذب: ٢: ٣٥٦.

٤- الوسيله: ٣٤٠.

٥- تحرير الأحكام: ٢: ٧٧، المختلف: ٧: ٤٤، المسأله: ١٢.

٦- نقله عنهما العلامة فى المختلف: ٧: ٤٥.

٧- المقنعه: ٥٤٤ و ٥٩٩.

٨- المراسم: ١٧٦.

٩- السرائر: ٣: ٨.

١٠- الوسائل: ١٣: ٢٩، ح ١ و ٢ من أبواب بيع الحيوان.

١١- الوسائل: ١٣: ٢٩، ح ٣.

ص: ٣٠

و فى أخرى لابن سنان: «هو ابنها من الرضاع حرم عليها بيعه و أكل ثمنه». (١)

و فى روايه عبد الرحمن: «تعتقه و هى كارهه» (٢)، الى غير ذلك من الأخبار.

و فى كثير من تلك الروايات يستدلّ عليه السّلام بقوله صلّى الله عليه و آله و سلّم: يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب» (٣)، و توضيحه أنّ التحريم لا يعقل تعلّقه بالأعيان، فيصرف الى المنافع، و منها: الاستمتاع و التملّك و الاستخدام.

و احتجّ الآخرون بروايات مشتركة فى ضعف السند و فى عدم الدلالة على موضع النزاع الّا روايتان عن الصادق عليه السّلام إحداهما لابن سنان: «إذا اشترى الرجل أباه أو أخاه فملكه فهو حرّ الّا ما كان من قبل الرضاع» (٤)، و الأخرى للحلبى فى بيع الّام من الرضاع: «قال: لا بأس بذلك إذا احتاج» (٥) و فى الأخبار الأول من صحه السند و كثره العدد و موافقه الكتاب و السنّه المعلومه ما يقنع فى الترجيح (٦)، و عليه فيمتنع على الرضيع ملك المرضعه و الفحل و آبائهما و إن علوا كما أنّه يمتنع عليهم ملكه و ملك ولده و إن نزلوا من دون فرق فى الآباء و الولد بين كونهم لرضاع أو نسب، و لو وطأ الرضيع مملوكه الفحل أو المرضعه أو أحد آبائهما لم يملكوا ولده منها، و كذا لو أرضعت تلك المملوكه بلبن الرضيع ولدا مملوكا لصيرورته ولدا له، و لو أولد الفحل جاريه للرضيع (٧) أو أرضعت بلبنه ولدا مملوكا للمرتضع عتق ان كان أنثى

١- الوسائل ١٤: ٣٠٧، ح ١ من أبواب ما يحرم بالرضاع.

٢- الوسائل ١٦: ١٤، باب ٢ من أبواب العتق، ح ٢.

٣- الوسائل ١٤: ٢٨٢-٢٨٠، باب ١ من أبواب ما يحرم بالرضاع.

٤- التهذيب ٨: ٢٤٥/٨٨٥ الاستبصار ٤: ١٩/٦١.

٥- التهذيب ٨: ٢٤٥، ح ١١٩-١١٨.

٦- الجواهر ٢٤: ١٤٣.

٧- فى «ر»: لرضيع.

ص: ٣١

لأنها أخته بخلاف الذكر لأنه أخوه، وكذا لو وطأ الرضيع جاريه أخ لأحد (١) صاحبى اللبن لأن ابنتها إما أبت ابن أخ المالك أو أبت ابن أخته، نعم لو أولدها ذكرا فولد الذكر أنثى عتقت ولو كانت الجارية لأخت صاحبى اللبن أو كان الواطى لجاريه الرضيع (٢) أعمامها أو أخوالها لم ينعق شىء من ولدها أصلا، كل ذلك إذا كان الوطى عن تحليل و شرط المالك الرقيه وإلا فالولد تابع لأشرف الأبوين ولو كان عن زنى فلا عتق مطلقا البتة إذ لا نسب بينهم شرعا.

و ليس فى المحظور من محذور أن يشتبه فيما عدا المحصور

المحصور المتضمن محظورا سواء كان المشتبه المحلل أو المحظور كالنجس بالطاهر والميته بالمذكى وبالعكس يغلب فيه حكم الحظر من باب المقدمه ودفعاً للضرر المظنون وقد روى عنه عليه السلام:

«ما اجتمع الحلال والحرام إلا غلب الحرام على الحلال» (٣)، بخلاف غير المحصور، تفاديا (٤) عن الجرح، وأنه ربما أدى الى اجتناب جميع ذلك النوع فى الدنيا قاطبه، وهل يجب التجنب مع تيسر المقطوع بحله أم لا؟ الأشبه العدم.

و المرجع فى تقدير الحصر وعدمه الى العرف، فما يعسر على الناظر بمجرد النظر عدّه لو جمع على صعيد واحد ليس بمحصور كالألف والألفين والمحصور ما عداه كالعشر والعشرين.

و بين الطرفين وسائط تلحق بأحدهما (٥) بالظن، و ما وقع الشك فيه فالأصل

١- فى «م»: جاريه أحد.

٢- فى «م»: أو.

٣- كنز العمال ٣: ٧٩٧ / ٨٧٩.

٤- فى «س»: تناديا.

٥- فى «س»: بإحدهما.

ص: ٣٢

وجوب الاجتناب، نعم يختلف الأمر بكمية المشتبه، فالألف مثلا مع كون المشتبه مائه أو أكثر محصور و مع كونه واحدا أو خمسة ليس بمحصور.

و إذا عرفت ذلك: فلو اشتبه المحرم الرضاغى بالمحلل أو بالعكس وجب الإمساك مع النحصار عن الجميع، بل عن اصولهنّ و فروعهنّ مع الاشتمال على ما يحرم أصوله كالعتمه و الخاله أو فروعه كالبنّت، أو كلاهما كالجدّه إلّا فى مثل ما إذا علم أنّ هذه أجنبيّه مثلا، ثم قطع بكون أمّها أو بنتها فى المحصورات، و لكن لا يعلم أيها هى؟ و لو عقد على إحداهنّ قال المحقّق الثانى: أنّه يقع باطلا، لثبوت المنع من جميعهنّ. قال: فلو زال اللبس بعد العقد و تبين أنّ المعقود عليها غير المحرّم فى الحكم بصحة النكاح حينئذ تردّد لسبق الحكم بطلانه، و لأنّه وقع مع عدم اعتقاد العاقد صحته. (١)

و الحكم بالبطلان هنا نظير الحكم بالتنجس الملاقى لأحد الإنائين المشتبهين بزعم أنّهما محكوم بنجاستهما شرعا و هو لكثير من الفقهاء، و توضيحه فيما نحن فيه: أنّ الاشتباه قد صيرهنّ بحكم المحارم فى التحريم، و ذلك أمر زائد على مجرد التكليف بالاجتناب و مقتضى القواعد استصحاب الطهاره فى الملاقى لعدم القطع بقدرح العارض فيها و استصحاب الحرمة السابقة على العقد فيما نحن فيه الى أنّ يتحقّق كون ذلك العارض قادحا أو لا من دون نحكم بصحّته من تلك الحيثيه و لا بطلان و ان نحكم بعد زوال الاشتباه و انكشاف أنّ المنكوحه أجنبيّه بصحة ذلك العقد سواء قلنا بنجاسه الملاقى أو كونهنّ فى حكم المحارم أم لا.

اللهمّ إلّا أنّ يلتزم القائل بنجاسه الملاقى استصحاب النجاسه فيه بعد انكشاف ملاقاته للطاهر و هو بعيد جدّا.

ثم اعلم: أنّ هنا صورا أربعا:

لأنّ العقد إمّا أن يكون سابقا على العلم بالاختلاط أو لا، و الثانى إمّا أن يكون

ص: ٣٣

العاقده جاهلا بوجوب الاجتناب أو لا، و الثانى إما أن يكون مستحضرا للحكم عند الإيقاع أو لا، فان قلنا بأن النهى فى المعاملات ممّا يقتضى الفساد، فلا مناص فى الصورة الثالثه عن الحكم بالفساد، و اما الأولى فالأظهر فيها الصحه لعدم توجه النهى عند الإيقاع و أمّا مع عدم الحكم بالاقتضاء الفساد فى الثالثه إشكال من جهه أخرى و هى أنّه هل يشترط فى صحه العقد اعتقاد كون المتعلق مما يقبل التأثير أم لا- كما لو باع التركه مع الشكّ فى موت المورث أو ما فى الزق مع الشكّ فى كونه خلّا أو خمرا؟ وجهان: أظهرهما الثانى، لعموم الأمر بالوفاء بالعقد (١) و ليس ذلك من التعليق فى الإنشاء بل هو تنجيز بمعنى بعته على تقدير أنّه لى أو أنّه خلّ لا إن كان خلّا بعته، و حينئذ فلو تبين سبق الموت و كون المبيع خلّا، حكم بصحه العقد.

و كيف كان: فحيثما حكمتنا فيما نحن فيه بعدم بطلان العقد و كونه موقوفا على حصول الكاشف فلو عصى فأولدها لم يقطع على كون الولد لغتیه و إن علم الواطى الحكم، لعدم العلم بالزنا و لا لرشده لأنّ الشبهه كونه ظانّا للحلّ لا مجرد كونه غير عالم بما هو الواقع و حينئذ فلا يبعد الإقراع بينهما (٢) فإن أخرجت القرعه كون الولد لرشده جرت عليه أحكام النسب من الولايه و النفقه و التوارث و غيرها بل لا- بعد فى ثبوت المهر و النفقه لامّه أيضا و إن كنّا نمنعه من وطئها إذ لا يشترط فى تحقّق الدخول بالزوجه العلم بكونها زوجه عنده و لا فى وجوب النفقه إلّا انتفاء موانع التمكين من قبلها.

و لو (٣) أرضعت زوجه له أو لأبييه من لبنه قبل القرعه، لم تحرم الراضعه استصحابا للحقوق و الحلّ مع الشكّ فى قدح العارض، و هكذا الحكم فى كلّ من شكّ فى زوجيتها إذا

١- المائده: ١.

٢- فى «ر»: بينهم.

٣- فى «ر»: فلو.

ص: ٣٤

أرضعت كما لو طلقت فاشتبهت و كذا لو أسلم عن أكثر من أربع فمات قبل الاختيار فى وجه و نحو ذلك ثم الأقرب أنه لا يقام على العاقد و الموطوءه حدّ المحرم و إن سؤينا فيه بين الرضاع و النسب و إن غلب المحرم، و كان المشتبه الأجنبيّه درأ للحد بالشبهه القائمه من الشكّ فى المحرميه و احتمال الزوجيه و احجاما عن التهجم على الدماء كما أنه لا شبهه فى استحقاقه العقوبه فى الجمله بالإقدام على المنكر، و لكن هل تبلغ حدّ الحدّ بناء على صيرورتهنّ فى وجوب الاجتناب كالأجنبيّات، أم يعدّ مجرد ذلك العقد شبهه دارئه؟ وجهان: أقوىهما الثانى و لو قدفهما قاذف لم يكن عليه أكثر من التعزير لوجود الشبهه فى الجانب الآخر.

و قد بقى هنا أمران: أحدهما أنه هل يجوز الإتيان هنا على العدد الذى ليس بمحصور كاستباحتهنّ متعه أو بملكك يمين، نظرا إلى أنّ الاشتباه قد نفى الحظر أم لا بدّ من استثناء ما يبقى معه احتمال تجنّب المحذور؟ وجهان: أشبههما الثانى (١) و عليه فلو نكح منهنّ الى أن بقى عدد محصور فهل يمنع حينئذ الجميع أم يستصح الجواز الى أن تبقى واحده؟ وجهان أيضا أوجهما الثانى و أحوطهما الأوّل.

و مثله لو مات منهنّ عدد بحيث بقى من فى الحيوه محصورا.

و ثانيهما أنه لا فرق فى الملاقى للمشتبهين بين المحصور و غيره، فان جعلنا تحريم الأصول و الفروع بالسرايه عما هما أصوله و فروعه حرمتا، و إن لم تكونا محصورتين و لا حرج (٢)، إذ لا يمتنع أن يكون لكل من زيد و أبيه و جدّيه الف بنت بلا عسر فى اجتناب زيد لجميعهنّ قطعاً غير أن الأظهر كون التحريم لوقوع الاشتباه فى الأصول و الفروع أنفسهما، و لو نقصا عما هما أصوله و فروعه كما لو اشتبهت الأخت فى عشر و لخمس منهنّ

١- ظاهر النظم الأوّل لأنّ التأكيد بمن الزائده بعد النفى يعطى أنه لا محذور فى صورته منه أصلا، فما فى الشرح من العدول الثانى حادث بعده. (منه عفى عنه)

٢- جواب سؤال مقدر.



ص: ٣٥

خمس بنات فحسب كفى فى الاشتباه احتمال كون كل من الخمس أبت أخت و إن لم يقطع على دخول المحرم فيهنّ بالفعل نظير ما لو مات سبع من العشر مثلا و فى تجويز النكاح فى الخمس الى ان يوجد الخمس الآخر (١) فيفسخن و يحرم نكاحهنّ ما لا يخفى من البعد.

و على هذا الوجه فى التحريم فلو بلغ الأصول و الفروع عددا كثيرا فان كان بسبب تعدد البطون مثل ان تشته الأخت فى عشر و يلد العشر عشرين و العشرون ثلثين و هكذا فالظاهر تحريم الجميع و ان كانت الكثرة فى طبقه واحده كان يشبه أخوه أو أبوه فى عشرين و يلد العشرون ألفين فالظاهر عدم التحريم.

و مورد التشبيه فى المظاهره بمحرم الرضاع ذو مشاجره

لا خلاف فى وقوع الظهار مع التشبيه بالأُم النسبىة كما أنه لا خلاف فى عدم وقوعه مع التشبيه بمن لا يحرم مؤيدا من رضاع أو نسب كأخت الزوجه.

و أنما اختلفوا فى ما عدا ذلك على أقوال:

الف: عدم الانعقاد فى غير الأُم النسبىة و هو لابن إدريس (٢) و المحقق (٣) و قواه فى الإيضاح. (٤)

ب: انعقاده فى الرضاعيه أيضا نقله فى الكفايه. (٥)

ج: انعقاده بكلّ محرم نسبى فقط اختاره ابن البراج. (٦)

١- تجويز النكاح فى الخمس الى أن يوجد الخمس الآخر لشيخنا المحقق الشيخ أحمد الأحسانى سمعته منه مشافهه فى ليله جرى الكلام بيننا فى هذه المسأله. (منه عفى عنه)

٢- السرائر ٢: ٧٠٩.

٣- ليس فى «م»: «و المحقق»، و هو الصحيح، لأن فتواه لا يطابق مع ما نسب اليه هنا.

٤- إيضاح الفوائد ٣: ٤١٠.

٥- كفايه الأحكام: ٢١١.

٦- المهذب ٢: ٢٩٩.

ص: ٣٦

د: التعميم فى كل محرّم برضاع أو نسب و هو للشيخين (١) و ابن الجنيد (٢) و ابن حمزه (٣) و اختاره فى القواعد (٤) و عليه الشهره فى الروضه (٥) و الكفايه (٦).

ه: التعميم فيما ذكر و فى المصاهره. (٧)

احتجوا للأول: بصحيح سيف التمار عن الصادق عليه السلام قال: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام: الرجل يقول لامرأته أنت على كظهر أختى (٨) أو عمى أو خالتى.

قال: فقال إنّما ذكر الله الأمهات و أنّ هذا الحرام». (٩)

و أجاب العلامة قدس سرّه: بأنّه لا يدلّ على عدم الوقوع بإحدى الدلالات (١٠) و ردّه ولده بأنّه لو لم يدلّ لزم تأخير البيان عن وقت الحاجه أو السؤال (١١) و الحق أنّ سؤال الراوى إن كان عن حليه هذا الظهار و عدمها لما رأى من تحريم ما عداه المدلول عليه بقوله عزّ اسمه و إنّهم ليَقُولُونَ مُنْكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَ زُورًا. (١٢)

كما فهم العلامة بقريته ظاهر الجواب إذ لم يجب عليه السلام بأنّه محرّم، فلا تأخير بيان البتّه،

١- المقنعه: ٥٢٣، النهايه: ٥٢٤.

٢- نقله عنه العلامة فى «المختلف» ٧: ٤٠٥، المسأله ٦١.

٣- الوسيله: ٣٣٤.

٤- قواعد الأحكام ٢: ٨٥.

٥- الروضه البهيّه ٦: ١٢٦.

٦- كفايه الأحكام: ٢١١.

٧- المختلف ٧: ٤٠٥.

٨- فى «خ، س»: أمى.

٩- الوسائل ١٥: ٥١١، باب ٤ من أبواب الظهار، ح ٣.

١٠- المختلف ٧: ٤٠٤.

١١- إيضاح الفوائد ٣: ٤٠٩.

١٢- المجادله: ٢.

ص: ٣٧

و إن كان عن وقوع الظهار و عدمه كما فهم الفخر، التفاتا إلى ما هو الأغلب فى العاده فلا بدّ من جعل قوله عليه السّلام: «و إن هذا لحرام» كلاما مستقلا، و ما قبله دالّا على عدم الوقوع بالالتزام.

حجه الثانى: عموم «يحرّم من الرضاع ما يحرم من النسب»، و فيه أنّ التحريم بالظهار سببه التشبيه بالنسب لا نفس النسب.

و يمكن الجواب بأخذ من فيه تعليقه نظير مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا (١)، اى بحرم بسبب الرضاع ما يحرم بسبب النسب، و التحريم فى الظهار (٢) بسبب النسب ثابت فى الجملة إجماعا غير أنّ ذلك معنى مجازى لا يصار اليه الّا عن قرينه.

حجّه الثالث: أمّا على التعميم فى النسب: فصحيحه جميل بن درّاج عن الصادق عليه السّلام قال: «قلت له: الرّجل يقول لامرأته أنت على كظهر عمّتى أو خالتي.

قال: هو الظهار». (٣)

و بضميمه الإجماع على عدم الفرق فى النسيّات يتمّ المطلوب. و أمّا (٤) على نفي ما عداه من المحارم فكون الرّضاع و المصاهره طارئان متجددان، إذ كانت الاستباحه بالعقد ممكنه سابقا فالتشبيه بهما أعم من التشبيه بالحاله الحاضره أو السابقيه عليها.

و يمكن التعليق له بصحيح سيف السابق (٥) أيضا بادّعاء الملازمه بين تحريم الظهار نفسه و بين وقوعه نظرا الى كونه عند عدم التأثير لغوا فيكون كظهار الأجنبيه و فيه منع عدم التحريم و لو كان لغوا بشاهد تحريم طلاق الحائض و النفساء مع كونه لغوا إجماعا.

١- نوح: ٢٥.

٢- فى «س»: الرضاع.

٣- الوسائل ١٥: ٥١١، باب ٤ من أبواب الظهار، ح ٢، و فيه: «عمّته أو خالته».

٤- فى «س»: و لنا.

٥- الوسائل ١٥: ٥١١، باب ٤ من أبواب الظهار، ح ٣.

ص: ٣٨

نعم هنا وجه آخر و هو أن يكون هذا فى الصّحيح إشاره إلى القسم الذى يحرم بالتشبيه بما ذكره الراوى من المحارم بعد أن يفرض كون السؤال عن الوقوع أيضا.

حجّه الرابع: العموم المتقدمّ و قد عرفت ما فيه، و خصوص صحيحه زواره عن الباقر عليه السّلام: «سألته عن الظهار فقال: هو من كلّ ذى محرم أمّيا أو اختار أو عمّه أو خاله. الحديث» (١)، و اعترض بأنّ المنساق (٢) من المحرم إنّما هو الفرد الشائع أعنى النسبى، و يؤيده التفسير بالأّم و الأخت و العمه و الخاله مع كونها حقيقه فيه مجازا فى الرضاع.

و فيه انّ قوله عليه السّلام: «كلّ ذى محرم» عام و الذى يحمل على الإفراد الشائعه أنّما هو المطلق و أمّا التفسير فان قلنا بكون العام مجازا فى الباقي لم يتعين التخصيص هنا إذ لا بدّ من كون القرينه صارفه فلا يكفى كونها صالحه لذلك، و أمّا إذا لم نقل بالمجازيه أمكن أن يقال بترجيح كونه مخصّصا لأنّ التأسيس خير من التوكيد.

فان قلت: انّ التأسيس ممكن من وجه آخر أيضا و هو حمل الامّ و من (٣) بعدها على ما يشتمل الرضاعيه من باب عموم المجاز ليتطابق (٤) المفسر و المفسر و تلك قرينه المجاز فيدور الأمر حينئذ بين كون التخصيص أرجح أو المجاز، قلت: لا معنى لما ذكرت إلّا تقويه العموم السابق و التخصيص على عدم التخصيص منه و هو معنى التوكيد، و لو كان كلّ ما يراد منه معنى تأسيسا لزم أن لا يعدّ فى التوكيد إلّا اللغو (٥) من الكلام.

لكن الحقّ أنّ التخصيص لا معنى له أعمّ من ان يقال بكون العامّ حقيقه فى الباقي أو

١- «من أمّ أو أخت»، الوسائل ١٥: ٥١١، باب ٤ من أبواب الظهار، ح ١.

٢- المساق (م).

٣- فى «س»: ما.

٤- فى «ر»: ليطابق.

٥- فى «س»: لغو الكلام.

ص: ٣٩

مجازا إذ ليس المحرم النسبي منحصرًا في الأربعة المذكوره، ولا قائل بقصر الحكم عليهنّ و إنّما ذكرت على سبيل المثال، نعم يبقى المطالبه حينئذ بدليل التخصيص بالمحرم النسبي و الرضاعي دون محرم المصاهرة.

و حجّه الخامس: ما ذكر في الرّابع و قد علمت أنّ الصحيح له انهض، و أمّا العموم فلا يتمّ له إلّا بعد ملاحظه أنّ التحريم تحريم من النسب أيضا، لأنّ أمّ الزوجه إنّما تحرم لكونها أمّا لها من النسب، نظير اندراج تحريم زوجة كلّ من الفحل و الطّفل على الآخر بذلك العموم نفسه (١) كما سيأتي إن شاء الله.

فقد تبين من ذلك أنّ التشبيه بالمحارم النسبيّه ممّا ينبغي القطع على وقوع الظهار به لنهوض الصحيحين (٢) بل الثلاث (٣) له و اعتضادها بالشّهرة و أمّا من عداهنّ فالرجحان لدليل الخامس غير أنّ الشّهرة مع الرابع.

و الشكّ في كلّ من الشروط محقّق للشكّ في المشروط

الشكّ أمّا أن يقع في شرطيه فينفى الى أن ينهض الدليل على الثبوت كما تنفي السببيّه و المانعته لأنّ الأصل في كلّ شيء عدمه حتى يثبت و أمّا في وجود ذلك الشرط و حصوله بعد ثبوت كونه شرطا و هو المقصود بالبحث هنا.

فنقول: لمّا كان الشرط مما يلزم من عدمه عدم المشروط و إلّا فليس بشرط، كان الشكّ في وجوده محقّقا للشكّ في وجود مشروطه، فلو شككنا في اتحاد الفحل أو في الأنوثة، كما لو ارتضع من الخنثى المشكل، أو في صحّه النكاح المستند (٤) إليه الرضاع، أو في بلوغ

١- في «ر»: لنفسه.

٢- و هي صحيحتي: سيف التمار و جميل بن دراج و صحيحه زواره المتقدمه، ص ٣٦-٣٧-٣٨.

٣- في «س»: الثلاثه.

٤- في «ر»: المستدل.

ص: ٤٠

النصاب، كأن يشك فى تمام العدد أو كمال رضعه أو رضعات من النصاب، أو كمال الفاصله أو اتحاد المرضعه، فقد وقع التعارض بين استصحاب حال الحلّ و استصحاب حال الحرمة، فإنّ السابق على الرضاع إمكان استباحتها بالعقد، و على العقد المنع من وطئها، فينتفى الأمران بانتفاء سببهما بعد التساقط، و تثبت الإباحة الأصليه. إذ لا يعقل ارتفاع النقيضين، و هذا يرجع بالآخره إلى نفى المشروط بالشك فى الشرط، لأنّ بقاء الحلّ مشروط باختلاف الفحل و الذكوره، و القصور عن النصاب و حصول التحريم مشروط بضدّ ذلك كله، فيتقابل الشك فى شرطى الحلّ و الحرمة، ثم يسرى ذلك الى الشك فى مشروطيهما، و نعى بالحلّ المستصحب ما جاء به عموم الكتاب و السنّه من الاذن مثل **فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ (١)**، و **وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنْكُمْ (٢)** و نظائرهما، فيعتضد بأصل الإباحه، لأنّها الأصل فى المنافع و بأصل البراءه، لأنّ التحريم حكم شرعى فلا بدّ فى الشغل من الدليل، و ان شئت أضفت إليهما، استصحاب حال الإجماع، لثبوت الحلّ قبل الرضاع فيستصحب الى موضع النزاع، مضافا إلى ذلك كله، ما حكى المحقق الثانى من عدم الخلاف فى أنّ لبن الخنثى لا ينشر **(٣)** و لو شككنا فى وقوع الرضاع فى الحولين زاد عمّا ذكر استصحاب **(٤)** بقاء المدّه.

فيسقط بإحدى الثلاثه العاضده، و يبقى اثنان، مع أنّ المدّه معلوم تاريخها فيحكم بكون المجهول هو المتأخر، لأنّ تقدّمه يقتضى تحقّقه فى أزمنه تزيد على أزمنه تأخره، و الأصل عدم تلك الزيادة.

١- النساء: ٣.

٢- النور: ٣٢.

٣- جامع المقاصد ١٢: ٢٠٢.

٤- فى «س»: استصحابا.

ص: ٤١

و حينئذ فإن كان الشك فى مجموع النصاب، و أنه هل وقع فى الحولين أم لا؟ فواضح، و ان كان الشك فى خروج بعضه فحسب.

استدل على تأخر ذلك البعض بأصالة تأخر الحادث، لأن البعض هو المجهول تاريخه، و قد ترجح الإباحة فى الجميع بقوله تعالى وَ أَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ (١) بعد قوله سبحانه وَ أُمَّهَاتُكُمْ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ (٢) فإن المراد من «ارضعتكم» الرضاع الجامع لشرائط التحريم و منها كونه فى الحولين، و بعد تقابل الأصلين، لا يحكم بالاستجماع، و قد يرجح التحريم بأن الناقل يقدم (٣) على المقرر، إذا تعارضا، لأن التأسيس خير، و بأنه إذا اجتمع الحرام و الحلال غلب الحرام و بأن فيه دفعا للضرر المظنون.

و الجواب: أما عن الأول فبأن الناقل إنما يرجح فى النصوص، لأن الحكم المقرر معلوم بالعقل، بخلاف الناقل، و فى الكلام لما فيه من الزيادة على التوكيد، كما يحمل الثانى فى «رأيت رجلا رجلا» على المبالغة، و محصل الأمر فى المقامين أن بيان ما يجهله المخاطب أولى بالحكمه و ذلك فى الأصلين غير ظاهر.

و أما عن الثانى: فبأن التغليب لما ثبت تحريمه شرعا مثل المحظور المشبه فى محصور، و دعوى ثبوت التحريم فيما نحن فيه مع وجود المعارض، مصادره على المطلوب.

و أما عن الثالث: فبأن الضرر إنما يكون فى جانب الحرمة مظنونا، لو لم يوجد المعارض، أما معه فمفهوم أو مشكوك، و فى الموثق، عن أبى يحيى الخياط: «قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: أن ابنى و أبت أخى فى حجرى و أردت أن أزوجه إياه. فقال

١- سورة النساء، الآية ٢٤.

٢- النساء: ٢٣.

٣- فى «س، م»: يرجح.

ص: ٤٢

بعض أهلى: إنا قد أرضعناهما. قال: فقال: كم؟ قلت: ما أدرى. قال: فارادنى على أن أوقت. قال: قلت: ما أدرى. قال: فقال: زوجه» (١)

و كلما ينشر حضرا سابقا ينشره بلا خلاف لا حقا

ما يمنع النكاح، إمّا ان يمنع سابقا على العقد فقط كإيقاب أخ المرأه أو ابنها أو أبيها، و اما ان يمنع لا حقا فقط، كقذف الخرساء و الصماء، و كالإفضاء قبل التسع على رأى، و اما ان يمنع سابقا و لا حقا كالكفر، فيمنع الكافر من المسلمه ابتداء، و لو ارتدّ المسلم، فان كان قبل الدخول أو عن فطره (٢) بطل النكاح حالاً و إلّا وقف على انقضاء العده، و الرضاع من هذا القبيل. بلا خلاف كما حكى المحقق الثانى (٣) و غيره (٤)، فلو أرضعت أمه أو أخته أو بنته أو غيرهنّ، ممّن لا يحلّ له النكاح فى ولدها أو ولد صاحب اللبن، صغيره، فان كان الرضاع قبل النكاح امتنع العقد له عليها و إن كان بعده انفسخ و لم يسغ تجديده (٥)

نشو الرضاع ان الى الوطى استند وطيا به يمكن إلحاق الولد

قد علمت أنّ انتشار حرمه النكاح و حلّ النظر عن الرضاع إنّما يكون مع إحراز الشرط (٦) و هو أمور.

منها استناده الى الوطى الممكن معه إلحاق الولد شرعا، فكان هنا مقامان:

المقام الأول: كون اللبن عن وطى و هو إجماع، كما حكى المحقق الثانى (٧) و

١- الكافى ٥: ٤٤٥، ح ٨، و فيه: «فأدرأنى».

٢- فطرته (م).

٣- جامع المقاصد ١٢: ٢٣٣.

٤- راجع: جواهر الكلام ٢٩: ٣٢٤، و الحدائق ٢٣: ٤١٢.

٥- فى «س»: لم يسغ تجديده منه.

٦- فى «س»: مع جواز الشرط و عدمه.

٧- جامع المقاصد ١٢: ٢٠٣.



صاحب المسالك (١)، و نعى بذلك كونه قد تكون عن المسيس قبلا- أو دبرا، فلو درّ من قبل نفسه لم ينشر إجماعا، و لا فرق فى ذلك بين كون اللبن لذات بعل أو أيم، صغيره أو كبيره، و منه ما لو أرضع الرجل بلبن نفسه لصدق الدرور، و عدم الاستناد إلى الوطى، فلا ينشر بلا خلاف، كما حكى المحقق الثانى (٢) أيضا، و يدلّ على ذلك ما سنذكره فى اشتراط الانفصال من الاخبار.

و خرج أيضا باشتراط كون اللبن عن وطى ما لو حملت عن مساحقه من سبقت بالمواقعه، أو عن اجتذاب النطفه من ثوب و نحوه، كما قد روى وقوعه فى زمن أمير المؤمنين عليه السلام. (٣)

و أعلم أنّه لا يشترط فى الوطى غيبوبه الحشفه كما يشترط فى كفاره (٤) الحيض و وجوب العده و صيروره البكر ممّن يعتبر نطقها فى النكاح و التمكّن من الرجعه فى العده و شبه ذلك، بل يكفى هنا مجرّد المباشرة، و لو فى خارج الفرج من دون ان يلتقى الختانان، فربما حملت البكر قبل الافتضاض، كما شوهده فى عصرنا.

المقام الثانى: إمكان الإلحاق و هو فى الوطى الصحيح، أعنى ما سوى الزنى الصريح، فدخل ما كان عن نكاح دائم أو متعه أو ملك يمين أو تحليل أو غضب أو شبهه أو عكسها، فالشبهه و طى لم يملك و لم يقترن به علم تحريره، فدخل و طى الصبى و السكران و المجنون و شبه ذلك، و العكس كونه مملوكا و لم يقترن به علم تحليله، و ما ذكر من تسويه الشبهه بغيرها من أقسام الصحيح هو المعروف بين الأصحاب حتى لا نعلم قاطعاً منهم على

١- المسالك ٧: ٢٠٧.

٢- جامع المقاصد ١٢: ٢٠٣.

٣- الوسائل ١٨: ٤٢٦-٤٢٧، باب ٣ من أبواب السحق، ح ١-٢-٣.

٤- فى «م»: كفارات.

الخلافاً، و ذلك لمساواتها له فى سائر الأحكام، و لعموم: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب». (١)

و قد وقع لابن إدريس فيه نوع اضطراب، فحكم: بأنّ لبن الشبهه لا ينشر حرمه، معللاً: «بأنّ الأصحاب لا يفصلون بينه و بين الفاسد إلّا فى إلحاق الولد و رفع الحدّ فحسب».

ثم بعد ذلك قوى التحريم، ثم قال: «لى فى ذلك نظر و تأمل». (٢)

و لعلّ الجنوح إلى عدم النشر فيه تمسّكاً بالإباحه الأصليه، و ما ورد فى صحيحه عبد الله بن سنان قال: «سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن لبن الفحل، فقال: هو ما أرضعت امرأتك من لبنك و لبن ولدك ولد امرأه أخرى» (٣) و فى صحيحه العجلى: «كلّ امرأه أرضعت من لبن فحلها ولد امرأه أخرى من جاريه أو غلام، فذلك الرضاع الذى قال رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم» (٤)، و سيأتيان قريباً إن شاء الله.

و جوابه: أنّ التمسّك بالأصل إنّما يصحّ فيما لا نعلم اندراجه فى عمومات الرضاع، و لا شبهه فى انعقاد النسب بها، فتندرج فى عموم ما يحرم منه، و الأخذ بظاهر الإضافة فى الصحيحين يستدعى خروج التحليل و الملك بل المنقطع أيضاً و هو خلاف الإجماع، فلا بدّ من الاكتفاء بأدنى ملابسه، مثل شهاده الله، و كوكب الخرقاء.

و أمّا ما نسب إلى الأصحاب: من عدم الفصل بينها و بين الفاسد إلّا فى إلحاق الولد و

١- الوسائل ١٤: ٢٨٠، باب ٥ من أبواب ما يحرم بالرضاع، الأحاديث ١- ١٠.

٢- السرائر ٢: ٥٥٢.

٣- الوسائل ١٤: ٢٩٤، باب ٦ من أبواب «ما يحرم بالرضاع»، ح ٤.

٤- الوسائل ١٤: ٢٩٣، باب ٦ من أبواب «ما يحرم بالرضاع»، ح ١.

ص: ٤٥

رفع الحدّ. فممنوع عليه بل لم يفصلوا بينهما وبين الصحيح إلّا ما ذهب قوم (١) من أنّ وطئ كلّ من الأمّ و البنت لشبهه لا ينشر الحرمه، فالترجيح لما عليه الجمهور، و ان كان الوقوف عند الشبهه أرجح.

ثم إنّ الشبهه ان عمّت من الطرفين فذاك، و إلّا فالنشر فى حقّ من وقع به الإلحاق، أعنى المتّصف بالاشتباه من المتناكحين، و كذا القول فى العضب، فلو عضب الرجل المرأه أو بالعكس الحق بالمعضوب منهما، و كان له اللبن، و لو عضبهما ثالث، كان الإلحاق بهما معا و اعلم: أنّ فى تقييد الوطئ بإمكان الإلحاق، تنبيها على أنّ لبن البهيمة لا ينشر، و هو ممّا لا خلاف فيه عندنا، كما حكى المحقق الثانى (٢) و صاحب المسالك (٣).

و من خرافات العامّه ما حكى عن مالك (٤): أنّ لبن البهيمة يتعلّق به التحريم بين

١- راجع الى الشرائع ٢: ٢٨٩، السرائر ٢: ٥٥٢.

٢- جامع المقاصد ١٢: ٢٠١-٢٠٢.

٣- المسالك ٧: ٢٠٩.

٤- و لقد حكى عنه المحقق الثانى فى جامع المقاصد ١٢: ٢٠١-٢٠٢ بقوله: «و عن مالك: أنّ لبن البهيمة يتعلّق به التحريم، و ذهب بعض الشافعيه إلى تعلق التحريم بلبن الرجل». و قد راجعنا الكتب التى يذكر فتاوى مالك فلم نجد ما نسب اليه المحقق الثانى. ففى المدونه الكبرى ٢: ٤١٥: «قلت: أ رأيت لو أنّ صبيين غديا بلبن بهيمه من البهائم أ يكونان أخوين فى قول مالك؟ قال: ما سمعت من مالك فيه شيئا، و لكننى أرى أن لا- تكون الحرمه فى الرضاع إلّا فى بنات آدم». و قال الشيخ فى الخلاف ٥: ١٠٣، المسأله ٧١: إذ ارتضع مولود من لبن بهيمه شاه أو بقره أو غيرهما، لم يتعلّق به تحريم بحال، و به قال جميع الفقهاء، و ذهب بعض السلف إلى أنّه يتعلّق به التحريم فيصيران أخوين من الرضاعه، و ربما حكى ذلك عن مالك، و الصحيح، أنّه غيره بعض السلف». و فى كتاب الحاوى الكبير فى شرح مختصر المزنى ١١: ٣٧٥، يقول: «قال الشافعى: و لا يحرم لبن البهيمة إنّما يحرم لبن الآدميات». قال الماوردى: إذا ارتضع رجلا من لبن بهيمه لم يصيرا أخوين، و لم يتعلّق بلبنها تحريم، و قال بعض السلف، و أضيف ذلك الى مالك،- و قد أنكره أصحابه- أنّ لبن البهيمة يحرم و يصيرا بلبنها أخوين استدلالا باجتماعهما على لبن واحد، فوجب أن يصيرا به أخوين كلبن الآدميات».

ص: ٤٦

المرضعين منها، و عليه فلو اغتذى بلبنها حرم عليه أكلها، لأنها أمه. (١)

ولا- يشترط في النشر إذن المولى في الإرضاع، و إن عصت الأمه بإتلاف ماله و لا الزوج و إن استلزم إرضاع الزوجه تعطيل بعض حقوقه لإطلاق النصوص و عدم التلازم بين التحريم عليهما و التحريم به.

مع الوقوع في حياه المرضعه و وضع حمل لنصوص أربعة (٢)

### [شرائط الرضاع]

#### اشاره

من شرائط الرضاع حياه المرضعه و وضع حملها،

#### فهمنا مسألتان:

#### الأولى: الحياه، فلو أكمل الرضاع بعد وفاتها

لم ينشر حرمه على المشهور، كما في المسالك (٣) و الكفايه (٤) و غيرهما (٥)، بل حكى العلامة (٦) و الصيمرى (٧) الاتفاق

١- و في لفظه «أمه» لطيفه إيهام، لا يخفى. (منه).

٢- أنكر بعض العلماء- و أظنه المحقق- وجود النصّ على اشتراط الوضع، و قال آخر،- و أظنه المحقق الثانى- «كذلك فى بالى الـان» أنّ هنا روايه واحده ضعيفه، لكن لا- معارض لها، فيتعين العمل بها، فكذلك تبه الناظم فى أصل النظم على أنه تمه نصوصا أربعة. (منه)

٣- المسالك ٧: ٢٣٣.

٤- كفايه الأحكام: ١٥٩.

٥- الجواهر ٢٩: ٢٩٥، رساله الرضايه للمحقق الداماد: ١٠٧.

٦- التذكرة ٢: ٦١٥، السطور ٧ و ٨ طبع القديم.

٧- تلخيص الخلاف ٣: ١١٢، المسأله ١٣: «قال الشيخ: لبن الميته لا ينشر الحرمه و لو ارتضع أكثر الرضعات حال الحياه و تمامها بعد الوفاه لم ينشر الحرمه، و به قال الشافعى و قال مالك و أبو حنيفه و أصحابه: لبنها بعد وفاتها كلبنها فى حياتها. و المعتمد قول الشيخ». و أنت ترى لا يوجد ادعاء الاتفاق منه على شىء

عليه، و مستندهم في ذلك ورود أكثر ما جاء في هذا الباب بلفظ الإرضاع و المنساق منه الاختيار، فلا يصدق بعد موتها مع أصل البراءة، و عموم قوله تعالى وَ أَجَلٌ لَّكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ (١) و نحوه.

و ورود بعضها بغير لفظ الإرضاع كما في أَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرِّضَاعِ (٢) و «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب» (٣) غير ضائر، لكونه مطلقا، فيحمل على الفرد الشائع، و إنما لم نقل أنه يحمل على المقيّد لعدم التنافي.

أما وقوع النشر بالارتضاع من ثدى النائمة و نحوها ممّا لا يدخل تحت الإرضاع، فإن صدق عليه الشيع، ليدخل في الأفراد المعهوده، و ألّا كفانا الإجماع، و إنما لم يتبه على الرضيع و إن كان مساويا في اشتراط الحياه للرضعه، لأنّ الكلام في شرائط الرضاع، و الظئر الميتة يصدق الارتضاع منها بخلاف الطفل الميت، إذ لا يعقل فيه إرضاع و لا ارتضاع البتّه.

### التانيه: الوضع، فلا نشر في لبن الحامل إن لم يكن عن ولاده سابقه

، على ذلك الحمل، وفاقا للتحريم (٤) و النهايه (٥) و حكي عن السرائر (٦) و الخلاف (٧) و الغنيه (٨)،

١- النساء: ٢٤.

٢- النساء: ٢٣.

٣- الوسائل ١٤: ٢٨٠-٢٨٢.

٤- التحرير ٢: ٩، السطر ٢.

٥- النهايه: ٤٦١.

٦- السرائر ٢: ٥٢٠.

٧- الخلاف ٥: ١٠٨، المسأله ٢٢ من كتاب الرضاع.

٨- الغنيه: ٣٣٦.

مدعين عليه الإجماع. ويدل عليه مضافا الى الأصل، قوله في صحيحه ابن سنان السابقه:

« [هو] ما أرضعت امرأتك من لبنك و لبن ولدك» (١) و في حسنه له أيضا: «ما أرضعت من لبن ولدك» (٢) و موثقه يونس بن يعقوب عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن امرأه درّ لبنها من غير ولاده فأرضعت جاريه و غلاما بذلك اللبن هل يحرم بذلك اللبن ما يحرم من الرضاع؟ قال: لا». (٣)

و روايه يعقوب بن شعيب: «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: امرأه درّ لبنها من غير ولاده، فأرضعت ذكرانا و أنثاء، أ يحرم من ذلك ما يحرم من الرضاع؟ فقال لي:

لا». (٤)

و عليه: فلو أرضعت الحامل ذكرا و أنثى لم يحرم الذكر على المرضعه و لا الرضيعه، و لو أرضعت بعض النصاب في الحمل و بعضه بعد الوضع، لم ينتشر الحرمة، و ان كان اللبن لفحل واحد، و عن المحقق (٥) و الشيخ في موضع من المبسوط (٦) الاكتفاء بالحمل، و به قطع في القواعد (٧)، و اختاره في المسالك (٨) و الكفايه (٩)، و لعل ذلك للتمسك بإطلاق ما جاء في الرضاع، استضعافا لدلاله ما جاء في الاشتراط، لإمكان حمل الولد في الروايتين

١- الوسائل ١٤: ٢٩٤، ح ٤.

٢- الكافي ٥: ٤٤٠، ح ٣.

٣- الكافي ٥: ٤٤٦، ح ١٢.

٤- الوسائل ١٤: ٣٠٢، باب ١٠ من أبواب الرضاع، ح ٢.

٥- الشرائع ٢: ٢٨٢.

٦- المبسوط ٥: ٣٠٨.

٧- قواعد الأحكام ٢: ٩، السطر الأخير.

٨- المسالك ٧: ٢٠٩.

٩- كفايه الأحكام: ١٥٨، السطر ٣٠.

ص: ٤٩

الأولين و الولاده فى الأخرتين على ما يعم الحمل، أو ردّ الأخرتين على ما يعم الحمل، أو ردّ الأخرتين بضعف السند بالمعنى الأعم.

و الجواب: أمّا عن التعلق بالعموم، فلأنّ المطلق إنّما يحمل على المتعارف المعهود، و الرضاع فى الحمل ليس بمعهود و لا متعارف، و منه يعرف صحّه ما قدّمناه من التمسك بالأصل. و أمّا عن تأويل المخصص، فبأنّه لا بدّ فى الانصراف عن المعنى الحقيقى من وجود القرينه أو الدليل. و أمّا عن السند فلو سلّم كون الموثق من الضعيف فما فوق ما سمعت من الإجماع من مرجّح.

### [وحده الفحل لنشر الحرمه بالرضاع]

و وحده الفحل بلا نزاع للأصل و الاخبار و الإجماع

مما تفردت به الإماميه اشتراط أن يتحد الفحل فى الرضاع و إجماعهم عليه محصّل و منقول عن التذكرة (١) و السرائر (٢) و حكاة المحقق الثانى (٣) و التقى المجلسى (٤) و غيرهما، فاللبن مع عدم اتحاد الفحل عندهم ممّا لا حكم له، كلبن البهيمه، و الذى يدّر بنفسه أو يرتضع بعد الحولين و شبه ذلك، و لا خلاف إلّا ما يحكى عن مجمع البيان (٥) من عدم

١- التذكرة ٢: ٦٢١، السطر ٢٥. حيث قال: «يشترط فى الرضاع المحرّم أن يكون اللبن لفحل واحد عند علمائنا أجمع».

٢- السرائر ٢: ٥٥٣.

٣- جامع المقاصد ١٢: ٢٢٣.

٤- رساله الرضايعه للمحقق المجلسى الأوّل، نسخه المخطوطه، الصفحه ٧٠، الرقم ٤٩٩٥، مكتبه العلامه الفقيد آيه الله مرعشى. حيث يقول بالفارسيه ما ترجمته: «و العجب من الشيخ الطبرسى، حيث غفل عن كل ذلك، إلّا ان نحمل كلامه بأنّه كان فى صدد بيان دلالة الآيه، و يدلّ على ذلك إجماع الأصحاب، فعلى هذا قول الطبرسى لا اعتبار به».

٥- مجمع البيان ٢: ٢٨، السطر ٢٥ (الثانيه).

ص: ٥٠

الاشتراط، و عبارته ليست ظاهره في ذلك (١)، و يقين الوفاق لا ينفى باحتمال الخلاف، لنا أمور:

الأول: التمسك بالأصل لعدم الدليل على الاقتناع بالأخوه من الأم كما ستعرف، و تقرير الأصل من وجوه:

(أ)- أن الأصل في المنافع عدم الحظر، إلا ان يعلم من الشرع، و هو المسمى بالإباحه الأصلية.

(ب)- أصل عدم اشتغال الذمه إلى ان تقوم عليه الحجة و هو المسمى بالبراء الأصلية.

(ج)- أصل الإباحه المستفاد من خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً (٢) و نحوه.

(د)- أصل البراءه المستفاد من: «لا تكليف إلا بعد البيان» (٣) و «ما حجب الله علمه عن العباد فهو موضوع عنهم» (٤) و شبه ذلك.

(ه)- أن الحل قبل الرضاع إجماع فيستصحب حكمه إلى محل النزاع.

(و)- القاعده المحصّله من عموم الكتاب، مثل فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ (٥) و

١- في عباره مجمع البيان طول، و الذي يظهر منه ان كلامه بين رضاع و نسب، لا بين رضاعين، فليدقق النظر في كلامه، لأنه في بادي النظر يوهم ما نقله الجماعه عنه كالشهيدين و غيرهما (منه).

٢- البقره: ٢٩.

٣- لم نعر عليه في الكتب المعتمده.

٤- الوسائل ١٨: ١١٩، ح ٢٨.

٥- النساء: ٣.



ص: ٥١

وَ أَنْكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنْكُمْ (١) وَ أَجَلٌ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ (٢) وَ نحو ذلك.

(ز) - استصحاب النكاح عند تعقبه بالرضاع و استصحاب حقوق الزوجية من الطرفين فيثبت الحل قبل النكاح أيضا، إذ لا قائل بالفصل.

الثاني: الإجماع المتقدم ذكره. (٣)

الثالث: تضافر الأخبار عن العتره الطاهره عليهم السلام. من ذلك صحيحه عبد الله بن سنان و حسنته: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن لبن الفحل، قال: هو ما أرضعت امرأتك من لبنك و لبن ولدك ولد امرأه أخرى فهو حرام». غير أنها في الحسن ياسقاط «من لبنك» (٤).

و صحيحه بريد العجلي و حسنته أيضا عن الباقر عليه السلام، قال: «قلت: أ رأيت قول رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب» فسّر لي ذلك. فقال: كلّ امرأه أرضعت من لبن فحلها ولد امرأه أخرى من جاريه أو غلام فذلك الرضاع الذي قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم، و كلّ امرأه أرضعت من لبن فحلين كانا لها واحدا بعد واحد من جاريه أو غلام فإنّ ذلك رضاع ليس بالرضاع الذي قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب». (٥)

و صحيحه الحلبي قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يرضع من امرأه و هو غلام فهل يحلّ له أن يتزوج أختها لأمها من الرضاعه؟ فقال: إن كانت المرأتان رضعتا من امرأه واحده من لبن فحل واحد، فلا يحل؟ و إن كانت المرأتان رضعتا

١- النور: ٣٢.

٢- النساء: ٢٤.

٣- تقدم ادعاء الإجماع في ص ٤٩.

٤- الوسائل ١٤: ٢٩٤، ح ٤.

٥- الكافي ٥: ٤٤٢، ح ٩، الوسائل ١٤: ٢٩٣، ح ١، بتفاوت يسير.

ص: ٥٢

من امرأه واحده من لبن فحلين، فلا بأس بذلك». (١)

و صحيحه مالك بن عطية: «عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يتزوج المرأة، فتلد منه، ثم ترضع من لبنها جاريه أ يصلح لولده من غيرها أن يتزوج بتلك الجارية التي أرضعتها؟ قال: لا، هي بمنزلة الأخت من الرضاعة، لأنّ اللبن لفحل واحد». (٢)

و في روايه صفوان بن يحيى، عن أبي الحسن عليه السلام بسند صحيح و آخر فيه جهاله:

«قلت: فأرضعت أُمّي جاريه بلبنى. فقال: هي أختك من الرضاعة. قلت: فتحلّ لأخ لي من أُمّي لم ترضعها أُمّي بلبنه. قال: فالفحل واحد؟ قلت: نعم هو أخى لأبى و أُمّي. قال: اللبن للفحل، صار أبوك أبوها، و أمك أمها». (٣)

و نحوها روايه أخرى له بسند فيه جهاله أيضا. (٤)

و موثقه عمار الساباطى: «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن غلام رضع من امرأه أ يحلّ له أن يتزوج أختها لأبيها من الرضاع؟ فقال: لا، فقد رضعها جميعا من لبن فحل واحد من امرأه واحده. قال: فيتزوج أختها لأُمّها من الرضاعة؟ قال:

فقال: لا بأس بذلك، إنّ أختها التي لم ترضعه كان فحلها غير فحل التي أرضعت الغلام، فاختلفت الفحلان فلا بأس». (٥)

و روايه البنزطى بسند حسن و آخر ضعيف (٦): «قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن

١- التهذيب ٧: ٣٣١، ح ٣١، الاستبصار ٣: ٢٠١، ح ٨.

٢- الفقيه ٣: ٤٧٧، ح ٤٦٧١.

٣- الكافي ٥: ٤٣٩، ح ٧.

٤- الجهاله بسبب روايه الكليني عن محمد بن إسماعيل النيشابورى، و لا توثيق له. راجع معجم الرجال ١٥: ٩٠.

٥- الوسائل ١٤: ٢٩٤، باب ٦ من أبواب ما يحرم بالرضاع، ح ٢.

٦- لعلّ ضعف الحديث يكون من جهة وجود سهل بن زياد فى سند الكليني إلى البنزطى. راجع معجم الرجال.

ص: ٥٣

امراه أرضعت جاربه، و لزوجه ابن من غيرها، أ يحل للغلام ابن زوجها أن يتزوج الجاربه التي أرضعت؟ فقال: اللبن للفحل». (١)

و موثقه زياد بن سوجه: «قال: قلت لأبي جعفر عليهما السلام: هل للرضاع حد يؤخذ به؟ فقال: لا يحرم الرضاع أقل من رضاع يوم و ليله أو خمس عشره رضعه متواليات من امراه واحده من لبن فحل واحد لم يفصل بينها رضعه امراه غيرها». (٢)

هذا كله، و الكاشي (٣) قد نقل أولاً عن الطبرسي، عدم اشتراط ان يتحد الفحل و استدلل له بعموم و أَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرِّضَاعِ (٤) و «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب» (٥) ثم قال: «و هو، أي: «قول الطبرسي» قوي، و يؤيده النص الصريح، فما بال الرضاع يحرم من قبل الفحل و لا يحرم من قبل الأمهات؟ و إنما حرم الله الرضاع من قبل الأمهات، و ان كان لبن الفحل أيضا يحرم». (٦)

و أيضا فإن الموافق للكتاب و السنه أولى بالمراعاة مما يخالفه، و لا سيما إذا كان

١- الوسائل ١٤: ٢٩٤، باب ٦ من أبواب ما يحرم بالرضاع، ح ٧.

٢- الوسائل ١٤: ٢٨٢، باب ٢ من أبواب الرضاع، ح ١.

٣- هو الشيخ المحدث و الفقيه المحقق الحكيم المتأله، المولى محمد محسن الفيض الكاشاني المتوفى سنه ١٠٩١، صاحب التصانيف الكثيره ك «الوافي» و «الصافي» و «المفاتيح» و «النخبه» و «محبّه البيضاء»، و امره في الفضل و الأدب و طول الباع و كثره الاطلاع و الإحاطه بمراتب المنقول و المعقول أشهر من ان يخفى.

٤- النساء: ٢٣.

٥- الوسائل ١٤: ٢٨٠-٢٨٢.

٦- الوسائل ١٤: ٢٩٦، ح ٩، التهذيب ٧: ٣٢٠، ح ٣٠.

الاحتياط معه، و الشهرة ليست بمحلّ الاعتماد، مع احتمال مستند المشهور التقيّه، هذا لفظه. (١)

و حاصل الاستدلال بالآيه و الخبر الأوّل: أنّ الرضيعه مع اختلاف الفحل أخت للأُم، فتكون فردا من عموم الآيه، و يصدق عليها حكم الروايه، لأنّ الأخت للأُم محرمة نسبا، فتكون رضاعه كذلك.

و هذا بالنسبه إلى اللغه صحيح، و من ثمّ ذهب جلّ العاّمه إلى أنّ مسمّى الرضاع كاف في التحريم (٢)، لكن المنصوص عن آل الله: أنّ الرضاع أمر مخصوص مشتمل على قيود: منها اتحاد الفحل، ألا ترى؟ الى قوله عليه السّلام في صحيحه العجلي السابقه: «فذلك الرضاع الذي قال رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم» (٣) و إذا ثبت تفسير الامام عليه السّلام للسنه النبويه بشيء، فكيف يجوز العدول إلى غيره؟ أم كيف يجوز تفسير الكتاب بخلافه؟ و قول النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم من الكتاب و ما ينطق عن الهوى، إنّ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحى (٤).

و أمّا النص الذي زعم أنّه صريح، فهو روايه محمد بن عبيد الهمداني قال: «قال الرضا عليه السّلام: ما يقول أصحابك في الرضاع؟ قال: قلت: كانوا يقولون: «اللبن للفحل» حتى جاءتهم الروايه عنك، إنك تحرم من الرضاع ما يحرم من النسب، فرجعوا إلى قولك. قال: فقال: و ذلك لأنّ أمير المؤمنين سألتني عنها البارحه. فقال لي: اشرح لي اللبن للفحل، و أنا أكره الكلام. فقال لي: كما أنت حتى أسألك عنها ما قلت في رجل كانت له أمهات أولاد شتى، فأرضعت واحده منهم بلبنها غلاما

١- مفاتيح الشرائع ٢: ٢٣٥.

٢- راجع: بدايه المجتهد ٢: ٣٥.

٣- الوسائل ١٤: ٢٩٣، باب ٦ من أبواب الرضاع، ح ١.

٤- النجم: ٣ و ٤.

ص: ٥٥

غريبا، أليس كل شىء من ولد ذلك الرجل من أمهات الأولاد الشتى محرّم على ذلك الغلام؟ قال: قلت: بلى. قال: فقال أبو الحسن عليه السلام: فما بال الرضاع يحرم من قبل الفحل، ولا يحرم من قبل الأمهات. وإنما حرم الله الرضاع من قبل الأمهات. وإن كان لبن الفحل أيضا يحرم». (١)

و جوابه: أن ظاهر قولنا «اللبن للفحل» يقتضى أمرين:

أحدهما: عدم تحريم أحد المرتضعين من ثدى على الآخر (٢) مع اختلاف الفحل.

و ثانيهما: عدم تحريم أولاد المرضعه نسبا على المرتضع منها مع اختلافه أيضا، و سؤال المأمون إنما كان عن الثانى بقريته المثل الذى ضربه، و ستقف على أنه ممّا لا يشترط فيه اتحاد الفحل إجماعا، بل لو فرض نهوضه بمدعى الخصم لكان فى ضعف سنده ما يقع فى ردّه، و دعوى أولويته بالمراعاة لموافقته الكتاب دون غيره بما مرّ دور (٣)، بأن المنساق من مخالفته الكتاب إنما هو معارضه النصّ له، لا كونه أخصّ منه، مع حصول شرط التخصيص كما هنا، على أنه ليس فى الكتاب أكثر من أَحْوَاتُكُمْ مِنَ الرِّضَاعِ (٤).

و السنّه المعلومه قضت بأنّ اللبن مع اختلاف الفحل كالذى درّ بنفسه، فكيف يثمر الأخوه؟ و كون الاحتياط معه، إن أريد به فى الجملة فممنوع، و لكن لا يجديه نفعاً، و إن أريد دائما فممنوع، لكونه بعد وقوع النكاح معنا قطعاً، و الشهره التى جعلها لا فى محلّ الاعتماد، هى التى يقول صلوات الله عليه، فيها لزاره: «خذ لما اشتهر بين أصحابك و دع الشاذّ النادر فإنّ المجمع عليه لا ريب فيه» (٥) و لعمر بن حنظله: «ينظر ما كان

١- تهذيب الأحكام ٧: ٣٢٠، ح ٣٠.

٢- فى «س»: إلى آخر.

٣- فى «م»، ر: مردود.

٤- النساء: ٢٣.

٥- غوالى اللثالى ٤: ١٣٣، ح ٢٢٩، و ليس فيه: «فان المجمع عليه لا ريب فيه».

ص: ٥٦

من روايتهما في ذلك الذي حكما به المجمع عليه بين أصحابك، فإنَّ المجمع عليه لا ريب فيه» (١) بل ليس ما نحن فيه بمشهور فحسب، وإنَّما هو إجماع كما عرفت، و لو كان الطبرسي مخالفا لم يقدر ذلك في الإجماع، لأنَّه ليس عندنا عبارته عن الاتفاق، بل عمَّا كان أصحاب الأئمة إذا جائهم أحد عن الامام عليه السَّلام بخلافه، قالوا: «أعطاك من جراب النوره» (٢).

ثمَّ أطرف من ذلك كلَّه، احتمالاه في مستند المشهور التقيه و كان الذي دعاه إلى القطع على انتفائها في حديثه الذي استند اليه تسميه المأمون فيه بأمر المؤمنين، و قوله عليه السَّلام أنَّه كان يكره الكلام، و إلَّا فاشترط الفحل من خواص الخاصه، و لا شريك للعامه في عدم الاشتراط إلَّا الكاشي كما قد عرفت (٣)، و الله المسدّد.

### [تحقق الرضاع قبل إتمام المرتضع حولين]

و كونه قبل فصال المرتضع و في فصال الضئر خلف متّسع

يشترط في نشر الرضاع كونه واقعا بتمامه قبل أن يتمّ المرتضع الحولين إجماعا، كما في

- ١- الوسائل ١٨: ٧٥، باب وجوب الجمع بين الأحاديث، ح ١، الكافي ١: ٦٧، ح ١٠، التهذيب ٦: ٣٠١، ح ٥٢، الفقيه ٣: ٥.
- ٢- لا يذهب عليك أنّ في أوّل الروايه إنَّهم كانوا يقولون: «أنَّ اللبن للفحل» و سبب عدولهم الروايه المتجدده عنه عليه السَّلام و قوله: «و ذلك ان أمير المؤمنين» تعليل لما صدر عنه من تلك الروايه الحادثه و المتأمل في ألفاظ الروايه لا يرتاب فيما قلنا و لا يشك في ان الروايه دليل المشهور. (حاشيه المصنف)
- ٣- و قد ذكر في صفحه ٥٣.

ص: ٥٧

الخلاف (١) و الغنيه (٢) و السرائر (٣) و القواعد (٤) و شرحها للفخر (٥) و المحقق الثاني (٦) و المسالك (٧) و غيرها.

فلو ارتضع الأخيره أو بعضها بعد الحولين لم ينتشر التحريم. و لو تمت مع الحولين نشر، لقول الصادق عليه السّلام في حسنه الحلبي (٨) و موثقتي منصور بن حازم (٩) و حماد بن عثمان (١٠): «لا رضاع بعد فطام» و زاد حمّاد: [قال] «قلت: جعلت فداك، و ما الفطام؟ قال: الحولين (١١) اللّذين قال الله عزّ و جلّ» و روى الفريقان عنه صلّى الله عليه و آله و سلّم:

«لا رضاع بعد فصال» (١٢)، و الفصال الحولان لقوله تعالى وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ (١٣) و في آخر عنه صلّى الله عليه و آله و سلّم: «لا رضاع إلّا ما كان في الحولين» (١٤).

١- الخلاف ٥: ٩٩، المسأله ٥، كتاب الرضاع.

٢- الغنيه: ٣٣٥.

٣- السرائر ٢: ٥١٩.

٤- قواعد الأحكام ٢: ١٠.

٥- إيضاح الفوائد ٣: ٤٨.

٦- جامع المقاصد ١٢: ٢٢١.

٧- المسالك ٧: ٢٣٥.

٨- الوسائل ١٤: ٢٩١، باب ٥ من أبواب ما يحرم بالرضاع، ح ٢.

٩- الوسائل ١٤: ٢٩٠، باب ٥ من أبواب ما يحرم بالرضاع، ح ١.

١٠- الوسائل ١٤: ٢٩١، باب ٥ من أبواب ما يحرم بالرضاع، ح ٥.

١١- نصب الحولين بتقدير محذوف كعنت مثلاً، و لعل العدول عن الرفع إيما الى أن الحولين ليس معنى الفطام حقيقه، و إنّما هو شىء عناه عليه السّلام به فتدبر. (حاشيه المصنف)

١٢- مصنّف عبد الرزاق ٦: ٤١٦، ح ١١٤٥٠، الكافي ٨: ١٩٦، باب ٨، ح ٢٣٤.

١٣- لقمان: ١٤.

١٤- سنن الدارقطني ٤: ١٧٤، ح ١٠، كنز العمال ٦: ٢٧٤، ح ١٥٦٧٨. انظر: الوسائل ١٤: ٢٩١، باب ٥، الأحاديث ٥-٧-١٠.

ص: ٥٨

و احتجوا أيضا بقوله سبحانه وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ (١) حيث جعل إتمام الرضاعة في الحولين، فما خرج عنهما ليس برضاع، وقد يحتج له بروايه الفضل ابن عبد الملك عن أبي عبد الله عليه السلام « [قال:] الرضاع قبل الحولين قبل ان يفطم» (٢) بحمل «ان يفطم» على التوكيد (٣) و عن ابن الجنيد: «إذا حصل الرضاع بعد الحولين و لم يتوسط بين الرضاعين، فطام بعد الحولين حرم» (٤)، فوافق القوم في عدم النشر مع وقوع الفطام و الرضاع مّا بعد الحولين، و خالف بدعوى النشر مع الارتضاع بعدهما من دون فطام.

و قد قال الشهيد: «أنه مسبوق بالإجماع و ملحوق به» (٥)، و في الكفاية: «أن قول ابن الجنيد غير بعيد» (٦)، و احتج له بموثقه منصور السابق (٧) و موثقه داود بن حصين عن الصادق عليه السلام: «الرضاع بعد الحولين قبل أن يفطم يحرم» (٨)، و قد رأيت تفسير الموثق

١- البقره: ٢٣٣.

٢- الوسائل ١٤: ٢٩١، ح ٤، باب ٥.

٣- و قد فهم من إطلاق النظم أنه لا- فرق في انتشار الحرمة بالرضاع الواقع في الحولين و عدم الانتشار بما وقع منه بعدهما بين ان يتخلل الرضاع فطام أو لا، فلو فطمته في الحولين ثم أرضعته فيهما نشر و لو فطمته فيهما أو بعدهما ثم أرضعته بعدهما من دون سبق فطام لم ينشر، لإطلاق ما تقدم من الأدله بل لا خلاف فيه إلا ما يحكى عن ابن الجنيد. (منه)

٤- المختلف ٧: ٣٥، المسأله: ٢.

٥- غايه المراد: ٢٠٥.

٦- كفايه الأحكام: ١٥٩.

٧- الوسائل ١٤: ٢٩٠، ح ١، باب ٥.

٨- الوسائل ١٤: ٢٩٢، باب ٥، ح ٧.



ص: ٥٩

الأول فى موثقه حمّاد (١) المعتضده بما سمعت من الإجماع المحصل و المنقول، و اما الثانى فسيدكر قريبا.

و عن ابن أبى عقيل: «الشرب بعد الفطام لا يحرم» (٢)، و الكلينى: «معنى:

«لا رضاع بعد فطام» أنّ الولد إذا شرب من لبن المرأه بعد ما تفطمه لا يحرم ذلك الرضاع التناكح» (٣).

و الفطام محمول فى كلامهما على الفطام الشرعى الذى سبق إليك تفسيره.

ثم لا- ريب فى أنّ لبن المرضعه مع كون ولدها فى الحولين ممّا ينشر سواء فطمته فيهما أولا، و إنّما اختلفوا فيما لو أرضعت الآخر بعدهما، و هو المشار إليه فى عجز البيت، و المراد أنّ فى اشتراط الرضاع بكونه قبل فصال المرضعه خلف، فإضافه الفصال فيه الى الفاعل، و فى الصدر إلى المفعول، و قد اتسع الخرق هنا بين المختلفين حتّى حكى عن ابن زهره الإجماع على اشتراط النشر بكون ولد المرضعه فى الحولين (٤)، و حكى الفاضل الهندى عن غيره الإجماع على عدم اشتراطه. (٥)

و الأول: مذهب أبى الصلاح (٤)، و ابن حمزه (٧).

١- الوسائل ١٤: ٢٩١، باب ٥ من أبواب ما يحرم بالرضاع، ح ٥.

٢- المختلف ٧: ٣٥، المسأله: ٣.

٣- الكافى ٥: ٤٤٤.

٤- الغنيه: ٣٣٥.

٥- كشف اللثام ٢: ٢٩.

٦- الكافى فى الفقه: ٢٨٥.

٧- الوسيله: ٣٠١.

ص: ٤٠

و الثاني: لابن إدريس (١) و المحقق (٢) و الشهيدين (٣) و فخر المحققين (٤) و المحقق الثاني (٥) و صاحب الكفاية (٦)، و كثير من المتأخرين، و قطع به العلامة في جملة من كتبه (٧)، لكنّه توقف في المختلف (٨)، و قصارى ما اشترط الشيخان (٩) و أكثر المتقدمين ان يكون الرضاع في الحولين من دون تخصيص بالمرتضع و لا تعرض لولد المرضعه.

احتج الأولون: بإطلاق ما مرّ في المرتضع، فإنّه يتناول ولد المرضعه أيضا، و ما روى على بن أسباط: «أنّ ابن الفضال سأل ابن بكير في المسجد، فقال: ما تقولون في امرأه أرضعت غلاما سنتين، ثم أرضعت صبيّه لها أقلّ من سنتين حتى تمتّ السنتان، أ يفسد ذلك بينهما؟ قال: لا يفسد ذلك بينهما، لأنّه رضاع بعد فطام [و إنّما قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلّم: لا رضاع بعد فطام]. اى أنّه إذا تمّ للغلام سنتان أو الجارية، فقد خرج عن حدّ اللبن، و لا يفسد بينه و بين من يشرب منه، قال: و أصحابنا يقولون: أنّه لا يفسد إلّا أنّ الصبيّ و الصبيّه يشربان شربه، شربه». (١٠)

و احتجّ الآخرون: بأصاله عدم الشرطيه، فيتمسك بالعمومات، حتّى تثبت، و

١- السرائر ٢: ٥١٩.

٢- شرائع الإسلام ٢: ٢٨٣.

٣- غايه المرام: ٢٠٥، المسالك ٧: ٢٣٦، الروضه البهيه ٥: ١٦٣.

٤- إيضاح الفوائد ٣: ٤٨.

٥- جامع المقاصد ١٢: ٢٢٢.

٦- كفايه الأحكام: ١٥٩.

٧- قواعد الأحكام ٢: ١٠، التحرير ٢: ٩.

٨- المختلف ٧: ٣٨.

٩- المبسوط ٥: ٢٩٣، المقنعه: ٥٠٣.

١٠- الوسائل ١٤: ٢٩١، باب ٥ من أبواب ما يحرم بالرضاع، ح ٤.

ص: ٤١

أجابوا عن حجّة الأولين: بأنّ المتبادر من قوله عليه السّلام: «لا رضاع بعد فطام» (١) إنّما هو فطام المرتضع دون ولد المرضعه، وأنّ ما ذكر عن ابن بكير ليس بروايه، بل رأى رأه، فلا يجب اتّباعه.

و عندى أنّ كلام ابن بكير لا يخلو عن تشابه، و لو كان روايه لم يدلّ بعد التنقيح على مطلوبهم.

و يمكن الاستدلال للقول الثانى مضافا الى ما سبق، باستصحاب حال الإجماع، لثبوت النشر قبل الحولين، فيستصحب الى موضع النزاع، و بالموثّق السابق: «الرضاع بعد حولين قبل ان يفطم يحرم» (٢) اى الرضاع بعد حولى ولد المرضعه قبل أن يفطم الرضيع و يتمّ حوله، و إنّما تعين ما ذكرنا من التفسير لثلا يخالف الإجماع، و قد بقى الكلام فيما حكينا عن ابن زهره من الإجماع، و ما حكاه الفاضل عن غيره. و كأنّه أراد بذلك الغير ابن إدريس، حيث خطأً أوّلا القائل باشتراط ان يكون ولد المرضعه فى الحولين، ثمّ قال:

«إنّ الولاده من حلال إذا مضى لها أكثر من حولين نشر لبنها الحرمة بغير خلاف من محصّل (٣)»، فردّه فى المختلف بأنّه: «استدلال بالإجماع فى المختلف، و هو اولى بالخطاء (٤)»، و لعلّ السرّ فى حكايه كل الإجماع على خلاف الآخر، ما قد حكينا سابقا عن الأكثرين من اشتراط ان يكون الرضاع فى الحولين من دون تخصيص بالمرتضع، و لا تعميم فيه و فى ولد المرضعه. فحمل ابن زهره «الحولين» فى كلامهم على الأعمّ من حولى المرتضع و ولد المرضعه، استنادا إلى الإطلاق (٥)، و جعلهما ابن إدريس عبارته من حولى

١- الوسائل ١٤: ٢٩١، باب ٥ من أبواب ما يحرم بالرضاع، ح ٢.

٢- الوسائل ١٤: ٢٩٢- باب ٥، ح ٧.

٣- السرائر ٢: ٥١٩.

٤- المختلف ٧: ٣٦-٣٧، المسألة: ٤.

٥- المراد: إطلاق الأدلّة الواردة فى المورد.

ص: ٦٢

المرتضع، نظرا الى المنساق، فصَحَّ لابن زهره حكاية الإجماع، لأنه قطع على أن فتوى الأصحاب إنما هي بالأعم، و لابن إدريس ان ينفى الخلاف، لأنه قطع على أنهم لم يتعرضوا لولد المرضعه، فمراده من نفي الخلاف عدم التصريح بالاشتراط، لا التصريح بعدم الاشتراط.

و كيف كان، فاذا تساقط الإجماع بالتعارض، أو انتفى كونها اجماعين بما ذكرناه من التأويل فقد بقي للقول الثانى نوع رجحان، غير أن المسألة قويّة الإشكال، و طريق الاحتياط لا يخفى.

ثمّ المعبر فى الحولين الأهلّة، كما فى سنتين البلوغ و أشهر العدّه و أجل العنّه و أشباه ذلك من أبواب الفقه، لأنّه هو المتبادر و المنساق عند أهل اللسان، بخلاف الشمسيه، بل ربّما حكى عليه الاتفاق فيعدّ أربعة و عشرون شهرا من انفصال تمام الولد، فان انكسر الأوّل حسب ثلاثه و عشرون و أتم المنكسر من الخامس و العشرين معدودا بثلاثين، و إن نقص فى وجه، و يحتمل انكسار الجميع، و الأوّل أقوى.

### [عدم كون الرضاع بلبن زنى]

و ابن الجنيد فى السفاح قد ذهب فردا إلى أن الرضاع كالنسب

ما تقدّم من عدم النشر بلبن الزنا هو المذهب، و قد حكى عليه الفاضل الهندي الإجماع (١)، بل فى المسالك (٢) و شرح القواعد للمحقق الثانى، عدم الخلاف (٣)، و قال ابن الجنيد: «لو أرضعت بلبن حمل من الزنا حرمت و أهلها على المرتضع و كان تجنّب أهل الزانى أولى و أحوط» (٤).

و ربّما حكى (٥) النشر بلبن الزنا عن المبسوط أيضا، و هو وهم، و عبارته: «من

١- كشف اللثام ٢: ٢٧.

٢- المسالك ٧: ٢٠٨.

٣- جامع المقاصد ١٢: ٢٠٤.

٤- نقله عنه العلامة فى «المختلف» ٧: ٣٩، المسألة ٦.

٥- نفس المصدر.

ص: ٤٣

وطأ امرأه وطأ يلحق به النسب بنكاح صحيح أو فاسد أو وطئ شبهه أو ملك يمين، فخلق الولد بينهما فهو ابنتهما معا، فإذا نزل له لبن كان لهما، فإذا أرضعت به مولودا العدد الذى يحرم فان الرضيع ولدهما معا من الرضاعة (١) انتهى.

ولعلّ نظر ابن الجنيّد إلى عموم «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب» (٢) غير أنّ الفرق حينئذ بين المرضعه و الفحل غير واضح، و كيف كان، فالنسب محمول فى الخبر على الشرعى، إذ عرف الشارع هو المعتبر عند التعارض، و ليس تحريم الولد من الزنا على أبويه نسب بينهما، بل لحكم آخر من الشارع، دلّنا على الإجماع و الضروره.

للمطلق اللبان ما اتصل إلّا إذا الحمل من الثانى انفصل

و إن يطل جفاهه فالثانى لزوجها الثانى مع الإمكان

قد عرفت أنّ حكم اللين تابع للنكاح الصحيح، فان طلقها الزوج أو مات و هى حامل منه أو مرضع، فهناك صور:

الأولى: أن ترضع قبل أن تنكح غيره أو بعد أن نكحت، و لكن لم تحمل من الآخر، فاللين للأول إجماعا من غير فرق فيه بين استمراره و عوده غبّ انقطاع ما لم يدخل العود فى الدرور بنفسه، و لا فى الإرضاع بين كونه فى العده أو بعدها، و لا فيما بعدها بين امتداد المدّه، و قصرها إلّا ان نشترط كون ولد المرضعه فى الحولين فيحكم بكون ما بعدها كما درّ بنفسه.

الثانيه: أن ترضع بعد الحمل من الثانى و قبل الولاده و لم ينقطع اللبن انقطاعا بيّنا و لم يحدث فيه زياده، و هو للأول لا نعلم فيه خلافا كما فى التذكرة. (٣)

الثالثه: الصوره بحالها و لكن تجدد فى اللبن زياده، و لا نعلم أيضا خلافا فى أنّه

١- المبسوط ٥: ٢٩١-٢٩٢.

٢- الوسائل ١٤: ٢٨٠-٢٨٢، باب ١.

٣- التذكرة ٢: ٤١٦.

ص: ٦٤

للاول، و بالجمله فنحن نستصحب كونه للأول في الصور الثلاث، غير أنه إن حدثت في اللبن زياده فالشك في قدح العارض، لاحتمال امتزاجه بالغير، وإلّا ففي عروض القادح، و أمّا من يرى النشر بلبن الحمل فالشك عنده مع حملها في الثانى في قدح العارض، سواء زاد اللبن أم لا.

الرابعه: أن ترضع بعد الوضع من الثانى فهو للثانى إجماعاً، كما في التذكرة (١) سواء انقطع قبل الوضع أم لا، و سواء زاد به أم لا، و هذه الصور كلها مستفاده من البيت الأول.

الخامسه: ان ينقطع اللبن انقطاعاً بيناً، أعنى مدّه طويله لا يتخلل مثلها اللبن الواحد غالباً ثم يعود، فإن أمكن كونه من الثانى كان له بلا خلاف يعرف، إذ صرفه عن السبب الصالح إلى المقتضى الأول بعد زواله ممّا يقتضى التجدد، و الأصل عدمه، غير أن النسبه إلى الزوج الثانى لا- تشر عندنا أكثر من الانصراف عن الأول، لَمّا مرّ من أن لبن الحمل لا ينشر، و إن تعذر كونه للثانى صرف الى ما يقتضيه الحال، فان لم تكن حملت بعد فراق الأول فهو درور من نفسه، و إن حملت و لكن من غير الزوج الثانى، فإن كان عن شبهه فللمشبهه، و ان كان عن زنا فلغو و هكذا.

و لا يعيد الاعتراف بالولد بعد اللعان النشر في رأى أسدّ

لا ريب في أن الملاعنه إذا أرضعت ولدا حرم عليها و على عصبته، و ان زعم الملاعن أن حملها لغيره، لثبوت النسب بينها و بين ولدها نصّاً و إجماعاً، فلا يقدر كونه بنسبه الولد الى الملاعن قد نفت إلحاقه من غيره على وجه يصحّ، و أمّا الملاعن فينفى اللبن عنه، ما استمرّ على الإنكار إجماعاً، فهل يمنع من نكاح زوجه الرضيع و الرضيع من نكاح زوجته أو من يحرم من قرابته بتقدير كونه فحلاً؟ وجهان: من انتفاء اللبن عنه و كونه

ص: ٦٥

متزلزلا مراعى بالإصرار، و لو رجع عن الإنكار ثبت الميراث للولد دونه نصًا (١) و إجماعا فيهما.

و العله فى التوريث ما ذكر من الدليل، لا- نفس الإقرار، و إلاً كان بالنسبه إلى الوارث الآخر فى حقّ الغير، و لقائل أن يمنع كونه فى حق الغير، بل هو كما لو أقرّ بأنّ ما فى يده وقف عليه و على زيد بعده، نعم: لم أجد فى النصوص و لا فى الفتاوى الفرق فى توريث الولد بين إنكاره للابوّه و عدمه، و لعلّ الإطلاق نظرا إلى ما هو الأغلب من عدم اطلاع الولد، و إلاً كيف يورث مع إنكاره النسب، و فى توريث وارث الولد حينئذ بعد موته إن لم يشارك فى الإنكار وجهان.

و أمّا بقيه أحكام النسب فالظاهر أنّها تابعه لحكم الإقرار، و حينئذ: فإن تصادقا فى ثبوت النسب مضى بالنسبه إلى الحقوق الدينويه، فيجب الإنفاق من كل منهما على الآخر مع الاستحقاق و يمنع من نكاح زوجته و يجوز أكله من بيته بدون إذنه، و لا يرجع فيما يصلح الرجوع به على الأجنبيّ من الهبه، و أمّا فيما كان لله أو لعباده فيه حقّ، فالأقرب عدم تأثير الإقرار فيه، فلا يمكن كلّ من النظر الى محارم الآخر و لا من دفعه الزكاه اليه مع وجود المسوّغ، و لا يحلّ الملاعن نذر الولد و لا تردّ شهادته عليه و لا له استباحه من عقد له عليهما فى صغره، نعم لو كان من قسم الحدود، كقطع كلّ منها بسرقة مال الآخر، و حدّه بقذفه و درأته الشبهه، و لو اختصّ الإقرار بأحدهما أخذ به و لم ينفذ على الآخر، فيجب على الملاعن تمرينه للصلاه و الصوم، على القول بالوجوب، و لا يتوقف نذر الولد و لآخر وجه إلى الجهاد، و لا- خلوص صومه عن الكراهه على إذن الملاعن، و لا له ان يحرم به فى صغره و له ان يقتله، إن سمع منه سبّ النبىّ صلّى الله عليه و آله و سلّم أو أحد الأئمّه أو كان حريّتا من دون الإمام، و لو كان كافرا لم يتبعه فى التنجيس و لا يثبت له و لا لمولاه الولايه عليه.

١- الوسائل ١٥: ٥٩٩-٦٠١، باب ٦ من أبواب اللعان.

ص: ٦٦

و من هنا ظهر أن نشر اللبن لا يعود بالاعتراف بعد اللعان - كما في النظم - كما في النظم - بل أمر الرضاع دائر أيضا مدار الإقرار، فلو كان الرضيع أنثى، منع الملاعن من النظر إليها، أقر باللبن أو أنكره، و لو سوغنا له العقد عليها استصحب حكم العقد في جانبها دونه، بخلاف ما لو سوغنا للرضيع النكاح فيمن ينتسب إلى الملاعن، فنكح أحد ولده أو من ارتضع من لبن آخر له لم يلاعن فيه، فإننا نستصحب حكم العقد بعد إقرار الملاعن مطلقا، و لو كان الرضيع رقا للملاعن عتق عليه.

هذا كله بناء على عدم عود النسب بالإقرار استصحابا، لحالي النفي و الإجماع، و قد يحتمل العود نظرا إلى وجود المقتضى أعنى الفراش، و إنما كان المانع الإنكار و قد زال، و من ثم جعل الفقهاء اللعان من موانع الإرث دون الزنا، و لقول الصادق عليه السلام في عدّه روايات، منها صحيحه الحلبي: «و أمّا الولد فإنّي أردّه إليه إذا ادّعاه و لا أدع ولده و ليس له ميراث» (١)، و أمّا عدم توريث الأب فاما تعبد أو مؤاخذه له على فعله، و وجه آخر و هو العود بالنسبه إلى الولد فقط استضعافا لما ذكر من الاعتبار و وقوفا عند ما أخرجه النصّ عن الأصل.

و الجواب عن الأوّل: الفرق في المانع بين رافع المقتضى و رافع أثره، و اللعان من الأوّل، بخلاف نحو الكفر.

و عن الثاني: أن الظاهر من النصّ إنّما هو الردّ الخاصّ أعنى ما يقتضيه الإقرار، و منه التوريث لا الردّ مطلقا، و من طلب المزيد عن ذلك فليرجع إلى ما كتبنا في المواريث، و الله الموفق.

[الرضاع الكافي لنشر الحرمه]

إشاره

و ليس يكفي رضعه بل إمّا ما أنبت اللحم و شدّ العظما

أو خمس عشره على المختار ليتنفي تعارض الأخبار

١- التهذيب ٧: ١٩٥، ح ٤٣.



ص: ٦٧

أو ليله و اليوم، إن تمّ العدد أو لم يتمّ، لعموم ما ورد

أجمع الأصحاب، كما حكى ابن إدريس (١) و الشهيد الثاني (٢) و الفاضل المقدّس (٣): على أنه لا- يشترط في نشر الرضاع الغير المنفصل برضاع أخرى الزيادة عن الخمس عشره، و اختلفوا فيما دون ذلك.

فذهب ابن الجنيد إلى الاكتفاء برضعه تملأ جوف المرثع إما بالمصّ أو الوجور (٤)، و هو في كلا- المسألتين مسبوق بالإجماع و ملحوق به، و قد احتجوا الاكتفاء بالرضعه بعموم قوله تعالى وَ أُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَ أَخَوَاتُكُم مِّنَ الرِّضَاعِ (٥) و قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب» (٦) و خصوص الصحيح: أنّ علي بن مهزيار كتب إلى أبي الحسن عليه السّلام يسأله عمّا يحرم من الرضاع؟ فكتب عليه السّلام قليله و كثيره حرام (٧)، و ما روى عن زيد بن عليّ عن آبائه عن علي عليه السّلام الرضعه الواحده كالمائه رضعه لا تحلّ له أبدا. (٨)

و الجواب: أنّما عن العموم فبالإجماع على التخصيص، لاتفاق الإماميه على أنّ مسمّى الرضاع ليس بكاف في التحريم، و إنّما يدعى كلّ منا و من ابن الجنيد مخصّصا، و حينئذ: فإن ثبت كون ما يدعيه مخصّصا فلا بدّ من العمل على ما هو من المخصّصين أرجح.

١- السرائر ٢: ٥٢٠.

٢- المسالك ٧: ٢٢٨.

٣- زبده البيان: ٥٢٥.

٤- المختلف ٧: ٣٠.

٥- النساء: ٢٣.

٦- الوسائل ١٤: ٢٨٠-٢٨٢، باب ١ من أبواب ما يحرم بالرضاع.

٧- الوسائل ١٤: ٢٨٥، باب ٢، ح ١٠.

٨- الوسائل ١٤: ٢٨٥، باب ٢، ح ١٢.

ص: ٦٨

و أما عن الروايتين: فبأن أيسر ما فيهما موافقه العامه، كما هو المعروف من مذهب أبي حنيفة و مالك و الأوزاعي و ابن عمر، بل نسبة الشيخ إلى جميعهم (١)، مضافا إلى أن الثاني لم يروه إلا رجال من العامه و الزيدية، كما صرح به الشيخ أيضا (٢)، على أنهما غير معلومي الورد في مطلوبه، لجواز كونهما في الرضاع بعد الفصال، بل هو الأظهر منهما، إذ لا يحرم الرضاع الناشر للتحريم، إلا في بعض الأحيان، كما إذا استلزم فسخ زوجه الرجل بدون إذنه و بعد تسليم الورد فيما هو المقصود، فقصارى الصحيح منهما الإطلاق، إذ قلته و الكثره من الأمور الإضافيه فيجب التقييد بالعرض أو ما فوقها على الخلاف كما ستعرف.

و أما ما ذكره من الاجتزاء بالوجود، فقد حكاها العلامة (٣) و المحقق الثاني (٤) و غيرهما عن المبسوط (٥) أيضا، لكن الثابت في عدّه مواضع منه، أنه لا اعتبار بالوجود، و لعل ابن الجنيد يستند في ذلك إلى التنقيح، إذ الغايه المطلوبه إنما هي النشو، و صريح الخبر:

«و جور الصبي اللبن بمنزله الرضاع» (٦) و جواب الأول: منع كون ذلك هو الغايه مطلقا، بل عند الامتصاص من الثدي.

و أما الثاني فمردود بالإرسال و إعراض الطائفه عنه و عدم معلوميه الورد في مطلوبه و معارض بالصّحاح:

أحدها لمحمد بن قيس: «قال: سألته عن امرأه حلبت من لبنها فأسقت زوجها

١- الخلاف ٥: ٩٥، المسأله ٣، كتاب الرضاع.

٢- التهذيب ٧: ٣١٧، ح ١٧.

٣- المختلف ٧: ٣٠.

٤- جامع المقاصد ١٢: ٢١١.

٥- المبسوط ٥: ٢٩٥.

٦- الفقيه ٣: ٤٧٩، ح ٤٦٨٣.

ص: ٦٩

لتحرم عليه، قال: أمسكها و أوجع ظهرها». (١)

و ثانيها للحلبى: «جاء رجل إلى أمير المؤمنين عليه السّلام فقال: إنّ امرأتى حلبت من لبنها فى مكوك فأسقته جاريتى. فقال عليه السّلام: أوجع امرأتك و عليك بجاريتك». (٢)

و ثالثها لعبيد بن زراره: «لا يحرم من الرضاع إلّا ما ارتضعا من ثدى واحد حولين كاملين» (٣)، و إذ قد بطل القول بالرضعه الواحد، فقد تعين العمل على ما هو المذكور فى النظم من العمل على الكميات الثلاث،

### و الكلام عليها يقع فى مقامات:

#### المقام الأول: التقدير بما أنبت اللحم و شدّ العظم

و يعبر عنه بالتقدير النشوى، و يدلّ عليه روايه عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السّلام: «لا يحرم من الرضاع إلّا ما أنبت اللحم و شدّ العظم» (٤).

و موثقه عن الكاظم عليه السّلام: «قال: قلت له: يحرم من الرضاع الرضعه و الرضعتان و الثلاثه؟ قال: لا، إلّا ما اشتدّ عليه العظم و نبت اللحم». (٥)

و صحيحه مسعده عن الصادق عليه السّلام: «لا يحرم من الرضاع إلّا ما شدّ العظم و أنبت اللحم، و أمّا الرضعه و الرضعتان و الثلاثه حتّى بلغ عشرين إذا كنّ متفرقات فلا بأس». (٦)

و فى صحيحه على بن رثاب عنه عليه السّلام: «قلت: ما يحرم من الرضاع؟ قال: ما أنبت اللحم و شدّ العظم. قلت: فيحرم عشر رضعات؟ قال: لا، لأنّه لا تنبت اللحم

- ١- الوسائل ١٤: ٢٩١، باب ٥ من أبواب ما يحرم بالرضاع، ح ٣.
- ٢- الوسائل ١٤: ٢٩٨، باب ٧ من أبواب ما يحرم بالرضاع، ح ١.
- ٣- الوسائل ١٤: ٢٩٢، باب ٥ من أبواب ما يحرم بالرضاع، ح ٨.
- ٤- الوسائل ١٤: ٢٨٩، باب ٣ من أبواب ما يحرم بالرضاع، ح ١.
- ٥- الوسائل ١٤: ٢٨٨، باب ٢ من أبواب ما يحرم بالرضاع، ح ٢٣.
- ٦- الوسائل ١٤: ٢٨٧، باب ٢ من أبواب ما يحرم بالرضاع، ح ١٩.

ص: ٧٠

و لا تشدّ العظم عشر رضعات» (١)، إلى غير ذلك من الروايات.

و هذه الأربعة صريحه فى حصر التحريم فيما ينبت اللحم و يشدّ العظم، و هنا روايات آخر تدلّ على الحصر فيما ينبت اللحم و الدّم، كما وثقه عبيد بن زراره عن الصادق عليه السّلام: « [قال:] سألته عن الرضاع ما ادنى ما يحرم منه؟ قال: ما ينبت اللّحم و الدّم، ثمّ قال: ترى واحده تنبته؟ فقلت: اثنتان، أصلحك الله. فقال: لا، فلم أذلّ أعد عليه حتّى بلغ عشر رضعات» (٢).

و صحيحه حمّاد عنه: «لا يحرم من الرضاع إلّا ما أنبت اللحم و الدّم» (٣) و فى صحيحه له أيضا: «فما الذى يحرم من الرضاع؟ فقال: ما أنبت اللحم و الدّم» (٤) و ليس ذكر الدّم موجبا للتعارض، لكون إنبات اللحم ملزوما لإنبات الدّم البتّه، فإنّ ابتداء الدّم عند الانجذاب إلى الكبد بعد تمام الهضم الأوّل، ثمّ يتصفّى أحسنه إلى الاورده و ما يتشعب منها و العروق الشعريّه، فينهضم الانهضام الثالث، و إنبات اللّحم إنّما يكون بعد انتشاره فى الأعضاء و حصول الهضم الرابع.

و أمّا ما يظهر من التعارض بين حصر التحريم فى الإنبات تاره و فيه مع الشدّ أخرى، فإنّ صحّ التلازم بين الوصفين المذكورين فليس هو بتعارض فى الحقيقه، إذ غاية الأمر ان يكون عليه السّلام قد اكتفى بذكر أحد المتلازمين عن الآخر، و أمّا مع عدم التلازم و جواز الانفكاك فليس المقصود من الحصر فى إنبات اللحم و الدّم، أنّه لا مدخلية لشدّ العظم، بل القصد من الحصرين معا إنّما هو الردّ على من يعتقد النشر بالرضعه و الرضعتين، كما هو

١- الوسائل ١٤: ٢٨٣، باب ٢ من أبواب ما يحرم بالرضاع، ح ٢.

٢- الكافى ٥: ٤٣٨، ح ٣.

٣- الوسائل ١٤: ٢٨٩، باب ٣ من أبواب ما يحرم بالرضاع، ح ١.

٤- الوسائل ١٤: ٢٨٧، ح ١٨.

ص: ٧١

ظاهر من سوق الروايات نفسها، إذ كانت العامه بين من يرى النشر بالواحد و من يراه بالخمسه، و من يراه بالمسمّى، و كانت هذه المذاهب شائعته في «حزب الشيطان».

فمّرّه كان عليه السلام يقصد إلى مجرّد تخطئه المخاطب، يكتفى بأحد الوصفين، و اخرى إلى بيان الحكم معها، فيذكرهما معا، و من ثمّه أطبق الأصحاب على اعتبار الوصفين معا في التحريم، إلّا ما وقع في اللمعه (١) من عطف أحدهما على الآخر ب «أو» المفيدة للاكتفاء بواحد منهما فحسب، و لعلّه رحمه الله حاول بذلك دفع ما أشرنا إليه من التعارض، فان كان ذلك فليس بشىء، لمنافاه «ما قام الأزيد و اخوه» عند أهل اللسان «لما قام الأزيد» و ان كان زيد أحد المحصورين فيهما أوّلا، و كيف كان فالأمر في ذلك سهل، إذ لا يعرف الخلاف إلّا من الشهيد، مع أنّه يجوز ان يكون من رأيه التلازم بين الوصفين، فعطف ب «أو» تنبيها على ذلك فينتفى الخلاف حينئذ أصلا.

### المقام الثاني: التقدير بالعدد

، و قد اختلف فيه كلمه الأصحاب فقال الشيخ (٢) و العلّامة (٣) - في أكثر كتبهما - و المحقق الأوّل (٤) و الثانى (٥) و فخر المحققين (٦) و صاحب

١- اللمعه: ١٦٣.

٢- المبسوط ٥: ٢٩٢، النهايه: ٤٦١، الخلاف ٥: ٩٥، المسأله ٣، كتاب الرضاع، الإستبصار ٣: ١٩٣.

٣- التذكرة ٢: ٦٢٠، التحرير ٢: ٩.

٤- شرائع الإسلام ٢: ٢٨٢.

٥- جامع المقاصد ١٢: ٢١٧.

٦- إيضاح الفوائد ٣: ٤٧، إلّا أنّه قال: «و الأصحّ عندى التحريم بمجرّد العشر».

ص: ٧٢

المسالك (١) و الروضه (٢) و الكفايه (٣): أنه لا ينتشر التحريم أقل من خمس عشره رضعه، و فى التذكره (٤) أنه المشهور، و ذهب ابن أبى عقيل (٥) و المفيد (٦) و المرتضى (٧) و سلار (٨) و ابن البراج (٩) و أبو الصيلاح (١٠) و ابن حمزه (١١) و العلامه فى المختلف (١٢) و الشهيد (١٣): إلى الاجتزاء بعشر، و نسبه فى المختلف إلى الأكثر.

و فى كلام جماعه كالشهيد الثانى (١٤) و التقى المجلسى (١٥) و صاحب الكفايه (١٦):

أن الشهره من المتقدمين على الثانى و من المتأخرين على الأول، و كلا القولين لابن إدريس (١٧)، و الروايات متعارضه من الجانبين.

١- المسالك ٧: ٢٢٢.

٢- الروضه ٥: ١٦١.

٣- كفايه الأحكام: ١٥٩.

٤- التذكره ٢: ٦٢٠، السطر ١.

٥- المختلف ٧: ٢٩، المسأله: ١.

٦- المقنعه: ٥٠٢.

٧- نقله عنه العلامه فى «المختلف» ٧: ٣٠، و الحلى فى «السرائر» ٢: ٥٢٠.

٨- المراسم: ١٤٩.

٩- المهذب ٢: ١٩٠.

١٠- الكافى فى الفقه: ٢٨٥.

١١- الوسيله: ٣٥٥.

١٢- المختلف ٧: ٣٢.

١٣- اللمعه (ط ج): ١١١.

١٤- المسالك ٧: ٢١٥.

١٥- الرساله الرضاعيه بالفارسيه: ٩٦-٨٨.

١٦- كفايه الأحكام: ١٥٩.

١٧- السرائر ٢: ٥٢٠.

ص: ٧٣

فمنها ما يدلّ على الأوّل، و هو موثقه زياد بن سوقه: «قال: قلت لأبي جعفر عليهما السّلام: هل للرضاع حدّ يؤخذ به؟ فقال: لا يحرم الرضاع أقل من رضاع يوم و ليله أو خمس عشره رضعه متواليات من امرأه واحده من لبن فحل واحد و لم يفصل بينها رضعه امرأه غيرها، فلو أنّ امرأه أرضعت غلاماً أو جارية عشر رضعات من لبن فحل واحد و أرضعتها امرأه أخرى من لبن فحل آخر عشر رضعات لم يحرم نكاحهما». (١)

و موثقه عبيد بن زراره عن الصادق عليه السّلام قال: «سمعتَه يقول: عشر رضعات لا يحرم من شيئاً». (٢)

و موثقه عبد الله بن بكير قال: «سمعتَه يقول: عشر رضعات لا تحرم». (٣)

و في صحيحه ابن رثاب السابقيه قلت: «فيحرم عشر رضعات؟ قال: لا، لأنّه لا تنبت اللحم و لا تشدّ العظم عشر رضعات». (٤)

و التقريب في الثلاث الأخيره أنّه إذا انتفت العشر تثبت الخمس عشره، لعدم القائل بالفصل.

و منها ما يدلّ على الثاني و هو صحيحه الفضيل بن يسار عن الباقر عليه السّلام: «لا يحرم من الرضاع إلّا المخبوره. قال: قلت: و ما المخبوره؟ قال: أمّ تربيّ أو ظئر تستأجر أو أمه تشتري ثم ترضع عشر رضعات يروى الصبيّ و ينام». (٥)

١- تهذيب الأحكام ٧: ٣١٥، ح ١٢.

٢- الوسائل ١٤: ٢٨٣، ح ٣.

٣- الوسائل ١٤: ٢٨٣، ح ٤.

٤- نفس المصدر، ح ٢.

٥- لم أجد مثل هذه الروايه، بل ما يوجد الملفق من روايه الوسائل و التهذيب، المجلد ٦، ص ٣١٣، ح ١٣، و ص ٣٢٤، ح ٤٢، الفقيه ٣: ٤٧٧، ح ٤٦٧٢.

ص: ٧٤

و في صحيحه عبيد بن زراره: «فقلت: و ما الذى ينبت اللحم و الدّم؟ فقال:

كان يقال: عشر رضعات. قلت: فهل يحرم عشر رضعات؟ فقال: دع ذا، و قال:

ما يحرم من النسب فهو يحرم من الرضاع». (١)

و في المسالك عن عبد الله بن سنان: «الذى ينبت اللحم و الدّم عشر رضعات» (٢)، و موثقه عمر بن يزيد: «قال: سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن الغلام يرضع الرضعه و الثنتين. فقال: لا يحرم. فعددت عليه حتى أكملت عشر رضعات، قال:

ان كانت متفرقه فلا بأس». (٣)

و قريب منها: روايه مسعده المتقدمه (٤)، و مفهوم ذلك النشر بهنّ متواليات، و قد ترجّح الاخبار الأوّل بأصل البراءه و الحلّ و الاستصحاب، و أنّها موضع الإجماع و الاتفاق، و قد ترجّح الثوانى بالأقربيه من الكتاب و الشهره و الاحتياط.

و الجواب: أمّا عن الأقربيه فبأنّ كلّما من المخصصين أمر واحد، فالعبره باقويهما ظنًا، لا أقلّهما افرادًا، و أمّا الشهره: فقد عرفت أنّها متعارضه من الجانبين، و أمّا الاحتياط و فمختلفه مواردّه، فيكون مع الأوّل تاره، و مع الثانى أخرى، و الأمر فيه غير خفىّ على من تأمل، فتبقى مرجّحات الأخبار الأوّل سليمه عن المعارض، و يزيدّها ترجيحًا أنّه عليه السّلام قد نسب العشر فى صحيحه عبيد إلى غيره، و لمّا كثر الراوى السّؤال قال عليه السّلام: «دع ذا» (٥) و فى ذلك دليل واضح على أنّ ما يفتى به من العشر إنّما كان تقيه، فتسقط الروايتان

١- التهذيب ٧: ٣١٣، ح ٤.

٢- المسالك ٧: ٢١٦.

٣- الاستبصار ٣: ١٩٤، ح ٨.

٤- و قد ذكر فى صفحه ٦٩ رقم ٦.

٥- الوسائل ١٤: ٢٨٧، باب ٢ من أبواب الرضاع، ح ١٨.



ص: ٧٥

الأخيرتان أيضا (١)، و قد تقدّم لعبيد بن زراره خبران (٢)، و هذا الثالث، و لم يجبه عليه السلام في واحد منها بما يزيح العله و موثقه التي لا غبار على متنها، صريحه في أنّ العشر لا تحرم كما قد رأيت. (٣)

و يؤيد ما ذكرنا من الحمل على التقيه أنّهم عليه السلام كانوا كثيرا ما يميلون إلى الإجمال عند السؤال عمّا يحرم من الرضاع، فيجيبون تاره بآئه «ما أئبت اللّحم» مع كون الاطلاع على ذلك إن أمكن، فلن يكون إلّا في قليل من الأحيان، كما ستعرف.

و تاره يبهمون فلا- يظفر السائل بمقصوده، كما اتفق لعبيد بن زراره المذكوره، و في صحيحه صفوان بن يحيى: «[قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرضاع ما يحرم منه؟

فقال: سأل رجل أبا عليه السلام عنه، فقال: واحده ليس بها بأس، و ثنتان، حتّى بلغ خمس رضعات، قلت: متواليات، أو مضمه بعد مضمه؟ فقال: هكذا قال له».

و سأله آخر عنه، فأنتهى به إلى تسع: «فقال: ما أكثر ما أسأل عن الرضاع؟

فقلت: جعلت فداك! أخبرني عن قولك أنت في هذا عندك حدّ أكثر من هذا؟ فقال:

قد أخبرتك بالذي أجاب فيه أباي. قلت: قد علمت الذي أجاب أبوك فيه، و لكن قلت لعله يكون فيه حدّ لم يخبر به فتخبرني به أنت. فقال: هكذا قال أباي». (٤)

و بالجملة فمن تتبع ما ذكرنا في المقامين من الروايات علم كيف شأن العشر في ذلك العصر، و رأى كيف يلهج بها الرواه و يكررون ذكرها، و ما ذلك إلّا لأحد أمرين: أمّا كونها هي المشهوره بين العامه، و التي كان عليها مدارهم أو لأنها كانت منكره عندهم

١- صحيحه فضيل بن يسار في صفحه ٧٣ و صحيحه مسعده في صفحه ٦٩.

٢- راجع: الوسائل ١٨: ٢٨٣، ح ٣، و ص ٢٨٧-٢٨٨، ح ٢١.

٣- الوسائل ١٤: ٢٨٣، باب ٢، ح ٣.

٤- الكافي ٥: ٤٣٩، ح ٧، و صدره في «الوسائل» ١٤: ٢٨٨، ح ٢٤.

ص: ٧٦

معروفه في ألفيه الناجيه، فيهم الأمر فيها حذرا من أولئك.

وقد روى العامه عن عائشه: «أنّ مما أنزل في القرآن أنّ عشر رضعات معلومات يحزمن، ثمّ نسخن بخمس معلومات، و توفّي رسول الله صلّى الله عليه وآله و سلم و هي ممّا تقرأ في القرآن» (١) و هذا ما يقتضيه الترجيح لقسم من الاخبار مع طرح ما عداه.

و أمّا ما يقتضيه الجمع و هو ما أشرنا إليه في النظم، فالمدى ينبغي حمل ما جاء في العشر على ما إذا كانت في يوم و ليله، لأنّ حصر التحريم في موثقه زياد (٢) في الزماني و العددي دليل على أنّ العشر إذا كان في أقلّ من يوم و ليله لم تنتشر تحريما. و لأنّ التناقض واقع بين كون العشر محرّمه و كونها لا تحرم، فتعيّن حمل المحرّمه على كونها في المدّه و غير المحرّمه على كونها في أكثر منها.

فان قلت: إن للقائلين بالعشر رفع التناقض بوجه آخر، و ذلك: بان يحمل ما دلّ على عدم التحريم بها على ما إذا كانت متفرقه، بدليل التصريح به في الروايات الأخر، و المراد من المتفرق تخلّل الفاصل بينها.

قلت: هذا الجمع إنّما يمكن مع طرح موثقه زياد، و قد علمت أنّ الأمر إذا عاد إلى الطرح كانت رواياتهم بالإطراح أولى، و قد بلغ من اعتبار موثقه زياد هذه عند الأصحاب:

أنّ ما استنبطوا منها من المسائل أكثر من عدد كلماتها و بعد ذلك كلّه، فالقول بالعشر قوى و ان كان القول بالخمس عشره أقوى، و منهج النجاه الاحتياط.

### المقام الثالث: التقدير بالمدّه

و هي يوم و ليله، و الأكثرون كما حكى التقى

١- صحيح مسلم ١٠: ٢٩، كتاب الرضاع، سنن الترمذى ٣: ٤٥٦.

٢- الوسائل ١٤: ٢٨٢، باب ٢، ح ١.

ص: ٧٧

المجلسي على اعتبارها (١)، و في الكفايه أنّه المعروف بين الأصحاب (٢) و لقد أحسن التقى المجلسي حيث تعجّب من أن أكثر من قال بالنشر بال عشر قائل بالنشر بالمدّة (٣)، مع أن دليلها هو دليل الخمس عشره، أعني موثقه زياد: «لا يحرم الرضاع أقلّ من رضاع يوم و ليله أو خمس عشره [رضعه] متواليات». (٤)

و ليس يشترط في تحقق المدّة عدد معين، لعموم النصّ لما ساوى العدد و ما نقص عنه. بل المعتبر كونه في جميع تلك المدّة رويًا من ذلك اللبن، بحيث يرضع كلّما احتاج اليه عادة بلا خلاف أعرفه من كل من قال: بالمدّة، فيختلف الأمر فيها باختلاف الأولاد في السنّ و المزاج، بل باختلاف الزمان و البلاد و شبه ذلك، فربّ رضيع لا يبلغ العدد المعين و آخر يساويه، و ربّ فصل و أرض تضاعف فيهما الشهوه، و آخرين تنقص، إلى غير ذلك من الأسباب كالرياضيه، أو تناول ما يزيد في الشهوه أو ينقصها.

فان قلت: قد مرّ عدّه روايات في أن الرضعتين و الثلاث الى العشر لا تنشر تحريما من دون فرق بين كونها في اليوم و الليله و عدمه، فالتعارض واقع بين ذلك الإطلاق و بين إطلاق ما جاء في المدّة و كما يمكن تقييد الأول بما لم يكن في المدّة، كذلك: يمكن تقييد الثاني بما يزيد عن العشر، فالمصير إلى أحدهما دون الآخر لا يكون إلّا عن مرجح.

قلت: إنّ ما ذكرت من الاخبار صريح في أن عدم النشر بالعشر فما دونها إنّما كان لعدم النشو و ذلك دليل على عدم كونه في المدّة لأنّ المدّة ممّا يحصل النشو بها قطعاً.

و أعلم: انّ المحققين من الأطباء على أن الولد لا ينبغي أن يزداد في اليوم عن رضعتين

١- الرسالة الرضاعيه المخطوطه بالفارسيه للمجلسي الأول: ٨٨.

٢- كفايه الأحكام: ١٥٩.

٣- في رساله الرضاعيه للمجلسي الأول مخطوطه: ٨٩.

٤- الوسائل ١٤: ٢٨٣، الباب ٢، ح ١.

ص: ٧٨

أو ثلاث، وزعموا أنّ الغداء في المعدة لا يتقدّم انهضامه عن ستّ ساعات، و لا يتأخر عن اثني عشر، و الله يعلم.

و قد بقي هنا أمور:

الأول: هل يشترط أن يكون كلّ من اليوم و الليله تامّيا أم يكفي التفسير و التلفيق بحيث لو ابتدأ ظهرا مثلا أجزأ إرضاعه إلى الظهر الآخر؟ وجهان: من الشكّ في صدق الشرط و تحقّق المعنى، و الأقرب الأوّل للأصل، و منع ما ذكر من التحقّق، لأنّ المطلوب حصول النشو، و إمكان إخلال التلفيق بذلك لا يخلو إنكاره عن مكابره.

الثاني: لو تأخر الشروع عن أوّل الوقت لم ينشر التحريم، لعدم تحقّق المدّة و لو تقدّم عليه كما لو شرع قبل غروب الجمعة، فاستغنى بذلك إلى مضىّ ساعه أو مثلها من الليل ثمّ توالى ارتضاعه إلى غروب يوم السبت ففي النشر إشكال: من تحقّق الزى بلبن المرضعه في جميع المدّة، و من عدم صدق الارتضاع يوما و ليله، و لعلّ عدم النشر أرجح.

الثالث: هل يكفي مقارنة الشروع الأوّل الوقت عرفا أم يشترط المقارنه الحقيقيه بحيث يدخل جزء ممّا قبل المدّة من باب المقدمه؟ وجهان: من أنّ مقادير الشّرع مبنيّه على التحقيق لا التقريب، و من أنّ المقارنه الحقيقيه ملزومه لوقوع بعض الاولى قبل المدّة.

الرابع: لو حدث بالطفل ما يمنع الارتضاع كعارض في الشفه أو الحلق أو المريء، فلم يكمل العدد المعتاد في المدّة أو المتعارف فيها فلا نشر، و لو نقص الرضاع لمرض تنقص معه الشهوه، ففي النشر نظر: من صدق المدّة، و الشكّ في النشو و الأقرب النشر، لأنّ الكميّه ليست هي السبب في النشو، بل ربّما كان نقصانها باعنا على زيادته، لسهوله الهضم حينئذ على الطبعه و ما يشاهد من تتابع الذبول في بعض الأمراض ليس دليلا على عدم النشو، لأنّ النشو لا يظهر للحسّ إلّا مع ضعف المقتضى للتحلّل، و أمّا مع قوّته فتكون الزيادة

ص: ٧٩

الحاصله بالنشؤ متبوعه بالنقصان الحاصل من التحلل (١) الخماسه: لو عرض للطبيعه ما يشغلها عن إجاده الهضم بعروض وجع أو التفتات إلى تخليق عضو كما قد يتفق للأطفال عند نبات الأسنان، ففيه النظر السابق أيضا، والأقرب النشر، لأنّ الطبيعه لا تنفك عن توليد خلط محمود من شأنه أن يصير جزءا من جوهر المغتذى، إذ لا بدّ من بدل شىء، ممّا يتحلل منه، وبالجملة فغايه ما يلزم من الأمرين أعنى نقصان الكميّه و اشتغال الطبيعه نقصان النشؤ لا بطلانه بالمزّه.

و الأصل من ثلثهنّ ما سبق أصلا بفقدته انتفاء النشر صدق

الحقّ أنّ الأصل من الكميات ما سبق منها أعنى النشويّ، و نعنى بذلك أنّ نشره بالأصالة و نشر الآخرين باعتبار تحقّقه و حصوله بهما، فلو انفردا عنه لم ينشرا تحريما، و هو قول الطبرسى (٢) و الشيخ فى كتابى الأخبار (٣) و الفاضل الهندى (٤) و التقيّ المجلسى (٥) و الحجّه فيه ما تقدّم فى النشويّ من الروايات الحاصره للتحريم فى الإنبات و الشدّه و المعلله لعدم النشر بالعرش فما دونها بعدم النشؤ، بل يظهر من مجمع البيان أنّه المذهب.

قال: قال أصحابنا لا- يحرم إلبا ما أنبت اللحم و شدّ العظم، و إنّما يعتبر ذلك برضاع يوم و ليله، لا يفصل بينه برضاع امرأه أخرى أو بخمس عشره متواليات لا يفصل بينها برضاع امرأه». (٦)

و قال ابن إدريس: إن علم إنبات اللحم و شدّ العظم و إلّا فالاعتبار بخمس

١- فى «س، م»: التحليل.

٢- مجمع البيان ٢: ٢٩.

٣- الاستبصار ٣: ١٩٤، التهذيب ٧: ٣١٦.

٤- كشف اللثام ٢: ٢٨.

٥- روضه المتقين ٨: ٥٧٤.

٦- مجمع البيان ٢: ٢٩.

ص: ٨٠

عشره (١) و ذهب فخر المحققين (٢) و المحقق الثاني (٣) الى أنّ الثلاثة أصول، لورود النصّ بكلّ منها، و جوابه يظهر ممّا استندنا اليه من الحصر و التعليل، و عن المبسوط: أنّ الأصل هو العدد و إنّما يعتبر الآخران عند عدم الانضباط بالعدد (٤)، و عن التذكرة أنّ اليوم و الليلة لمن لا يضبط العدد. (٥)

و يمكن الاحتجاج لهما بأنّ العدد لو لم يكن أصلا للزم أن لا يعتبر أصلا، لأنّ الآخرين لو تحقّقوا بالأكثر كالعشرين لزم عدم التحريم عند بلوغ العدد و إن نقصا كالثمانيه لزم وجود التحريم قبل بلوغه، و إن ساويا كان إسناد التحريم إليه بلا مرجّح.

و جوابه: أمّا أولا فبالنقض، لأنّ الآخرين إن تحقّقوا بالأقلّ لزم التحريم عند وجودهما، و أمّا ثانيا فيمنع الملازمه، لما ستعرف من اجتماع هذه التقديرات تاره و انفراد كلّ اخرى، فاللازم عدم اعتبار العدد وقتا ما لا مطلقا، و بالجملة: ليس بكلام المبسوط و التذكرة غنى عن التنقيح لأنّ الثلاثة إن كانت متلازمه فأى فائده في جعل العدد أصلا؟ أم بأيّ مرجّح يكون كذلك و إن لم تكن فكيف صحّ الاستدلال على العدد بالآخرين.

و اعلم أنّ أكثر من وقفنا على كلامه من المصنّفين قد عطفوا النصب الثلاثة بعضا على بعض ب «أو» المفيدة للتغاير، و ظاهره كون الكلّ عندهم أصولا يصحّ أن ينفرد كلّ منها عن قسيميه، غير أنّ كثيرا من هؤلاء يعقّبون ذلك العطف باشتراط التوالى في التحريم غير مفصّلين بين العدد و غيره كما هو الثابت في القواعد و غيرها، و مقتضى هذا الإطلاق عدم جواز أن ينفرد النشويّ عن الآخرين ضروره أنّ انفراده لا يكون إلّا مع الفصل برضاع

١- السرائر ٢: ٥٥١.

٢- إيضاح الفوائد ٣: ٤٧.

٣- جامع المقاصد ١٢: ٢١٤.

٤- المبسوط ٥: ٢٩٢.

٥- التذكرة ٢: ٦٢٠.

ص: ٨١

أخرى.

و لقد أحسن فخر المحققين (١) و المحقق الثاني (٢) حيث جعلها- ما اشترطه في القواعد (٣) من التوالى شرطاً لتحقق العدد، و على ذلك ينبغى أن يحمل كلام الباقيين أيضاً.

و فى المسالك أن لا اعتبار التوالى جهتين: إحداهما أن يتم النصاب من امرأه، فلو لفق من امرأتين و لو من فحل واحد لم ينشر تحريماً، و الثانية وقوع العدد غير منفصل برضاع اخرى. (٤)

و أسلوب كلامه يشعر بأنّ المعنى المصطلح للتوالى هو ما ذكره من الجهتين، و عليه فلا يكون ما حكينا عن الفخر و المحقق الثاني حملاً و تأويلاً بل تفسيراً بما هو المعهود و المصطلح.

و باتفاق عنه ثانيها انفراد لا يفقد النشر و إن نشوا فقد

هذا تخصيص لما ذكر فى البيت السابق من الضابط و تنصيب على أن انفراد العددى عن النشوى إنّما كان عن الإجماع المخصّص لقاعده أن كلّ ما به النشر فيه النشو، و المخصّص من هذا البيت و سابقه و لاحقته أن بين النشوى و الزمانى عموماً مطلقاً و بين كلّ منهما و بين العدد عموم من وجه و على القول بأنّ الثلاثة أصول فبين كلّ منهما و قسيمه عموم من وجه.

و تفصيل المقام: أن المتحقق بالرضاع أمّا أحد الثلاثة أو اثنان منهما أو الثلاثة معاً، فهاتى صور سبع:

١- إيضاح الفوائد ٣: ٤٧.

٢- جامع المقاصد ١٢: ٢١٨.

٣- قواعد الأحكام ٢: ١٠.

٤- المسالك ٧: ٢٢٦.

ص: ٨٢

الأولى: انفراد العدد عن الآخرين و ذلك عند تفريقه في مثل الستين و السّينه، للاتّفاق على أنّ المأكول و المشروب كثيره و قليله غير قاح في العدد، و معلوم أنّ النشؤ لا يحصل في مثل هذه المدّه، لأنّه إن منع من النشؤ فصله برضاع اخرى فلان يمنع أكالات متعدّده و شربات متكثّره أولى، و إنّما قطعنا على منع الفاصله من النشؤ لما قامت عليه الحجّه من أنّ كلّ ما به النشر فيه النشؤ و بالعكس إلّا ما استثنى.

الثانية: انفراد الزّمانى و ذلك غير جائز عندنا بل يقتضيه مذهب القائلين بأنّ (١) الكلّ أصول، و قد صرّح في الروضه بجوازه أيضا (٢)، و يمكن فرض انفراده مع عروض مرض ينقص معه الرّضاع أو الانهضام، و قد تقدّم الكلام فيه (٣)، و قد يستخرج من ذلك صورته لانفراد العدد أيضا، لأنّ على نقصان الرضعات، فربّما نقص مجموع الخمس عشره حينئذ عن مجموع الخمسه في الصّحّه و الجواب الجواب.

الثالثة: انفراد النشوى، و يتصوّر فيما لو فصل العدد برضاع اخرى و سيأتى شرح ذلك إن شاء الله.

الرابعة: اجتماع النشؤ و المدّه فقط و ذلك فيما إذا تحققت المدّه بأقلّ من العدد.

الخامسه: اجتماع النشؤ و العدد فقط و ذلك عند تليفق المدّه أو فصلها و لو بالإخلال بالرّزى أو تحقّق العدد بأقلّ منها.

السادسه: اجتماع العدد و المدّه فقط و ليس بجائز عندنا أيضا، و يمكن فرضه فيما لو تقيا النصاب أو شيئا منه، لأنّ الغذاء إذا لم ينهضم الهضم الرابع لم يتكيف بكيفيه الأعضاء، فلا يحصل النشؤ المطلوب معه البتّه.

١- في «م»: فإنّ.

٢- الروضه البهيه ٥: ١٥٧.

٣- في ص ٧٨.



ص: ٨٣

و جوابه أن في الغذاء و لا سيما اللطيف منه خاصيته تسارع الطبيعىه إلى جذبها عند الاحتياج فتصرفها فيما يجب انصرافها إليه ذلك <sup>□</sup> تقدير العزيز العليم\* (١) و لذلك ترى: أن من أشرف من الجوع على الموت يحصل له من مجرد ورود الغذاء إلى المعده انتعاش و قوه في الأعضاء من دون تخلل زمان ينهضم فيه جوهر ذلك الغذاء.

و لهذا ترى أن دائم القى ء قد يعيش سنين متطاوله، و لو أمسك عن ذلك الغذاء الذى لا يلبث (٢) أن يتقيأ فلم يتناوله لعاجله حتفه، و لم تكد حياته تستمر أكثر من ثلاثه أيام أو أربع، هذا كله فيما إذا وقع الرضاع على الخوى، و أما إذا وقع على الرى ففى النشر مع القى ء تردد، من تحقق النصاب، و عدم العلم بالنشؤ (٣)، و لعل الأقرب النشر، لأن الأصل فى المده و العده النشؤ حتى يثبت خلافه.

ثم إني رأيت المحقق الثانى بعد أن ذكر اشتراط أن يصل اللبن إلى المعده يقول: «و يشترط بقاؤه فيها، فلو تقيأه فى الحال لم يعتد به، و هو مقرب التذكرة لعدم صلاحيته لاغتذائه و انتفاء إنبات اللحم و شد العظم عنه» (٤) انتهى.

السابعه: اجتماع الثلاثه و ذلك فيما لو شرع فى العدد المتوالى فى أول المده و أتمه فى آخرها أو قبله بزمان لا يحتاج فيه قبل انتهائها إلى رضاع آخر و الله أعلم.

### [توالى الرضعات و عدم الفصل بينها برضاع آخر]

و ليس فى الأول قط من ولاء و لا الأخير مطلقاً أن يفصلا

و الفضل فى الثانى برضعه خطر لكنه بالأكل و الشرب اغتفر

لا كلام فى أن فصل العدد بالأكل و الشرب و لو بالوجور من لبن غير المرضعه لا يمنع

١- الأنعام: ٩٦.

٢- فى «س»: لا يثبت أن يتقيأه.

٣- فى «س»: بالنشر.

٤- جامع المقاصد ١٢: ٢١٢، التذكرة ٢: ٦١٨.

التحریم، لإطلاق الموثق الدال على النشر به (١) مع فقد ما يدل على الموالاه بل هو اتفاق، كما فى المسالك (٢)، و قد يستنبط ذلك من الموثق المذكور لأن تفسير المتواليات بقوله عليه السلام:

«من امرأه واحده من لبن فحل واحد.» دليل على أن تخلل المأكول والمشروب أو طول الزمان لا يخل بالتوالى.

و على هذا ينبغي أن ينزل ما رواه الصدوق مرفوعا فى المقنع: «لا يحرم من الرضاع إلّا رضاع خمسة عشر يوما و لياليهنّ ليس بينهنّ رضاع» (٣) و توضيحه أن مفهوم الوصف يقتضى جواز الفصل بما عدا الرضاع و لم يعين مقدار الفاصل، فوجب أن يكون مقدارا لا يرتفع معه فى كل يوم و ليله إلّا رضعه واحده، رداً للمتشابه إلى المحكم، و لا يستبعدنّ (٤) أمثال هذا التأويل، فربّ مقام يجب فيه الإبهام، كما يجب فى غيره الإيضاح.

و لو فصل العدد برضعه أو أكثر من لبن غير المرضعه لم ينشر إجماعا لما مرّ فى موثقه ابن سوقه (٥)، و يمكن التعلّق له أيضا بروايه عمر بن يزيد قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: خمس عشره رضعه لا تحرم» (٦) حملا للمطلق على المقيد.

و أما الزمانى فلا يجوز فصله مطلقا أى سواء كان الفصل بالأكل و الشرب أم بكونه فى بعض المدّة غير روى أم بالارتضاع من أخرى، كلّ ذلك التفاتا إلى أن المدّة لا تصدق إلّا

١- الوسائل ١٤: ٢٨٢، باب ٢ من أبواب الرضاع، ح ١.

٢- المسالك ٧: ٢٢٨.

٣- نقله عنه العلامة فى المختلف ٧: ٣٠، و لم نعثر عليه فى المقنع. راجع: الوسائل ١٤: ٢٨٦، باب ٢: الحديث ١٥.

٤- فى «س»: و لا يستبعدون.

٥- الوسائل ١٤: ٢٨٢، باب ٢ من أبواب الرضاع، ح ١.

٦- الوسائل ١٤: ٢٨٤، باب ٢ من أبواب الرضاع، ح ٦.

مع التوالى، بل الظاهر أنّ الأمر فى الفصل برضاع غير المرضعه إجماع، و فى الرّوضه:

«لا عبره بتخلّل غير الرضاع من المأكول و المشروب» (١) و تبعه المجلسى (٢) فلم يفصلا فى الفصل بذلك بين الزمانى و غيره، و فيما تقدّم عن مجمع الطبرسى إشعار بمثله (٣)، و ليس يريدون أنّ الفصل بين الزمانى على حدّ الفصل بين العددى، و إلّا لجاز أن يكون ارتضاعه أوّل اللّيل مرّه و آخر النهار أخرى ناشرا للتحريم، و هو باطل إجماعا، بل ينبغى تفسير كلامهم بأنّ الفصل فى الزمانى بالمسمى كلعقه من عسل أو دواء أو شربه من ماء لا يمنع من صدق المدّه عرفا.

و كيف كان فمنع الفصل مطلقا هو المعروف بين الأصحاب و الحجّج فيه إن صدق المدّه مع وجود الفاصل و إن قلّ مجازا، و الألفاظ تحمل على ما هى حقيقه فيه إلّا مع الصّارف، و إن شئت فاستوضح ذلك فيما سوى المدّه ممّا ضرب به الشارع من التقديرات، كالكرّ و الصّاع، أو الآجال كالعده و سنّ البلوغ إلى غير ذلك ممّا لا يمكن حصره.

و أما فصل النشوى بالرضاع من غير المرضعه فقد منعه فى الروضه (٤)، و هو ظاهر ما سبق من الطبرسى (٥) و قد يفهم ممّا سبق عن ابن إدريس الجواز (٦)، و هو الظاهر من

١- الروضه البهيه ٥: ١٦٤.

٢- يقول المحقق المجلسى فى رساله الرضاعيه بالفارسيه: ٨١ ما ترجمته: «السابع: يشترط ان يكون متواليا، بان لا يتخلل رضعه اخرى بين الليل و النهار أو بين عشره رضعات أو خمس عشر رضعه و لا بأس بشرب الماء أو أكل الطعام بينها».

٣- تقدم فى ص ٧٩.

٤- الروضه البهيه ٥: ١٦٣-١٦٤.

٥- المتقدم فى ص ٧٩، و فى المؤتلف من المختلف ٢: ٢٨٤.

٦- السرائر ٢: ٥٢٠.

فخر المحققين قال: «و كل واحد من هذه سبب تام، فأيتها تحقّق لم يعتبر الآخر» (١)، بل ظاهر المسالك نسبة الجواز إلى الأكثرين حيث قال: «يظهر من المصنّف و الأكثر أنّ هذه الثلاثة أصول برأسها لا يتقيّد أحدها بالآخر بل أيها حصل كفى فى الحكم» (٢) و فى موضع آخر منها: «انفكاك النشوى من الآخريين ظاهر لجواز حصوله بدونهما لكن الاطلاع عليه متعسّر و مختصّ بالواحد من أهل الخبرة، فالواحد» (٣) و فى موضع آخر: «أنّ توالى الرضعات يعتبر فى تقدير الزمانى دون النشوى» (٤)، و الحجّج فى الجواز إطلاق ما جاء فى أنّ النشوى محرّم و لا دليل على استثناء المنفصل منه و إنّما قام الدليل على منع الفصل فى قسيميه فحسب.

و بالجمله فهنا مقدّمتان:

الأولى: أنّ كلّ محرّم نشوى و الحجّج فيها ما سبق من التعليل و الحصر، و ليس تستثنى من هذه غير صورته واحده، و قد تقدّمت.

و الثانى: أنّ كلّ نشوى محرّم و الحجّج فيها جوابهم فى مقام البيان و السؤال عمّا يحرم من الرضاع بأنّ المحرّم ما أنبت و شدّ و خروج النشوى المنفصل بالرضاع يحتاج إلى الدليل.

مضافا ذلك إلى نسبة الجواز فى المسالك إلى الأكثر، فإنّ الشهره إن لم تكن حجّج فعاضده، و لذلك قطعنا فى النظم على أنّه ليس فى النشوى موالات قطّ، أى لا موالات يمنع فيها فصل الأكل و الشرب و لا موالات يمنع فيها الفصل برضاع اخرى.

و الذى يترجّح الآن عندى هو المنع لتقييد ما ذكر من الإطلاق بموثقه زياد، فإنّ

١- إيضاح الفوائد ٣: ٤٧.

٢- المسالك ٧: ٢٢٣-٢٢٤.

٣- نفس المصدر.

٤- نفس المصدر.

ص: ٨٧

مفهوم الوصف فيها يقتضى عدم التحريم بالعدد المنفصل برضاع، أعَمّ من أن يكون مسبوqa بمنفصل آخر أم لا، وحينئذ فإن تحقّق بعد الفصل عدد آخر فيه النشر، وإن فصل العدد الثانى فكالأوّل، والضابط أنّ ما بعد الفاصل من كلّ عدد ابتداء لعدد آخر، نعم يتّجه التمسك بالإطلاق عند من لا يجعل مفهوم الوصف حجّة كالسيّد، أو من لا يرى التخصيص بمفهوم المخالفه نظرا إلى أنّ المفهوم أضعف دلالة و الخاصّ إنّما يقدّم لكونه أقوى.

و الحقّ كونه حجّة كما عليه الأ-كثرون، لأنّ المفاهيم مدلولات حقيقته لهيأه الكلام الموضوعه بالوضع النوعى، كما حقّقناه فى الأصول، و من ذلك يظهر فساد كونه أضعف، بل لو سلم الضعف لقلنا أنّ العمل بالخاصّ من قبيل الجمع لا الترجيح، و أمّا الشهره فليس فى كلام الأكثرين ما يستظهر منه الجواز سوى عطفهم التقديرات الثلاث ب «أو» مع أنّهم قد شرطوا فى الرضعات التوالى من دون فرق بين سبقها بمنفصل و عدمه، و الجمع بين الكلمتين بأحد وجهين: الأوّل ما تقدّم فى بيان أنّ النشوى أصل، و الثانى أن يكون تثليث النصب لا- لتجوز انفراد النشوى بعروض [من لزم] الفصل، بل لأنّ العلم بالنشوى يحصل بقسيميه تاره و بغيرهما أخرى، و ذلك عند عدم انضباط المدّه و العده.

و قد نصّ جمع من المحقّقين على أنّ المرجع فى معرفه النشوى إلى أهل الخبره، و أنّه يكفى فى ذلك أخبار طبييين عدلين على خلاف منهم فى اشتراط التعدد و العداله فيهما، غير أنّ العارف بالطبّ يعلم أن ليس عند الأطباء بشىء من ذلك خبره، و ربّما اقتضى بعض أصولهم حصول النشوى بالرضعه الواحده، و ليس ذلك مراد الشارع قطعا و إنّما أراد (١) نشو مخصوص، كما قد ظهر من بعض ما ذكرنا فى هذه الرساله من الفروع، و الله أعلم.

### [كون نصاب الرضاع كاملاً من امرأه واحده]

و يفقد النشر نصاب اتّسق من مرضعات و ان الفحل اتّفق

إذا انتظم النصاب من نساء شتى لم ينشر الحرمة سواء اتّفق الفحل أو اختلف، ما

١- فى «م، س»: المراد.

ص: ٨٨

لم يكمل من إحداهنّ نصابا وهو إجماع كما عن الخلاف (١) و الغنيه (٢) و التذكرة (٣).

فلو انتظم للرضيع نصاب من لبنك لم تكن أبا أو من لبن أبيك لم تكن أخا أو لبن بنيك لم تكن جدًا أو لبن إخوتك لم تكن خالا و هكذا، و لو أكمل كلّ من الرضيعين من زينب و هند نصابا لم يحرم أحدهما على الآخر ما لم يكمل من إحداهما لكلّ نصاب، و قد صرح بذلك في موثقه زياد السابقيه بقوله: «من امراه واحده من لبن فحل واحد لم يفصل بينها رضعه امراه غيرها و لو أن امراه أرضعت غلاما أو جاريه عشر رضعات من لبن فحل واحد و أرضعتها امراه أخرى من لبن فحل آخر عشر رضعات لم يحرم نكاحهما» (٤)، و من خرافات العامه أن اللبن للفحل و الزوجات ظروف فلو تمّ منهّنّ النصاب انتشر التحريم إليه دونهنّ. (٥)

### [أن تكون كل رضعه من كل من النصب الثلاثة كامله]

و كل رضعه تراد كامله في كل ما قد مرّ حتّى الفاصله

لا أعلم خلافا بين الأصحاب في أنه يشترط في كل رضعه من كل من النصب الثلاثة

١- الخلاف ٥: ١٠٠، المسأله ٧.

٢- الغنيه: ٣٣٦.

٣- التذكرة ٢: ٦٢٠-٦٢١.

٤- تهذيب الأحكام ٧: ٣١٥، ح ١٢.

٥- فقى مبسوط السرخسى ٣٠: ٢٨٧، و فتح البارى ٩: ١٢٣-١٢٤، و المجموع ١٨: ٢٢٨، و المغنى لابن قدامه ٩: ١٩٣-١٩٤، جعل التحريم بالنسبه إلى الفحل و المرآه المرضعه على السواء.

ص: ٨٩

أن تكون كامله، إلّا ما وقع للتعقّى المجلسى رحمه الله من تخصيص ذلك بالعددى (١)، و عندى أنّ هذا الشرط فى التقدير الزمانى أظهر من الآخرين، لأنّه متى ارتضع بعض الرضعة فان لم يمض زمان يعتدّ به بينه وبين البعض الآخر لم يقدر ذلك فى كونها رضعة، و إلّا لم تصدق المدّة، لما مرّ من اعتبار كونه فى جميعها رويًا و فى صحيحه الفضيل السابقه: «ثمّ ترضع عشر رضعات يروى الصبى و ينام». (٢)

و قد عرفت أنّ روايات العشر إنّما هى فى اليوم و الليله و لا- يقدر هنا كون النوم ليس بشرط إجماعا، لأنّ ذلك مبنى على ما هو الغالب من حال الأطفال، و ممّا يدلّ على اعتبار الكمال فى العدّه و المدّة مضافا إلى الأصل ما رواه ابن أبى عمير فى المرسل كالصحيح عن الصادق عليه السلام قال: «الرضاع الذى ينبت اللحم و الدّم هو الذى يرضع حتّى يتضلعّ و يتملّى و ينتهى نفسه». (٣)

و مضمرة ابن أبى يعفور: «[قال:] سألته عمّا يحرم من الرضاع. قال: إذا رضع حتّى يمتلئ بطنه فإنّ ذلك الذى ينبت اللحم و الدم و ذلك الذى يحرم» (٤)، مع أنّ المنساق ممّا جاء فى العشر و الخمس عشره إنّما هو الكوامل، و إن شئت فاستوضح ذلك فيما إذا جعل للظئر على كلّ رضعة درهما مثلا، فإنّه لا يكتفى منها بدون الكامله البتّه، و

١- و قال المجلسى الأوّل فى «الرساله الرضاعيه» المخطوطه، ص ٨١: «يشترط فى عدد الرضعات فى كل رضعة ان يكون كامله، بان تتحقّق بمصّ الرضيع بدون أى دافع خارجى، فلو تحقّق بواسطه خارجيه، مثل ان يسمع الرضيع صوتا أو يشغله من يلعب معه، ففى هذه الصور لا يحاسب من العدد المقرّر، فأيّما نقص من العدد فلا يحسب من العدد. و اما بالنسبه إلى شدّ العظم و نبات اللحم بأى نحو يقع كاملا أو ناقصا، ينشر، كما ينشر فى الرضاع الكامل خلال يوم و ليله هكذا».

٢- الوسائل ١٤: ٢٨٥، باب ٢ من أبواب الرضاع، ح ١١.

٣- الوسائل ١٤: ٢٩٠، باب ٤ من أبواب الرضاع، ح ٢.

٤- الوسائل ١٤: ٢٩٠، باب ٤ من أبواب الرضاع، ح ١.

ص: ٩٠

ليس لها أن تقول إنما شرطت لك خمس رضعات مثلا و الخمس النواقص خمس، و كذا الحكم في النذر و العهد و اليمين و شبه ذلك.

و هل يعتبر في منع النشر بالرضعه الفاصله كمالها أو يكفي الأقل منها وجهان: قطع العلامه في القواعد بالأوّل و التذكرة (١) بالثاني، و قد تقدّم قوله عليه السّلام في الموتّق لم يفصل بينها رضعه امرأه أخرى فالبناء على الأوّل لما مرّ من التبادر و المحافظه على الاحتياط أولى.

ثم إنّ من الأصحاب من اعتبر في كمالته الرضعه الرجوع إلى العرف كما في الشرائع (٢) و القواعد (٣) و غيرهما (٤)، و منهم من قدّرها بان يروى الصبي و يصدر من قبل نفسه و كلا القولين للشيخ (٥)، و منهم من جمع بينهما كما في التذكرة (٦) و لعلّ السبب في ذلك عدم الاختلاف في المعنى كما نصّ عليه ابن الجنيد (٧) و فخر المحققين (٨) و المحقّق

١- أظنّ ان هذا سهو من قلم المصنف بل الموجود في القواعد و التذكرة هو عكس ما نسب إليها المصنف فيقول العلامه في القواعد، ص ١٠: «و لو لم يحصل التوالى لم ينشر. و لا يشترط عدم تخلل المأكول و المشروب بين الرضعات بل يشترط عدم تخلل الرضاع، و ان كان أقل من رضعه». و في التذكرة، ص ٦٢٧: «قد بيننا أنه يشترط توالى الرضعات من المرضعه الواحده لا بمعنى أنه لا يفصل بينهما بشيء البتّه، بل لا يفصل برضاع امرأه أخرى إرضاعا تامّا». و قد صرح بذلك في الحدائق ٢٣: ٣٥٨، و في الجواهر ٢٩: ٢٩٣.

٢- شرائع الإسلام ٢: ٢٨٣.

٣- قواعد الأحكام: ١٠.

٤- التذكرة ٢: ٦١٦.

٥- المبسوط ٥: ٩٤، الخلاف ٥: ١٠٠، المسأله ٧.

٦- التذكرة ٢: ٦١٦.

٧- نقل عنه العلامه في المختلف ٧: ٣٠.

٨- إيضاح الفوائد ٣: ٤٧.



ص: ٩١

الثاني (١) وغيرهم.

و كيف كان: فان اتحد التقديران و إنما فالبناء على الثاني، لما رأيت من الأخبار (٢) و اعلم: أن الرضعة إن امتصها من الثدي ولاء فذاك و إلا فإن لم يتخلل زمان يعتد به كلفظ الثدي لروعه أو تنفس أو التفات إلى ملاعب أو انتقال إلى ثدى آخر لم يقدح ذلك في كونها رضعة، و عدّ العلامة في التذكرة (٣) و المحقق الثاني (٤) و الشهيد الثاني (٥) و غيرهم ممّا لا يقدح ذلك في كونها رضعة النوم الخفيف.

و لو طال الزمان فهل يمكن كون الثانيه متممه للأولى أم لا بدّ من كونها ابتداء لرضعه أخرى؟ الأقرب الثاني، و تردّد المحقق الثاني (٦) من انتفاء الوحده عرفا و من أنّ الغرض حصول القدر الذى يساوى الرضعة الواحده.

و اعلم: أنّ فى اشتراط كمال الرضعات إيماء إلى أنّه يشترط وصول اللبن خالصا إلى المعده، فلو ألقى فى فيه مائع يمزج (٧) باللبن حال ارتضاعه، فإن أخرجته عن مسمى اللبن فواضح و إلا اعتبر فى الممازج عدم الإخلال بالارتواء بالرضعه نفسها، و لا عبره بالممازج النزر (٨) و لا ما يوجد فى الفم من الريق و نحوه، و لو تقيأ بعض الرضعه فالحكم فيه يعرف ممّا تقدّم.

١- جامع المقاصد ١٢: ٢٢٠.

٢- إشاره إلى الروايات عن ابن أبى عمير و الفضيل و ابن يعفور المتقدمه فى صفحه ٨٩.

٣- التذكرة ٢: ٦٢٠.

٤- جامع المقاصد ١٢: ٢١٩.

٥- المسالك ٧: ٢٢٥ و ٢٢٦.

٦- جامع المقاصد ١٢: ٢١٩.

٧- فى «س»: يمتزج.

٨- فى «س»: الثدي. النزر: القليل. (قاموس اللغة ٢: ١٤٦).

## القول في نسب الرضاع

ولحمه الرضاع لحمه النسب فالظئر والفحل إذن أمّ وأب

وما لكلّ من أب و من ولد هذا بجنسه أخ و ذاك جدّ

و إخوه الاثنين بالمعنى الأعمّ خال و خاله و عمّه و عمّ

لا- خلاف بين المسلمين في تحريم النكاح بالرضاع في الجملة، و ان اختلفوا في كمّيته و كيفيته و الأصل فيه الكتاب و السنّه و الإجماع، قال الله تعالى وَ أُمَّهَاتُكُمْ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعِهِ (١) و في تسميتها أمّا و أختا تنبيه على تسميه صاحب اللبن أباً، لمكان التضاييف و يطرد في الباقي، و قد روى العامّة عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ و الخاصّه عنه، و عن عترته عليهم السلام بأسانيد فيها الصحيح و غيره أنّه: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب» (٢) و روى الفريقان أيضا عنه عليه السلام: «أنّ الرضاع لحمه كلحمه النسب» (٣) و أيان احتججنا بالعموم في هذه الرساله فالمراد ما ذكر هنا و شبهه.

فنقول: إنّ الله جلّ ذكره قد حرّم من النسب سبعا و من الرجال مثلهن:

الأولى: الأمّ و إن علت فتندرج فيها الجدّات، و يحرم عليك في المرتبه الأولى امرأه واحده، و في الثانيه اثنتان، أمّ أبيك و أمّ أمّك، و في الثالثه أربع، لأنّ لكلّ من جدّيك و

١- النساء: ٢٣.

٢- الوسائل ١٤: ٢٨٠-٢٨٢، مسند أحمد ١: ٣٣٩، و ج ٦: ١٠٢، صحيح مسلم ١٠: ٢٢، كتاب الرضاع، صحيح البخارى، آخر مجلد ٣، كتاب الشهادات، باب ٧.

٣- ليس ذلك بروايه بل ذلك متأخذ من قول الفقهاء، راجع: الوسيله، ص ٣٠٢، جامع المقاصد ١٢: ٢٤٣، الجواهر ٢٩: ٣١٠. نعم ورد في كتاب العتق قوله (ص): «اللواء لحمه كلحمه النسب»، الوسائل ١٦: ٤٧، باب ٤٢، ح ٦٠٢.

ص: ٩٣

جدتيك أمًا، و فى الرابعه ثمان، و فى الخامسه ستّ عشره، و الضابط أنّ كلّ لاحقه ضعف سابقتها، و يحرم على المرأه أبوها و إن علا بنحو ما سبق من التقريب.

الثانيه: البنت و إن نزلت، فيحرم عليك ابنتك و أبت ابنتك و بنتك و لو بواسطه أو وسائط، و يحرم على المرأه ابنها و ابن بنتها و ابنها و لو بواسطه أو وسائط. و لما صرح فى النظم بأنّ المرضعه أمّ و الفحل أب لم يحتج إلى ذكر البنت، لما بين الأبوه و النبوه من التضاييف، فأمك من الرضاع مرضعتك و أبوك فحلها و من ولدها (١) أو ولده (٢) و لو بواسطه أو وسائط أو أرضعها أو أرضع من ولدها أو ولده أو أرضع من أرضعها أو أرضعه و لو بواسطه أو وسائط فهو جدّ و جدّه، و كذا من أرضع أباك و أمك أو من ولدهما أو ولد من أرضعها نسبا أو رضاعا و لو بواسطه أو وسائط.

و جملة الأمر أنّه يحرم عليك صاحبا لبنتك و لبن آبائك و آبائهما من الرضاع و النسب.

الثالثه: الأخت من الأبوين أو أحدهما غير أنّ الشارع قد نفى ان يكون فى الرضاع إخوه من الأمّ فالأخت من الرضاع من أرضعت بلبن أبيك أو أمك أو الفحل أو ولدها المرضعه أو الفحل نسبا، و الأخ بذلك القياس، و هذا ما أشير إليه فى البيتين الأولين.

الرابعه: العمّه و هى أخت أبيك و إن علا سواء كانت من الأبوين أو أحدهما.

الخامسه: الخاله و هى أخت أمك و إن علت سواء كانت من الأبوين أو أحدهما، و العمّ و الخال بذلك القياس، و لا إخوه من الأمّ فى الرضاع هنا أيضا، فأعمامك و أخوالك من الرضاع إخوه الفحل و المرضعه، و إخوه من ولدهما من النسب و الرضاع، و كذا كلّ امرأه أرضعتها واحده من جدّاتك أو ارتضعت بلبن واحد من أجدادك من النسب و الرضاع.

١- فى «س، م»: ولدهما.

٢- فى «م»: أو أرضع من أرضعها أو أرضعه.

ص: ٩٤

و السادسة و السابعة: بنات الإخوة و الأخوات و إن نزلن و سيأتى ذكرهما إن شاء الله.

و مطلقا يحرم ولد المرتضع عليهما و غيرهم لا يمتنع

لا- ريب فى تحريم ولد المرتضع على المرضعه و الفحل، فان كانوا من الرضاع فيحرم على المرضعه نكاح من ولده المرتضع إذا ارتضع بلبنه من الذكور و على الفحل نكاح من ولد أو ارتضع بلبنه من الإناث، و أما سائر من ينتمى (١) إليه من النسب و الرضاع فلا يحرم منه شىء عليهما، لما سيجىء من وجوب مراعاة التطابق فى النسبه و بطلان عموم المنزله إلا ما يستثنى، و عن المبسوط: «أنه يجوز للفحل أن يتزوج بأم المرتضع و بنته و أخته و جدته» (٢). غير أن أكثر نسخ المبسوط و الكتب التى حكيت هذه العبارة فيها (٣) خاليه عن التعرض لذكر البنت بل هو من الناسخ قطعاً لأنه لا- تفصيل فى العبارة بين كون البنت من رضاع أو نسب مع أن تحريم النسب (٤) من ضرورات الشريعة.

و الفرع يعطى حكم من شبه به و الأمر فى التفرع ليس يشبهه

يعنى أن فرع من لم يذكر فرعه و هم الإخوة و الأعمام و الأخوال و ولد المرتضع يعطى من الحلل و الحرمة حكم من شبه به من قرابه النسب، و نريد بالفرع من ولده أحد هذه الأصناف، أو ارتضع من لبنة أو ولده من ولدوه (٥) و لو بواسطة، أو وسائط أو ارتضع من لبنة ففرغ الأخ أو الأخت من ولده، أو ارتضع بلبنة من ذكر و أنثى، أو ولده أحد بنيه أو بناته و لو بواسطة أو وسائط من النسب، أو الرضاع، و فروع البواقي بهذا القياس، و قانون التحريم أنه لا يحل من أقارب النسب و الرضاع غير ولد الأعمام و الأخوال.

١- ففى «ر، س»: يبتنى، و فى «م»: ينتهى.

٢- المبسوط ٥: ٢٩٢.

٣- الحدائق ٢٣: ٣٩٤.

٤- فى: «خ، م»: النسبه.

٥- فى «س، م»: ولدوه.

## كيفية أتماد الفحل

إن تمّ من لبان فحلين العدد لم ينشر التحريم ما بين أحد (١)

فإن أتمّ اثنان كلّ عدداً أو عدّه فالنشر حيث أتمّ

الاتحاد الفحل طريقان:

الأول: اتحاده بين أجزاء النصاب و يدلّ عليه جلّ ما ذكر في إثبات الاتحاد من الروايات (٢) و الإجماع عليه محصّل و منقول في التذكرة (٣) و غيرها (٤)، فلو تمّ من لبان فحلين نصاب لم يترتب عليه أثر أصلاً و يتصوّر ذلك في مثل (٥) ما إذا استمرّ لبن زوجها السابق إلى انقضاء الحمل من اللاحق، فشرع الطفل في النصاب قبل الوضع و أكمله بعده، فلا ينشر ذلك تحريماً بين الرضيع و صاحب اللبن و لا بينه و بين المرضعه، فأولى من ذلك أن لا ينشر فيمن ينتمى إلى الثلاثة كالولد و الإخوة و الأعمام و نحوهم البتّه.

و الثاني: اتحاده بين الرضيعين و لا-ريب في وقوع النشر بين الرضيع و المرضعه و الفحل الذي ارتضع منه، و حينئذ فإن كان لبن الرضيعين فصاعداً لو أحد انتشر التحريم بينهما أيضاً سواء اتحدت المرضعه أم تعدّدت، و إلّا لم يحرم التناكح بينهما، إذ لا إخوة من الأم

١- قوله ما بين أحد المتعلق محذوف للعلم به، اى بين أحد من شأنهم أن ينتشر التحريم بينهم لأنّ البيّته لا تعقل إلّا في متعدد الاثرى إلى قوله: نعم لا تُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ. (منه)

٢- انظر: الوسائل ١٤: ٢٩٣-٢٩٧، باب ٦ من أبواب الرضاع.

٣- التذكرة ٢: ٦٢١.

٤- المسالك ٧: ٢٣٧-٢٣٩.

٥- قد ذكر في غير هذه الرساله لما ذكر مثال بعيد الوقوع جدّاً و ما ذكر هنا من التمثيل لم نجد له لأحد قبله. (منه)

ص: ٩٦

وحدها في الرضاع.

واعلم: أنّ التعدّد إمّا في الرضيع أو في المرضعه أو في الفحل أو في الأولين أو في الأخيرين أو في الأول و الأخير أو في الجميع.

ولا إشكال في الصورة الأولى، واما الثانيه: فإن أكمل من واحد نصابا نشر في الأخرى كما سيأتي في أحكام المصاهره، و الالفهو ما مرّ في قولنا: «و يفقد النشر نصاب.».

و أمّا الثالثه: فإن أكمل من كل نصاب فلا إشكال و إلّا فهى المسأله المبحوث عنها هنا بالبيت الأول.

و أمّا الرابعه: فإن أكمل كل من كل نصابا (١) حرم بعض على بعض و إلّا فالنشر في حق من أكمل، و مدرك هذه و الثانيه واحد.

و أمّا الخامسه: فإن كان ثمة مرضعتان أو أكثر لفحل واحد فهى الصورة الثانيه، و إلّا فإن كان لواحد فحلان أو أكثر فهى الثالثه.

و اما السادسه: فإن كان ذكر و أنثى اجتماعا على رضاع من فحل واحد يحرم أحدهما على الآخر، فإن أرضعت اثنين فصاعدا بلبن فحل و آخرين فصاعدا من لبن آخر فصاعدا لم يحرم أحد الفريقين على الآخر و ان أرضعت ذكرا و أنثى من فحل و ذكرا و أنثى من آخر حرم كل من الأنثيين على من شاركها في الفحل و لم تحرم على الآخر.

و أمّا السابعه: فالنشر فيها بين المرتضع و بين من أكمل النصاب من لبنه و من شاركه في فحله من المرتضعين، و حكم ذلك ظاهر مما تقدم، و فى البيت الثانى إيماء إلى صور أربع:

الأولى و الرابعه و السادسه و السابعه.

فليرع أن تكون كلّ طبقه بنفسها فى فحلها متّفقه

١- فى «س»: فإذا أكمل من كلّ نصابا.

ص: ٩٧

و ليس شرط النشر كون السابقة فى الفعل متّحده باللاحقه

لا ريب فى أن كلّاً من الطبقات ممّا يجب أن يتحد الفعل فيها غير أن منها ما يعتبر الاتحاد فيه من وجه واحد كالأباء و الأجداد، إذ لا يعقل فى تحريم المرضعه أكثر من أن ترضعه بلبن واحد، و كذا من أرضعتها أو أرضعت فحلها أو أحد آبائهما، و منها ما يعتبر فيه من وجهين كالأخوّه و الأعمام و الأخوال، فيشترط فى تحريم أخت الفعل أو المرضعه مثلاً على الرضيع إكمال كلّ من صاحب اللبن و الأخت نصاباً و كون النصابين معا من فحل واحد، و لو كان كل منهما من فحل لم تكن عمّه للرضيع و لا خاله له، لما عرفت من أنّه لا أخوّه فى الرضاع من الامّ فحسب، و كذا القول فى البواقي.

و الضابط أنّه لا يحرم عليك ممن يتنسب إليك بواسطه إلاً من يحرم على الواسطه، فإذا أريد الحكم بالنشر بين شخصين فان كانا فى طبقه واحده كالمرتضعين من لبن واحد اشترط فيه ما سبق من الاتحاد بكلاً (١) طريقه، و أن اختلفت طبقتهما كعمّه الفعل أو أخته أو خالته بالنسبه إلى الرضيع كفى فى ذلك كون كلّ من الطبقتين متحده فى فحلها، و يحصل ذلك بكون العمّه مثلاً و أب الفعل قد ارتضعا من فحل واحد، و لا تحلّ العمّه للرضيع لكون فحل الثلاثة ليس واحداً.

فلا يحلّ للرضيع أمّها و أختها و خالها و عمّها

إلاً إذا كانوا لامّ لا لأب مع كونهم من الرضاع لا النسب

هذا تفرّيع على مجموع البيتين السابقين، و ذلك أنّا لمّا أسقطنا الاتحاد بين الطبقات صحّ تحريم أمّ المرضعه و جدّتها و أختها الرضاعيات و خالها و عمّها الرضاعيين، و إذ شرطنا كون كلّ من الطبقات متحده فى فحلها صحّ أن يحلّ للرضيع أخت المرضعه من الرضاع و خالها و عمّها منه، إذا كانوا للامّ، و ذلك عند اختلاف الفعل من المرضعه و أختها

١- فى «ر، س»: بكلّ.

ص: ٩٨

و بين أمها وخالها و بين أبيها و عمها، و كذا القول في تحريم أخ المرضعه و خالتها و عمّتها و في تحريم إخوه الفحل و أخواله و أعمامه.

و بالجمله فالاتحاد إنّما يشترط في حصول البنوة و الاخوة، و قال في القواعد:

«لا تحرم أمّ المرضعه من الرضاع على المرتضع و لا أختها منه و لا عمّتها منه و لا خالتها. و ان حر من بالنسب لعدم اتحاد الفحل». (١)

و قال المحقق الثاني في الشرح: أطبق الأصحاب على أنّ حرمة الرضاع لا تثبت بين مرتضعين، إلّا إذا كان اللبن لفحل واحد. و قد حقّقنا هذا فيما تقدّم، و أوردنا النصّ الوارد بذلك، و حكينا خلاف الطبرسي.

فعلى هذا: لو كان لمن أرضعت صبيّا أمّ من الرضاع لم تحرم تلك الامّ على الصبيّ، لأنّ نسبتها اليه بالجدوده إنّما تتحصّل من رضاعه من مرضعته و رضاع مرضعته منها، و معلوم أنّ اللبن في الرضاعين ليس لفحل واحد، فلا تثبت الجدوده بين المرتضع و الأمّ المذكوره، لانتفاء الشرط، فينتفى التحريم.

و من هذا يعلم أنّ أختها من الرضاع و عمّتها منه و خالتها منه لا يحرم من و إن حرمن بالنسب، لما قلناه من عدم اتحاد الفحل، و لو كان المرتضع أنثى لم يحرم عليه أبو المرضعه من الرضاعه و لا أخوها منه و لا عمّتها منه و لا خالها منه لمثل ما قلناه. (٢)

هذا لفظه: «و قد رجعنا إلى ما نوّه بسبقه، و إذا هو قد ذكر عدم الخلاف في اشتراط التحريم بين رضيعين فصاعدا و إن ارتفاع اثنين من امرأه من فحلين لا يثمر أخوه و لا تحريما» (٣)، ثمّ استدللّ لذلك بموثقه زياد بن سوجه المعروفه و موثقه عمّار الساباطي عن

١- قواعد الأحكام ٢: ١٣.

٢- جامع المقاصد ١٢: ٢٥٧-٢٥٨.

٣- جامع المقاصد ١٢: ٢٢٣.



ص: ٩٩

الصادق عليه السّلام: «في غلام رضع من امرأه أ يحلّ له أن يتزوَّج أختها لأبيها من الرضاع؟ فقال: لا، فقد رضعتا جميعا من لبن فحل واحد من امرأه واحده. قال:

فيتزوَّج أختها لأمتها من الرضاعه؟ قال: [فقال:] لا بأس بذلك، إن أختها التي لم ترضعه كان فحلها غير فحل التي أرضعت الغلام فاختلف الفحلان فلا بأس» (١) ثم حكى قول الطبرسي بالتحريم و قال: «إنّه نادر لمخالفه النّصوص». (٢)

و كلامه هذا (٣) كما تراه ليس فيه تعرّض إلّا للاتحاد بين متّحدى الطبقة (٤) فيستتبع ذلك عدم تحريم من لم يكن متحد الفحل من غير طبقته كما مرّ، و من حكى خلاف الطبرسي منهم فإنّما حكاه في المرتضعين من ثدى أيضا، إذ لا تعرّض في عبارته الموهمة للخلاف لأكثر من ذلك.

و يشهد لما اخترناه مضافا إلى ما حكينا من إطلاق كلمه الأصحاب عموم ما جاء في الرضاع، و ليس في أخبار اتحاد الفحل ما يقتضى تخصيصه بل في كثير منها ما يصرّح بمطلوبنا، كموثقه عمار المذكوره و صحيحه الحلبي قال: «سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن الرجل يرضع من امرأه و هو غلام فهل يجوز له (٥) أن يتزوَّج أختها لأمتها من الرضاعه؟ فقال: إن كانت المرأتان رضعتا من امرأه واحده من لبن فحلين فلا بأس

١- الوسائل ١٤: ٢٩٤، باب ٦ من أبواب الرضاع، ح ٢.

٢- جامع المقاصد ١٢: ٢٢٤.

٣- في «س»: هنا.

٤- أعنى المرتضعين من ثدى واحد و إلّا لكان استناده إلى موثقه عمار استدلالا على خلاف مطلوبه بل هذه طريقه الأصحاب كلهم، يتكلمون في اشتراط الاتحاد بين الرضعين المتحدى الطبقة (ر، س، م).

٥- في المصدر: «أ يحلّ له».

ص: ١٠٠

بذلك» (١)، و صحيح أبي عبيده عن الصادق عليه السّلام: «لا ينكح (٢) المرأه على عمّتها و لا- على خالتها و لا- على أختها من الرضاعه» (٣) و حسنه عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السّلام: « [قال:] لا يصلح للمرأة أن ينكحها عمّتها و لا خالها من الرضاعه» (٤). و قال: «إنّ عليا عليه السّلام ذكر لرسول الله صلى الله عليه و آله و سلّم ابنه حمزه فقال صلى الله عليه و آله و سلّم [أو ما علمت؟] أنّها أبت أخى من الرضاعه» (٥) و هذه الأخبار كلّها قد رواها المحقّقون من الأصحاب و لم يتعرّضوا لمضمونها بقدر البتة، و يمكن أن يتعلّق لما فى القواعد (٦) و شرحها (٧) بما روى بسند فيه جهاله (٨) عن بسطام عن أبى الحسن عليه السّلام: « [قال:] لا يحرم من الرضاع إلّا البطن الذى ارتضع منه» (٩) خرج أقارب صاحبى (١٠) اللبن من النسب بالإجماع فيبقى الباقي، و قد حمّله الشيخ رحمه الله على التقيّه لأنّ فى الفقهاء من يقول: أنّ التحريم لا- يتعدّى المرتضعين، مع أنّه كما يمكن الخصم أن يخصّه بمن عدا المنتسبين بالنسب، فقد يمكننا أن نخصّه بمن عدا المتفقين فى

١- الكافى ٥: ٤٤٣، ح ١١.

٢- فى المصدر: «لا تنكح».

٣- الوسائل ١٤: ٣٠٤، باب ١٣ من أبواب الرضاع، ح ١.

٤- الوسائل ١٤: ٣٠٠، باب ٨ من أبواب الرضاع، ح ٥.

٥- الوسائل ١٤: ٣٠٠، ح ٦.

٦- القواعد ٢: ١١.

٧- جامع المقاصد ١٢: ٢٢٤-٢٣١.

٨- من جهه على بن عبد الملك بن بكّار الجراح.

٩- التهذيب ٧: ٣٢٢، ح ٣٤، الإستبصار ٣: ٢٠٢، ح ١١، الوسائل ١٤: ٢٩٧، ح ١١، و ليس فيه: «البطن».

١٠- فى «س»: صاحب.

ص: ١٠١

الفحل و كيف كان فهذا الخبر أضعف جانباً من أن يقوم لمعارضه ما ادلينا (١) به من الحجج و بعد ذلك كله فما في الاحتياط من بأس.

و ليس ما بين الرضاع و النسب في نشره اتحاد فحل يطلب

أجمع الأصحاب على عدم اشتراط الاتحاد بين النسب و الرضاع، فتحرم أم المرضعه نسبا على الرضيع و كذا أختها و خالتها و عمّتها إذا كنّ من النسب، بلا- خلاف هنا من العلامة (٢) و لا- من غيره، اتحد الفحل أو تعدد، و نريد بالاتحاد هنا كون الأخت مثلاً لأبوى المرضعه و الخاله لأبوى أمها، و بالاختلاف كونهما للأم، و على هذا القياس، و عليه فيحرم على الرضيع ولد المرضعه نسبا و إن كانوا من فحل آخر غير فحل الرضاع، سواء تقدّمت ولادتهنّ على الرضاع أم تأخرت و الحجه في ذلك العموم، لأننا إنّما اشترطنا الاتحاد بين الرضاعين لوجود المخصّص و هو فيما نحن فيه مفقود.

و في الموثق عن ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج، عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: «إذا رضع الرجل من لبن امرأته حرم عليه كلّ شىء من ولدها و إن كان الولد من غير الرجل الذى كان أرضعته بلبنه، و إذا أرضع (٣) من لبن الرجل حرم عليه كلّ شىء من ولده و إن كان من غير المرأه التى أرضعته» (٤).

١- فى «ر»: اولينا.

٢- التذكرة: ٦١٨.

٣- فى التهذيب: «رضع».

٤- التهذيب ٧: ٣٢١، ح ٣٣.

ص: ١٠٢

**القول في ردّ عموم المنزله**

اعلم أنّ التحريم عندنا بالرضاع لا يعدوا أمرين، الأول: تحريم من ينتسب إلى المرضعه و الفحل من نسب أو مصاهره أو رضاع على الرضيع إلا مع اختلاف الفحل، و الثاني: تحريم ولد الرضيع رضاعاً و نسبا و أزواجهم و أزواجه على الفحل و المرضعه، و ما خرج عن ذلك فهو عموم المنزله، و لسنا نستثنى منها غير تحريم ولد المرضعه و الفحل على أب المرتضع كما سيجيء إن شاء الله، فالضابط في عموم المنزله أن تعمد إلى ذلك الخارج، فتحرم مَن ينتسب إلى الرضيع و أبويه على الفحل و المرضعه و مَن ينتسب إليهما على أبوى المرتضع من يسعك تحريمه.

و قد نقل المحقق الثاني العمل على عموم المنزله عن بعض طلبه عصره و أنّهم كانوا يسندون القول بها إلى الشهيد رحمه الله ثم بالغ في تكذيب ذلك، و حكى الإجماع على بطلان عموم المنزله مرّه بعد أخرى. (١)

و راع ما بين الرضاع و النسب عند القياس إن تطابق النسب

هذا (٢) قانون كلي يظهر منه الفرق بين من نحكم بتحريمه نحن و بين من يقول بتحريمه المثبتون لعموم المنزله و يبيّن فيه السرّ في الإعراض عن عموم المنزله و الحكم ببطلانها، و توضيح هذا القانون أنّه لا يحرم من السبب أعنى الرضاع إلّا من كانت نسبته مطابقيه لنسبه النسب، و المراد من النسبه العلاقه الحادثه عن النسب و الرضاع، و من التطابق كون العلاقه

١- رسائل المحقق الكركي ١: ٢١٣.

٢- في «خ، م»: هنا.

ص: ١٠٣

الحادثه بالسبب مساويه (١) لعلاقه ما يقاس به من النسب بحيث لا يفرق بين النسبتين أمر غير المجازيه و الإضافه.

و حينئذ فمتى أردت الحكم بالنشر قسمت نسبتها (٢) السبب إلى النسب، فان تساويتا فالحاصل رضاع محرّم مثل الأبوه و الأمومه في الفحل و المرضعه و الخؤله (٣) و العمومه في إختوتهما، فالأبوه مثلا في الرضاع و النسب مع قطع النظر عن التجوّز أمر واحد، و إنّما صارت بعد قولنا أبوه رضاع و أبوه نسب أمرين، نظير الإنسانيّتين القائمتين بزيد و عمرو، بخلاف الحيوانيّه القائمه بزيد و الحمار مثلا، فإنّها في الثاني غير الأولى لوضوح الفرق بين الأعمّ و الأخصّ، و إن تساويا (٤) فليس الحاصل برضاع محرّم و عموم المنزله مما فقد فيه التساوى في جميع صورته لصدق العموم مطلقا كما ستعرف إن شاء الله.

فحيثما العموم مطلقا صدق ما بين نسبتين فالحلّ أحقّ

إذا علّق الشارع بموضوع حكما تكليفيا أو وضعيا لم يلتفت فيه إلى غير الذات ممّا يلزمها و إن كان مساويا إلّا أن ينصّ الشارع على العله أو تعلم من الخارج، فتحرّيم التمساح لكونه تمساحا لا أنّه يحرك فكّه الأعلى، و إن كان له خاصّه، فلو خلق الله ألف حيوان لهم تلك الخاصّه كانوا على أصل الحلّ و الإباحه.

و جعل الزوال سببا للصلاه لكونه زوالا لا كونه قبل الغروب بخمس ساعات مثلا في الجدى و بسبع في السرطان، فتوجب تقديمها في الجدى أو تأخيرها في السرطان، و حينئذ فنقول:

١- مساويا.

٢- في «م، س»: نسبة.

٣- الخؤله.

٤- في «س، م»: لم يتساويا.

ص: ١٠٤

أنّ الشرع قد حرّم من النسب سبعا و من السبب أربعة، و المحرّم في الشبع هو الأمومه و الأختيه و البنتيه و كون المرأه عمّه أو خاله أو بنت أخ أو أخت، و في الأربع كونها منكوحه لأبيك أو ولدك بالعقد و كونها أمّ من عقدت عليها أو بنت من دخلت بأمّها، و ليس في عموم المنزله نسبه رضاع إلّا و هي مغايره لهذه النسب الإحدى عشر، إذ غايه الأمر أن تكون أمّ أخيك مثلا في الرضاع إمّا أمّا أو زوجه أب في النسب و أمّ ابن أختك فيه أختا، و أمّ نافلتك إمّا بنتا أو زوجه ابن، و جدّه ولدك إمّا أمّا أو أمّ زوجه (١)، و أخته إمّا بنتا أو ربييه و هكذا، و نسبه النسب في جميع ما ذكر أعّم لانفراد الأمّ و زوجه الأب فيما لو لم يكن لأبيك ولد غيرك و الأخت و البنت و زوجه الابن و أمّ الزوجه فيما إذا لم يكن لهّن ولد أصلا و البنت و الربييه فيما إذا لم يكن لك ولد، و بعد تحقّق العموم و الخصوص لا يندرج أمّ أخيك و أشباهها (٢) فيما يحرم من الرضاع، لعدم الاندراج فيما يحرم من النسب.

و بالجمله فالتحريم قد تعلق بالأمّ و الأخت مثلا للأمومه و الأختيه لا للنسبه التي هي أخصّ من كونها أمّى أخ و ابن أخت، و لو كنّا ممّن يعمل بالقياس فأردنا قياس أمّ الأخ مثلا في التحريم على الأمّ و زوجه الأب لم يستقم ذلك، لأنّ القياس شرطه وجود الجامع، و هو أن يوجد في المقيس العلّه المظنون كونها في المقيس عليه سببا في الحكم.

و ليس العلّه في تحريم أمّك كونها إمّا لأخيك و لا جدّه لولدك، و لا في تحريم ابنتك كونها أمّ نافلتك، بل ليس كونها أمّ نافلتك إلّا مثل كونها زوجه لصهرك، و أبت عمّ لابن أخيك، و إن كان ذان علّه في التحريم، فكونها أمّ نافله علّه أيضا، و من ثمّه جاز لك أن تنكح في أخوات أخيك و خالك و عمّك مع اختلاف الأب، فقد بان أنّ عموم المنزله بكونه جزافا أحقّ من أن يكون فقها.

١- في «س»: زوجته.

٢- في «م»: أشباههما.

ص: ١٠٥

و لترضعن فالنصّ (١) ليس شامله أولاد أخت الزوج أو نوافله

هذه صور من عموم المنزله قد أوردت مع التنبيه على عدم شمول النصّ لها، إذ ليست مندرجه في العموم، ولا فيها خبر بالخصوص كما ستعرفه إن شاء الله.

وفي ذلك إيماء إلى أنّ هذه الصور إذا لم تكن مندرجه في النصّ رجعنا فيها إلى ما تقضيه الأصول من الإباحه، و هي البراءه الأصلية و استصحاب حال الحلّ و حال الإجماع، فإن سبق النكاح الرضاع أضفنا إلى ذلك استصحاب حقوق الزوجيه من الطرفين و عمومات الكتاب مثل **فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ (٢)** و **وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنْكُمْ (٣)** و أصرح منهما قوله **جَلَّ ذَكَرَهُ بَعْدَ عَدِّ الْمَحْرَمَاتِ وَ أَجَلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَهُ ذَلِكَ (٤)** فمن ادّعى التخصيص فعليه الدليل، و هي اثني عشر صورته:

الصورة الأولى: لو أرضعت ولد أخ للزوج فلا إشكال، لأنها حينئذ زوجة أخ، و لو أرضعت ولد أخت له صارت أمّ ولد أخته و هي أخته و صارت أمّ المرتضع عمّه له، فتحرم على زوجها لأنها عمّه ولده.

الثانية: لو أرضعت نوافل الزوج أي ولد ولده، فان كان النافله ولد ابنه صارت أمّ ولد ابنه و هي بمنزله زوجة ابن الزوج، و صارت زوجة الابن بمنزله أمّ أخيه، و هي إمّا أمّه أو زوجة أبيه، و إن كان ولد بنته صارت المرضعه أمّ ابن بنت، و هي بنت و صارت أمّ الطفل أمّ ولد أمّ الزوجه، و هي أمّ زوجة و هي هنا تحرم أمّ الطفل، لا لما ذكر، بل لأنها من ولد

١- في «م»: لنصّ.

٢- النساء: ٣.

٣- النور: ٣٢.

٤- النساء: ٢٤.

ص: ١٠٦

المرضعة و الفحل و إنما لم يثبت على ذلك في النظم اعتمادا على التصريح (١) به بعد ذلك.

و لو كان لإحدى زوجتيه بنت و للبنت ولد، فأرضعته الزوجه الأخرى حرم الزوجتان، أما أم البنت فلكونها جدّه من صار ولده، و جدّه الولد إما أم أو زوجة أب، و أما الأخرى فلصيورتها أم نافلة زوجته فتكون كبنت زوجها، و قد تستفاد هذه من سابقتها، لأنه إن جاز إرضاعها نافلة الزوج فلأن يجوز إرضاعها نافلة زوجته أولى.

و الجواب: أما عن الصورة الأولى (٢): فبأن كلاً من أم ولد الأخت و من عمه الولد أخص من الأخت و كذا الأم أعم من أم ولد الأم، و كذا جدّه الولد أخص من الأم و زوجة الأب، و أم نافلة الزوجه أخص من بنتها، لجواز أن لا يكون لكل من الأخت و العمّه و الأم و زوجة الأب و بنت الزوجه ولد أصلاً، و مع صدق العموم لا يحصل ما اشترطناه من حصول التطابق بين النسب، فلا تحريم البتّه.

و ولد من لها من الأرحام إخوه (٣) أو أخوال أو أعمام

الصورة الثالثة: لو أرضعت ولد أخيها صار كلّ منها و من أم الطفل أختاً لزوجها، أما الأولى فلصيورتها عمّه و أما الثانية فلكونها أم ابن أخته.

و الجواب: ما تقدّم.

الرابعة: لو أرضعت ولد أختها صار كلّ من المرضعة و أم الرضيع بمنزله أخت الزوجه فينفسخ نكاحهما، و لا يجوز التجديد إلّا بعد موت إحداهما، و عليه فلو ارتضع ولد

١- و التصريح في قوله: «و خطر ولد الظئر و الفحل على أب الرضيع عن نصوص انجلا» (في صفحہ ١١٠)، لأن هذا البيت بمنزله جواب سؤال مقدر فافهم. (منه)

٢- و هذا جواب عن الثانية أيضاً.

٣- يجب ان يقرأ اخوه أو في عجز البيت بنقل حركة الهمزة من أو الى التنوين ليستقيم الوزن و هو أمر جائز عند القراء و منه في ألفيه ابن مالك كثير و مثله أخوال، أو فإنه كذلك يقرأ أيضاً. (منه)



ص: ١٠٧

من له أربع نسوة من خامسه صارت بمنزله الزوجه، و ليس هذا مثل العقد على الخامسه ليقع باطلا، لأنه نكاح قهري يلزمه به القائلون بعموم المنزله.

و لكن لا ندرى أ يعينون حينئذ أم الرضيع للفسخ أم يفسخ واحده لا على التعيين أم يكون الأمر فيهن بمنزله ما لو عقد على خمس دفعه، بل لو أرضع له أربع لزم أن يفارق من في حبالته من النساء أجمع، بل يلزم حينئذ أن لا يتزوج إلى أن تموت المرضعات، كلما ماتت واحده حلت واحده.

و يمكن الجواب: بأن الجمع بين الأختين حرام مطلقا، و الزيادة عن الأربع الدائمات إنما يحرم بالعقد الدائم، و كيف كان فالجواب عن هذه الصورة: أن أم ابن أخت زوجتك أخص من أخت زوجتك، على أن الجمع بين الأختين إنما يحرم بالعقد أو الوطئ في الملك، و لا شيء منهما بمتحقق هنا بل المتحقق هنا إنما هو من المصاهره الناشئه بالرضاع، و لا عبره بها كما ستعرف إن شاء الله.

الخامسه: لو أرضعت هي ولد خالها أو أرضعته زوجه أخرى لبعلاها حرمت هي على الزوج لأنه صار أبا للضيع فصار خالا لها.

و الجواب: أن الخال أعم من أبي ابن الخال.

السادسه: لو أرضعت ولد عمها أو أرضعته زوجه أخرى لبعلاها حرمت بنحو ما مر في ابن الخال.

السابعه: لو أرضعت ولد عمتها أو خالتها صار الزوج أباه، و صار بمنزله زوج العمه أو الخاله، فلا يحل لها إلا بإذنهما، نظير ما سيجي في إرضاع جدّه إحدى الزوجتين الأخرى.

و الجواب: أن أبوي ابني العمّ و الخال أخص من العمّ و الخال، على أنه من المصاهره الناشئه بالرضاع، كما تقدّم في الرابعه.

و إخوه و خاله و عمه لفحلها و خاله و عمه

ص: ١٠٨

الصورة الثامنة: لو أرضعت أخ الزوج أو أخته، فإن لم يكن من لبن الزوج حرمت وحدها، لصيرورتها إمّا لأخيه أو أخته و هي إمّا أمّ أو زوجة أب، وإن كان من لبن الزوج حرمت أمّ الزوج على أبيه أيضا لأنها صارت أمّ ولد ابنه و هي زوجة ابن.

والجواب: أنّ أمّ الأخ و الأخت أخصّ من الأمّ و زوجة الأب، و كذا أمّ ولد الابن أخصّ من زوجة الابن.

التاسعة: لو أرضعت خاله الزوج أو عمّته أو خاله أو عمّه صارت أمّا لهم، و هي إمّا جدّه أو زوجة جدّ.

والجواب: أنّ أمّهم أخصّ من الجدّه و زوجة الجدّ.

و مثلهم من قومها بدون أن تحرم أمّ الطفل أو ذات اللبن

الصورة العاشرة: لو أرضعت أخاها أو أختها حرمت هي على زوجها لصيروره المرتضع ولدا له، و أخت ولده إمّا بنته أو ربيبه، و حرمت أمّ الطفل أيضا لصيرورتها أمّ نافله لزوجها، و هي إمّا بنت أو زوجة ابن، بل تصير المرضعه بمنزله الزوجه لأبى الطفل، فتكون أمّه حينئذ بمنزله أمّ الزوجه لأبيه فتحرم من جهه أخرى أيضا.

والجواب: أنّ كلّ من البنت و الربيبه و أمّ النافله أعمّ، و كذا أمّ الزوجه، على أنّ صيرورتها بمنزله الزوجه (١) من قسم المصاهره التي لا اعتداد بها.

الحادية عشره: لو أرضعت خالتها أو خالها صارا ولدين للزوج، و المفروض أنّها أبت أخت المرتضع، فتحرم، لأنّ أبت أخت ولدك إمّا نافلتك أو نافله زوجتك، و طريق آخر و هو أنّ الزوج قد صار أبا لخالها أو خالتها، و هو إمّا جدّ أمّى أو زوج أمّ الأمّ.

والجواب: أنّ كلّ من النافله و الجدّ و زوجته أعمّ.

١- لأبى الطفل فتكون أمّه حينئذ بمنزله أمّ الزوجه لأبيه فيحرم من جهه أخرى أيضا و الجواب انّ كلّ من البنت و الربيبه و أمّ النافله أعمّ و كذا أمّ الزوجه على انّ صيرورتها بمنزله الزوجه (ر).

ص: ١٠٩

الثانيه عشره: لو أرضعت عمّها أو عمّتها فهي صارت أبت أخ أو أخت لمن صار ولده، بل صار هو أبا لأخيها أو أختها و أبوها إمّا أب أو زوج أمّ.

و الجواب: ما تقدّم، و قوله: «بدون أن» (١) متعلّق بقوله: «و لترضعن» (٢) و المراد أنّ المرأه لها أن ترضع من ذكر في الأبيات الأربعة من دون أن تحرم هي و لا أمّ الطفل.

---

١- في ص ١٠٨ في ضمن الشعر.

٢- في ص ١٠٥.

ص: ١١٠

**القول فى ما خرج عن عموم المنزله بالدليل**

و خطر ولد الظئر و الفحل على أب الرضيع عن نصوص انجلى

اختلف الأصحاب من عموم المنزله فى مسائل، و المشهور أيها غير معتبره إلّا فى صوره واحده، و هى أنّ أباً المرتضع لا ينكح فى أولاد صاحب اللبن ولاده و رضاعاً و فى أولاد المرضعه ولاده لا رضاعاً، و هو للشيخ فى الخلاف (١) و ابن حمزه (٢) و ابن إدريس (٣) و المحقق (٤) و العلامة فى أكثر كتبه (٥) و الشهيدين (٦) و المحقق الثانى (٧) و فخر المحققين (٨) و غيرهم (٩)، و ربّما حكى عن المبسوط عدم التحريم، غير أنّ الثابت فيه ليس أكثر من أنّه بعد أن حكم بحلّ أم المرضعه لأبى الولد قال:

«و روى أصحابنا أنّ جميع أولاد هذه المرضعه و أولاد الفحل يحرمون على هذا المرتضع و على أبيه و جميع أخوته و أخواته، لأنّهم صاروا بمنزله الإخوه و

١- الخلاف ٥: ٩٣، المسأله (١)، كتاب الرضاع.

٢- الوسيله: ٣٠١-٣٠٢.

٣- السرائر ٢: ٥٥٣-٥٥٤.

٤- الشرائع ٢: ٢٨٥.

٥- التذكرة ٢: ٦٢٢، المختلف ٧: ٤٠، المسأله ٧، إرشاد الأذهان ٢: ٢٠.

٦- الروضه البهيه ٥: ١٦٨-١٦٩.

٧- جامع المقاصد ١٢: ٢٢٩-٢٣١.

٨- إيضاح الفوائد ٣: ٥٠.

٩- جامع المقاصد ١٢: ٢٢٩، التنقيح الرائع ٣: ٥١-٥٢.

ص: ١١١

الأخوات». (١) و عن المهذب لابن البراج يتزوج الرجل بابنه المرأة التي أرضعت ولده و كذا بناتها أيضا (٢)، و لم يتعرض لأولاد الفحل.

لنا صحيحه علي بن مهزيار: « [قال:] سأل عيسى بن جعفر أبا جعفر الثاني عليه السلام عن امرأة أرضعت لي صبيا فهل يحل لي أن أتزوج بنت زوجها؟ فقال لي: ما أجود ما سألت من هيهنا يؤتى أن يقول الناس حرمت عليه امرأته من قبل لبن الفحل، هذا هو لبن الفحل لا غيره. فقلت له: إن الجارية ليست بنت المرأة التي أرضعت لي، هي بنت زوجها. فقال: لو كنّ عشرة متفرقات ما حلّ لك شيء منهنّ و هنّ (٣) في موضع بناتك» (٤) و صحيحه عبد الله بن جعفر: « [قال:] كتبت إلى أبي محمد عليهما السلام امرأة أرضعت ولد الرجل هل يحلّ لذلك الرجل أن يتزوج ابنته هذه المرأة أم لا؟ فوقع: لا يحلّ له (٥)». (٦)

و صحيحه أيوب بن نوح: « [قال:] كتب علي بن شعيب إلى أبي الحسن عليه السلام امرأة أرضعت بعض ولدي هل يجوز لي أن أتزوج بعض ولدها؟ فكتب عليه السلام:

١- المبسوط ٥: ٢٩٢.

٢- المهذب ٢: ١٩١.

٣- «هي ابنة غيرها، فقال: لو كنّ عشرة متفرقات ما حلّ لك منهن شيء و كنّ». (التهذيب و الاستبصار).

٤- تهذيب الأحكام ٧: ٣٢٠، ح ٢٨، الاستبصار ٣: ١٩٩، ح ٥.

٥- «ان يتزوج ابنة هذه المرضعة أم لا؟ فوقع: لا تحلّ له». (الكافي، الوسائل، الفقيه).

٦- الكافي ٥: ٤٤٧، الوسائل ١٤: ٣٠٧، ح ٢، الفقيه ٣: ٤٧٦، ح ٤٦٦٩.

ص: ١١٢

و أقصى ما يتعلّق به لعدم التحريم (١) أنّه إنّما يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب، و أخوات الولد لا ينحصر تحريمهنّ على أبيه في النسب، بل قد يكون بالمصاهرة و هو كما ترى.

فمطلقا في ولده تحقّقا و نسبا في ولدها لا مطلقا

يريد أنّ حظر ولد الفحل على أب الرضيع يتحقّق (٢) مطلقا، أي من نسب كانوا أو من رضاع، و أمّا في ولد المرضعه فلا يتحقّق مطلقا بل فيمن ينتمى إليها من النسب لا الرضاع إجماعا، و الفرق أنّ أولاد المرضعه من الرضاع لا يحرمون على المرتضع، فلأن لا يحرمون على أبيه أولى، و من فروع حظر ولد الفحل و المرضعه ما لو أرضعت أمّ زوجته أو أمته و لو بلبن غير أبيها أو زوجه أبيها بلبنه ولد الزوج منهما أو من غيرهما حرمتا، لصيرورتهما من ولد صاحب اللبن أو صاحبتة و هو واضح.

و منع إخوه الرضيع من مضي بردّ إلّا لرضاع اقتضى (٣)

و أبدل الفحل أمّ أمّ المرتضع (٤) ولأبيه أمّ من منها رضع

يريد أنّه لا يحرم على إخوه الرضيع الذين لم يشاركوه في الرضاع من مضي في البيتين السابقين، و هم الفحل و المرضعه و ولدهما، و إنّ جدّه المرتضع من رضاع أو نسب تبذل للفحل، فإن شاء نكحها، و كذا يبذل لأبي المرتضع أمّ المرضعه، و الغرض الردّ على من استثنى من عموم المنزله شيئا زائدا على ما استثنياه.

فهنا مسائل ثلاث:

الأولى: قد عرفت تحريم أولاد المرضعه و الفحل على أب المرتضع، و نظيره تحريم

١- بعدم التحريم.

٢- في «خ، ر»: لا يتحقّق.

٣- في «س»: يردّ إلّا لرضاع، و في «م، ر» يردّ إلّا لرضاع.

٤- و أبدل الفحل أمّ المرتضع. (س)

ص: ١١٣

الأولى: قد عرفت تحريم أولاد المرضعه و الفحل على أب المرتضع، و نظيره تحريم أولاده عليهما، لأنهما قد صارا أبوين للمرتضع، فهما كأبوين لإخوته أيضا، و هذا القول قد حكاه المحقق الثانى (١) غير مصرح بقائله، و الظاهر أنه لابن حمزه (٢)، و الصحيح الحلّ تمسكا بالأصل.

الثانية: اختلف الأصحاب فى أنه هل يجوز لإخوه المرتضع الذين لم يرتضعوا من هذا اللبن النكاح فى أولاد المرضعه و الفحل ولاده و رضاعا أم لا؟ قولان:

ذهب ابن إدريس (٣) و ابن البراج (٤) و أبو الصلاح (٥) و الفاضلان (٦) و الشهيدان (٧) و المحقق الثانى (٨) و أكثر الأصحاب إلى الأول، و ذهب الشيخ فى الخلاف (٩) و النهاية (١٠) و المبسوط (١١) و ابن حمزه (١٢) الى الثانى، بشرط أن يتحد الفحل، و توقف العلّامة فى المختلف (١٣).

١- جامع المقاصد ١٢: ٢٤٣.

٢- الوسيلىه: ٣٠١-٣٠٢.

٣- السرائر ٢: ٥٥٧.

٤- المهذب ٢: ١٩٠-١٩١.

٥- الكافى فى الفقه: ٢٨٦.

٦- الشرائع ٢: ٢٨٥، قواعد الأحكام ٢: ١١، إرشاد الأذهان ٢: ٥٢٠.

٧- الروضه البهيه ٥: ١٧١.

٨- جامع المقاصد ١٢: ٢٣١.

٩- الخلاف ٥: ٤٣، كتاب الرضاع، المسأله ١.

١٠- النهاية: ٤٦٢.

١١- المبسوط: ٢٩٢.

١٢- الوسيلىه: ٣٠٢.

١٣- مختلف الشيعه ٧: ٤٣.

ص: ١١٤

و أقصى دليل التحريم ما في صحيحتي عبد الله و أيوب المتقدمتين (١) من التعليل بأن بنات الفحل و المرضعه بمنزله الولد لأب الرضيع، فيكنّ بمنزله الإخوان (٢) لولده، ولأنّ أخت الأخ من النسب حرام فمن الرضاع كذلك.

و الجواب: عن الأول بأنّ منصوص العله إنّما يعدّى حكمه إلى ما ثبتت فيه بعينها، و الثابت هنا ليس كونهنّ بمنزله الولد، بل مشابه ذلك و بعبارة أخرى و هي أنّ العله المنصوصه بمنزله الكلى للمقيسين، كالإسكار الشامل لوصفي الخمر و الفقّاع مثلا، و لذلك كانت حجّه، و الاخوّه لأولاد أبي المرتضع ليست فردا من البنوّه لأبيه.

فإن قيل: أنّ ما ذكرتموه إنّما يجرى في مثل الخمر و الفقّاع، و أمّا فيما ذكر من الاخوّه و البنوّه فلا، لأنّ التلازم بينهما يمنع من ثبوت أحدهما بدون الآخر.

قلنا: التلازم ممنوع إمّا ذهنا فلا يمكن تعقل أحدهما بدون الآخر بخلاف قبول العلم للإنسان و العمى للبصر، و إمّا خارجا فلاّنه لو وطأ المشتبهه عالما فأولدها اثنين ثبتت الاخوّه دون الأبوّه البتّه، على أنّ العله المنصوصه هنا كونهم بمنزله الولد، و لو ثبت التلازم بين البنوّه و الاخوّه أنفسها لم يقتض ذلك التلازم بين تنزيلهم منزله الولد و التنزيل منزله الأخوّه، فإنّ بنات الزوجه بمنزله الولد و لا يحرمون على ولده إجماعا.

و من هنا يظهر الجواب عن الثاني فإنّ أخت الأخ قد تكون بنت زوجه للأب فتحلّ.

و كانّ عموم المنزله مبنّى على ما ذكره المعترض من التلازم و حينئذ فمعناها ألا تقتصر (٣) على تنزيل ولد الفحل و المرضعه منزله الولد لأبي المرتضع، بل تجعل (٤)

١- في ص ١١١.

٢- في «م»: الأخوات.

٣- ان لا يقتصر عليها (م).

٤- نجعل (م).



ص: ١١٥

التنزيل عامًا في جميع الصور، فتجعل (١) عمه الرضيع بمنزله أخت الفحل، و حالته بمنزله أخت زوجته، و بنت أخيه أو أخته بمنزله نافلته أو نافله زوجته، و كذا مقابل ذلك بالنسبة إلى المرضعه، فأخ الرضيع للمرضعه بمنزله ابن أو ابن بعل و هكذا، و قد عرفت فساد التلازم.

الثالثة: لا-ريب في عدم تحريم المرضعه على أبي الرضيع، لأنَّ أمَّ الولد إذا حلَّت من النسب فمن الرضاع أولى، و ذهب الشيخ في المبسوط (٢) و ابن حمزه (٣) و ابن البراج (٤) و العلّامة في التحرير (٥) و القواعد (٦) و التلخيص (٧) و ظاهر الإرشاد (٨) إلى عدم تحريم جدّات المرتضع نسبا و رضاعا على الفحل و هو المعتمد.

و ذهب في الخلاف إلى التحريم (٩) و اختاره في السرائر (١٠) و المختلف (١١)، و نظير ذلك ما حكاه المحقق الثاني من الخلاف في تحريم أمَّ المرضعه على أبي المرتضع. (١٢)

- ١- فنجعل (م-س).
- ٢- المبسوط ٥: ٢٩٢.
- ٣- الوسيله: ٣٠٢.
- ٤- ما وجدت في «المهذب».
- ٥- تحرير الأحكام ٢: ١٠.
- ٦- قواعد الأحكام ٢: ١٢.
- ٧- للعلّامة الحلّي (مخطوط).
- ٨- إرشاد الأذهان ٢: ٢٠.
- ٩- الخلاف ٤: ٣٠٢، كتاب النكاح، المسألة ٧٣.
- ١٠- السرائر ٢: ٥٥٥.
- ١١- مختلف الشيعة ٧: ٤١.
- ١٢- جامع المقاصد ١٢: ٢٤٣.

ص: ١١٦

والمستند في المسألتين أنّ جدّه الولد إمّا أمّك وإمّا أمّ زوجتك فتحرمان. (١)

والجواب إمّا عند من لا يرى النشر بوطء الشبهه فممنع الحصر لجواز أن تكون أمّ الولد موطوءه بالشبهه، فلا تحرم أمّها مع أنّها جدّه ولد، وأمّا عند من يرى النشر به كما هو الأصحّ فلأنّ الجدّه أخصّ من الأمّ و أمّ الزوجه، كما تقدّم.

و ليس قَطّ في تناكح صدر ما بين إخوه الرضيعين نظر

لا ريب في أنّ الأجنبيّين إذا ارتضعا من لبن واحد لم ينشر ذلك التحريم بين إخوه أحدهما وإخوه الآخر، إذ لا نسب بين الإخوتين و لا رضاع، و كونهم إخوه لأخيهم لا يقدر في الحلّ كما عرفت.

نعم، لو كان بعض الإخوه شريكا في الارتضاع و اتّحد الفحل حرم على شريك أخيه، لا لأنّه شريك أخيه بل لأنّه شريك له نفسه، و أمّا على الباقيين الذين لم يشاركا فيني على الخلاف السابق، و إنّما لم يتبّه على ذلك في النظم لأنّ المنساق من إخوه الرضيعين من لم يشاركا و المشارك أحد الرضع و هو واضح إن شاء الله.

١- في «ر»: فتحرّم.

## أحكام المصاهرة في الرضاع

و نقلوا عن جملة الأصحاب تسويه الأسباب بالأنساب

في علقه حفّت بها المصاهرة لا شبهه عن الرضاع صادرة

قد تقدّم (١) أن الرضاع المحرّم ممّا يشترط فيه تطابق النسب عند القياس، و عليه فإن كانت مصاهرة الرضاع حادثه عن النكاح، فلا ريب في انتشار الحرمة بها، و الذي يظهر من جماعه (٢) أنه مذهب الأصحاب كافة، و قد صرح المحقق الثاني بأنّه لا خلاف فيه (٣)، و الحجّة في النشر بها اندراجها فيما يحرم من النسب، لأنّ تحريم زوجه كلّ من الفحل و الطفل مثلا على الآخر إنّما هو بما بينهما من علاقة الأبوة و البنوة، لا بما بينه و بين زوجته من علاقة الزوجية، و تحريم زوجه كلّ من الأب و الابن على الآخر اتفاق بين المسلمين، و كذا تحريم أمّ زوجتك و أختها الرضاعيتين بما بينهما و بينهما من الأمومه و الأختية لا بما بينكما من الزوجية.

و أمّا المصاهرة الصادرة عن الرضاع فلا تنشر تحريما قولاً واحداً، و ذلك كما في مرضعه ولدك و أخيك مثلا، فان الرضاع قد أحدث بينك و بين الأولى و بين أبيك و بين الثانية علاقة كعلاقة الزوجية بصيروره الأولى أمّ ولدك و الثانية أمّ ولده، و لكنّها ليست بزوجه حقيقه بل و لا مجازية.

١- في ص ١٠٤.

٢- منهم العلامة في «التحرير» ٢: ١١، و الشهيد في «المسالك» ٧: ٢٤٦.

٣- جامع المقاصد ١٢: ٢٤٢.

ص: ١١٨

ولهذا خصت في النظم باسم الشبهه، لأنّ الرائي (١) ينظر إلى أمر قد نشأ بالرضاع و هي أمومه الولد، فيجدها حاصله في الزوجه و زوجة الأب إذا كانتا ذاتي ولد، فيحرم عليك الثانيه و أمّ الأولى و أختها، و يشترط عليك في ابنتي أخيها و أختها إذنها، و لا يدرى أنّ أمومه الولد و الزوجيه أمران متغايران أولهما أخصّ و الثاني أعمّ كالإنسانيه و الحيوانيّه و هاتي هي المصاهره التي يلهج بها الفقهاء دائما و يقولون النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلّم قال: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب» (٢) و لم يقل ما يحرم من المصاهره.

فالفحل و الرضيع في الحكم تعدّ أزواجهم لوالد و من ولد

لا خلاف في أنّ زوجة كلّ من الفحل و الرضيع ممّا تحرم على الآخر قبل الدخول و بعده، لما تقدّم من أنّ ما بينهما من علاقته الأبوه و البنوه قد أدرج الزوجتين في سلك ما يحرم من النسب، و في قولنا: «تعدّ أزواجهم» إيما إلى ذلك التعليل، لإشعاره بأنّ السبب في التحريم هو ما بينهما من الأبوه و البنوه، فيستنبط من ذلك تحريم مدخوله كلّ منهما على الآخر أيضا، و إن لم يكن عن زوجيه بنكاح دائم أو منقطع، بل كان عن ملك يمين أو تحليل أو عن شبهه عند من ينشر بها.

و حكم زوجات آباء الفحل و أولاد الرضيع حكم أزواجهم، لأنّه من توابع ما يلزم الأبوه و البنوه، و كذا حكم زوج المرضعه أو إحدى جدّاتها بالنسبه إلى المرتضعه (٣) الأنثى و زوج المرضعه (٤) أو إحدى بناتها أو أحفادها بالنسبه إلى المرضعه.

و أمّ زوجة رضاعا كالنسب و الأخت أخت منه إن جمعا طلب

١- الرأى (س-م)، الزائى (ر).

٢- الوسائل ١٤: ٢٨٠-٢٨٢، باب ١ من أبواب الرضاع.

٣- المرضعه (س).

٤- المرتضعه الأنثى (س)، المرضعه الأنثى (ر).

ص: ١١٩

و بنت أخت و أخ بمقتضى أصليهما يطلب فيهما الرضى

لا- خلاف فى تحريم أم الزوجه من النسب إذا دخل بالبنت، و لا- فى عدم تحريم البنت و لو لم يدخل بالأم، و فى أم الزوجه قبل الدخول بالبنت خلاف، و التحريم هو المذهب، و الرضاع بذلك القياس، فتحرم كل من الأم و البنت الرضاعيتين للزوجه بعد الدخول، و يبنى تحريم الأم الرضاعية قبل الدخول بالبنت على الخلاف.

و كذا الحكم فى جدات الزوجه من الرضاع و بنات بناتها، و كما أنه لا يحل الجمع بين الأختين فى النسب فكذا لا يحل فى الرضاع، و كذا لا يجوز الجمع بين العمه و الخاله و بين بنتى الأخ و الأخت إلا بإذن العمه و الخاله، فلو تزوج إحداهما لم ينكح أخت الأخ أو الأخت إلا بإذنها.

و لو تزوج أخت الأخ أو الأخت لم ينكح العمه أو الخاله إلا مع أعلامها إن لم تكن عالمه بأن أختها أو أخيها أو أختها عنده، و لو نكح مع عدم الإذن و الإعلام وقف النكاح على الإجازة أو لم يقع بطل فى الأصح، لكن يشترط فى تحريم ما ذكر من الجمع اتحاد الفحل، إذ لا تصدق الاخوة بدونه، و قد تقدم ما يدل على جميع هذا الباب من الأخبار.

ص: ١٢٠

**رضاع كل من الزوجين من ذوى الآمر**

الزوج و الزوجه أى ارتضع من جدّه الآخر فالحلّ امتنع

أو أمّ كلّ منهما أو أخته أو بنت أخت أو أخ أو بنته

أو زوجه ابن أو أب بشرط أن يكون فى الرضاع منهما اللبن

إذا ارتضع أحد الزوجين من جدّه الآخر فسد نكاحهما و لم يكن تجديده، سواء كانت الجدّه لهما أو لأحدهما للأبوين أو لأحدهما، لأنّ المرتضع إن كان هو الزوج فإمّا عمّ للزوجه و إمّا خال، و إن كانت الزوجه فإمّا عمّه أو خاله، لأنّ ولد الجدّه لا يخرجون عن ذلك، و لو أرضعت أحدهما أمّ الآخر صار المرتضع (١) ابن أخت أو أخت أو بنت أخت، و لو أرضعت أحدهما بنت أخت الآخر أو أخيه صار المرتضع من نوافل الاخوه.

و لو فرضت الأمّ أو الأخت أو ابنتى الأخ و الأخت رضاعيته اشترط فى امتناع الحلّ اتحاد الفحل، و لو أرضعت بنت أحدهما أو إحدى نوافله الآخر صار المرتضع نافلة للآخر و لو ارتضع أحدهما من زوجه ابن الآخر أو أبيه صار المرتضع فى الأوّل ولدا و فى الثانى أخت، و يشترط كون اللبن للإبن و الأب لتحصيل البنوّه فى الأوّل و الاخوّه فى الثانى، و لكلّ إجماع.

و ضابط التحريم إن زوج رضع درّ من الآخر ولده منع

هذا قانون كلّى لتحريم الزوجين بارتضاع أحدهما من ذوى الآخر، و هو أنّ الزوج إذا ارتضع من لبن من لا يحلّ للزوجه نكاح ولده من أقاربها حرم عليها فتحرم هى أيضا،

١- و لو أرضعت أحدهما أمّ الآخر صار المرتضع أختا أو أختا و لو أرضعت أخت أحدهما الآخر صار المرتضع ابن أخت أو بنت أخت. (ر)

ص: ١٢١

لأنّ التحريم من الجانبين، و كذا الزوجه إذا ارتضعت من لبن من لا يحلّ للزوج النكاح فى ولده حرمت عليه فيحرم هو عليها أيضا و هو واضح.

ص: ١٢٢

**فى رضاع بعض الأزواج من بعض و فيه مسائل:**

إرضاع إحدى الزوجتين الأخرى محرّم قبل الدخول الكبرى

و بعده كليهما و الصغرى تأخذ نصف مهرها أو مهرا

إذا كان للرجل زوجتان إحداهما صغيره فأرضعتها الكبرى صارا أمًا و بنتا، و حينئذ فلا ريب فى انفساخ عقدهما معا سواء كان الرضاع قبل الدخول أو بعده، و هو إجماع كما فى الإيضاح (١) لأنّ الرضاع قد سبب كونهما أمًا و بنتا، و كونهما كذلك يمنع من الجمع بينهما، فامتناع الجمع متأخر عن السببين معا، لما للعلّة من التقدّم الذاتى على المعلول.

و أمّا التحريم فإن كان الرضاع بعد الدخول حرمتا معا بلا إشكال، لأنّ الدخول ممّا يحرم كلًّا من أمّ الزوجه و بنتها جمعا و انفرادا، فلا يمكن تجديد العقد، و إن كان قبله فلا ريب فى جواز التجديد على الصغيره، لأنّ بنت الزوجه إنّما تحرم بالدخول بالأمّ، و أمّا الكبرى فيأتى فيها ما فى أمّ الزوجه قبل الدخول بها من الخلاف، غير أنّ الأصحاب قد أطلقوا هنا القول بالتحريم و لم ينقلوا خلافا، بل قال المحقّق الثانى: «إن كان دخل بالكبيره حرمتا مؤبّدا إذا لم يكن الرضاع من لبنه فإنّه إذا كان من لبنه حرمتا مؤبّدا، و إن لم يدخل و لا خلاف فى ذلك كلّ» (٢) انتهى.

و لتصحيح الجمع بين الإرضاع بلبنه و كونه قبل الدخول طريقتان: أحدهما كون

١- إيضاح الفوائد ٣: ٥١.

٢- جامع المقاصد ١٢: ٢٣٦.



ص: ١٢٣

اللبن عن شبهه عند من لا ينشر بها، و ثانيهما كون اللبن و الولاده عن مجرّد المسيس فى الخارج من دون التقاء الختانيين.

و ممّا ورد فى هذا الباب صحيحه الحلبي و عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام: «فى رجل تزوّج جاريه صغيره فأرضعتها امرأته أو أمّ ولده، قال: محرّم عليه» (١) و روايه ابن سنان أيضا عن الصادق عليه السلام: «لو أنّ رجلا تزوّج جاريه صغيره فأرضعتها امرأته فسد نكاحه» رواها الشيخ و رواها الكليني (٢) فى الصحيح إلّا أنّ فيه بدل صغيره رضيعا.

و فرضه بين ثلاث ذو صور فى أربع منها مجال للنظر

من أنّ أقسام التعاقب انحلت عن أمّ أو بنت لزوجه خلت

إذا كان له زوجات فأرضعت الصغرى الكبريان، فلا كلام فى تحريم المرضعه الأولى و الصغيره مع الدخول بإحداهما، و حكى فى الإيضاح الإجماع عليه (٣)، و إنّما الكلام فى تحريم المرضعه الثانية، و به قال ابن إدريس (٤) و العلّامة (٥) و المحقّق (٦) و جماعه و هو

١- الكافى ٥: ٤٤٥، ح ٦.

٢- تهذيب الأحكام ٧: ٢٩٣، ح ٦٨، الكافى ٥: ٤٤٤، ح ٤، الوسائل ١٤: ٣٠٢، ح ١.

٣- إيضاح الفوائد ٣: ٥٢.

٤- السرائر ٢: ٥٥٦.

٥- إرشاد الأذهان ٢: ٢٠، القواعد ٢: ١١، المختلف ٧: ٤٣، المسأله: ٩، التذكرة ٢: ٦٢٦.

٦- الشرائع ٢: ٢٨٦، المختصر النافع: ١٧٦.

ص: ١٢٤

ظاهر الفخر (١) و المحقق الثاني (٢) و الشهيد الثاني (٣)، و قد يحكى عن المبسوط (٤) أيضا نظرا إلى مساواة الرضاع للنسب، و هو يحرم سابقا و لا-حقا، فكذا مساويه. و إلى أنها أمّ من كانت زوجته، و من كانت زوجته فاسم الزوجه صادق عليها، إذ لا يشترط فى المشتق بقاء المبدء، فتدرج فى عموم و أمّهات نسائكم (٥) كذا قالوا.

و الأولى أن يقال: أن أمّ من كانت زوجته أمّ زوجها، إذ لا يشترط فى صدق المشتق بقاء المبدء، و قال ابن الجنيّد (٦) و الشيخ فى النهايه (٧) بعدم التحريم.

و حكى عن ظاهر الكليني لما روى على بن مهزيار عن أبى جعفر عليهما السلام قال: «قيل له: إن رجلا تزوج بجاريه صغيره فأرضعتها امرأته، ثم أرضعتها امرأه له اخرى فقال ابن شبرمه: حرمت عليه الجاريه و امرأته. فقال أبو جعفر عليهما السلام أخطأ ابن شبرمه، حرمت عليه الجاريه و امرأته التى أرضعتها أولا، فأما الأخيره لم تحرم (٨) عليه لأنها أرضعت ابنته» (٩) و ردّها الأولون بضعف السند.

١- إيضاح الفوائد ٣: ٥٢.

٢- جامع المقاصد ١٢: ٢٣٨.

٣- المسالك ٧: ٢٦٩.

٤- و الحاكي هو الشهيد فى «المسالك» مع نفس المصدر و السيورى فى «تنقيح الرائع» ٣: ٥٦، المبسوط ٥: ٣٠٠.

٥- النساء: ٢٣.

٦- المختلف ٧: ٤٤، المسأله ١١.

٧- النهايه: ٤٥٦.

٨- فى الكافى: «فلم تحرم».

٩- الكافى ٥: ٤٤٦، ح ١٣، الوسائل ١٤: ٣٠٥، ح ١.

ص: ١٢٥

و إذ قد عرفت ذلك فنقول إذا فرض الرضاع السابق ذكره فى الزوجتين بين ثلاث، فله صور ست: لأنهن إما أن يفرضن كبيرتين و صغيره أو صغيرتين و كبيره، و فى كل من الصورتين إما أن يقع الرضاع قبل الدخول أو بعده، و فى الثانية إما أن ترضعهما معا أو على التعاقب، فأقسام التعاقب أربعة:

الصورة الأولى بقسميها و قسمان من الصورة الثانية، و الحكم فيما ذكر من الصور إن الكبيرتين إذا أرضعتا الصغيره، فإن كان قبل الدخول حرمت المرضعه الأولى و انفسخت الصغيرى و جاز له نكاحها ثانيا، و إن كان بعد الدخول حرمت الكبرى الأولى و الصغيرى، و تكون المرضعه الثانية فى كلا القسمين أم من كانت زوجته.

و أما الصغيران فان رضعتا معا بأن ألقمت كل فى الرضعه الأخيره ثديا و رويا منهما معا، فإن كان قبل الدخول حرمت الكبيره و انفسخ نكاحهما لأمرين: صيرورتها بنتى زوجه و أختين، و جاز تجديد نكاحهما على البدل لا جمعا، و إن كان بعد الدخول حرمن جمع (١)، و إن رضعتا متعاقبتين أى واحده بعد أخرى فإن كان قبل الدخول حرمت الكبرى و انفسخت الأولى و إن كان بعده حرم الأوليان، و تكون المرضعه الثانية فى كلا القسمين بنت من كانت زوجته.

و موضع النظر القسمان الأولان و الأخيران، و منشئه من الروايه المذكوره و من كونها مع ضعف السند و إعراض الأكثرين عنها و جواز كونها من قضايا الأحوال لا تقوى لتخصيص الأصول، و الله أعلم.

إن زوجتى (٢) زيد بشير نكحا أو زوجه الآخر كل انكحا

١- حرمت من جمع (س).

٢- زوجى (س).

ص: ١٢٦

فأرضعت صغيرهما كبيرهما (١) يحرم عليهم مطلقا كبيريهما (٢)

و تحرم الصغرى على من رخلا على تردّد بنحو ما خلا

إذا فارق زيد زوجته (٣) الكبرى و الصغرى فنكحهما بشير أو تزوّج كلّ من زيد و بشير زوجه الآخر ثم أرضعت إحدى الزوجتين الأخرى حرمت الكبرى عليهما لأنها (٤) حينئذ أمّ زوجته، و أمّا الصغرى فلا تحرم إلّا على من دخل بالكبرى (٥) منهما، و وجه التردّد قد علم ممّا تقدّم، لأنّ الزوجتين فى الصورتين أمّا أمّ أو بنت لمن كانت (٦) زوجه.

و مرضع لزوجها تمنع من قد أرضعت و من له كان اللبن

لا رضاع الزوج من الزوجه صورتان:

الأولى أن ينكحها الكبير أوّلا ثم يفارقها و هى حامل منه أو مرضع أو يطأها وطئ شبيهه أو بملك يمين فتنكح الصغير بعد زوال المانع ثم ترضعه بلبن الأوّل.

و الثانية أن ينكحها الصغير وليه إمّا نكاحا منقطعا أو دائما لكنّها فسخته لعيب أو عتق ثم تزوّجت آخر فحملت منه و أرضعت الأوّل من ذلك اللبن، و الحكم فى الصورتين واحد و هو التحريم على كلّ من الزوجين لأنها قد صارت للصغير أمّا و لكبير كنه (٧) و أمّا إذا لم يكن اللبن للكبير فلا تحرم عليه البتّه.

١- كبيرهما صغيرهما (م)، صغيرهما كبيرهما (س-ر).

٢- كبيرهما (ر).

٣- زوجته (م)، زوجته (س).

٤- لأنّهما (س).

٥- بالكبيره (م).

٦- كان (ر-س).

٧- كفّه (ر).

ص: ١٢٧

لو أَرْضِعَ الثَّلاثُ مِنْ رَبَائِهِ (١) ثَلَاثًا (٢) انْفَسَخَ أَوْ حَرَّمَ بِهِ

يَحْرَمُ عَيْنًا إِنْ دَخَلَ اتَّفَقَ وَقَبْلَهُ جَمْعًا إِنْ الْفَحْلُ اتَّفَقَ

بَعْدَ انْفِسَاخِ عَقْدِهِنَّ جَمْعًا مَرَّتَاتٍ ارْتَضَعْنَ أَوْ مَعَا

و فِي انْتِفَاءِ الْأَمْرَيْنِ وَ الْمَعَاقِبَةِ مَا فِي سِوَى الْأُولَى لِفَسْخِ شَائِبِهِ

لو كان له زوجه كبيره و ثلاث صغار (٣) و للكبيره ثلاث بنات مراضع، فارضعن زوجاته لم يكن بد من وقوع فسح في نكاحهن أو تحريم مؤيد، فإن دخل بالكبيره حرم الثلاث جمعا و انفرادا، ترتبن في رضاعهن أو اجتمعن و اختلف الفحل أو اتحد، لأنهن حينئذ بنات (٤)، بنات لزوجه مدخول بها، و إن لم يدخل بالكبيره حرمت هي، و أما البواقي فإن كان لبن المرضعات أو اثنتين منهن لفحل و كان ارتضاع الصغريات أو اثنتان منهن من اللبن الواحد دفعه، بان روين من الرضعه الأخيره دفعه انفسخن، و لم يجر تجديد نكاحهن جمعا، بل انفرادا، لأنهن أخوات، و يتصور اتفاق الفحل فيما لو نكح الربايب رجل واحد مترتبات، أو كان اللبن عن شبهه، و أما مع التعاقب في الارتضاع فلا- ريب في انفساخ الأولى، و لا- في عدم انفساخ الثانيه إن لم ترضع الثالثه، و فيما لو ارتضعت الثالثه أيضا وجهان:

أحدهما انفساخ الثالثه فقط، لأن الجمع بين الأختين قد تم بها فيكون كما لو تزوج أخت زوجته.

ثانيهما انفساخهما معا لأن الأختيه أمر مانع من الصحه، و قد طرى على النكاحين

١- ربايه (ر)، ربائيه (س).

٢- ثلاثا (س).

٣- صغائر (م-س).

٤- بنات من زوجه (س).

ص: ١٢٨

معاً، فلا أولويته لأحدهما، كما لو ارتضعتا دفعه.

و ضعف الأول ظاهر لأن الجمع قد تم بين الأخيرتين بحدوث الأختيه و بين الزوجه و أختها بالعقد على أختها، و الأختيه مانع مسبق بالمقتضى و العقد مقتضى مسبق بالمانع، فالفرق واضح.

و أمياً مع اختلاف الفحل، فإن ارتضعت دفعه انفسخن جميعاً تخلصاً من الجمع بينهما و بين الجدّه، و جاز التجديد عليهنّ جمعا و انفراداً، لأنهنّ بنات خالات، و إن ارتضعت متعاقبات انفسخت الأولى دون الأخيرتين لعدم الباعث فيهما.

يبين زوجتا امرء إحداهما قد أرضعت من أبوي أخراهما (١)

و مثله الرضاع من أولادها لا من أخ أو أخت أو أجدادها

إذا كان له زوجتان صغرى و كبرى، فارتضعت الأولى من أمّ الأخرى أو من أبيها، بان أرضعتها أحد أزواجه أو من فى حكمها بلبنه انفسخ نكاح الزوجتين معاً، لصيرورتهما أختين، و جاز له تجديد نكاحهما على البديل لا- جمعا، و مثله ما لو ارتضعت من أولاد الكبرى، بأن أرضعتها بنت الكبرى أو أحد أزواج بنتها من لبنة، فإنّ الزوجتين تبيان معاً أيضاً لصيروره الصغرى نافله، فلا يجمع بينهما و بين الجدّه، و فى هذه الصورة تحرم الكبرى لصيرورتها أمّ زوجه.

و أمّا الصغرى فان كان دخل بالكبرى حرمت أيضاً لكونها بنت من دخل بها، و إلّا جاز له تجديد العقد ثانياً، و لو ارتضعت الصغرى من أخت الكبرى أو أرضعتها زوجه لأخيها بلبنه صارت فى الأول بنت أخت و فى الثانى بنت أخ، و لو ارتضعت (٢) من جدّه الكبرى أو أرضعتها زوجه لجدّها، فان كان الجدّ أو الجدّه للأمّ فالصغيره خاله و إن كانا

١- إحداهما (س).

٢- و لو أرضعت (ر).

ص: ١٢٩

للأب فهى عمه، فيلزم فى بعض هذه الصور الجمع بين بنت الأخت و خالتها، و فى بعض الجمع بين بنت الأخ و عمّتها، و معلوم أنّ ذلك لا يسوغ إلّا مع رضا العمّه و الخاله.

و حينئذ فإن كانتا قد أذنتا فى الرضاع قبل وقوعه عالميتين بما يحدث من علاقه فلا بحث و إلّا تنزل العقدان، و وقف لزومهما على الإمضاء، و لا- يحلّ للزوج وطئها (١) قبله، و يحتمل عدم التزلزل لائن الاشتراط خلاف الأصل، و إنّما ثبت فى النسبه السابقه على النكاح بدليل، فيستصحب فى النسبه المتجدده بعدم حكم العقد إلى أن يثبت الناقل أيضا.

و بالجملة فارتضاع الصغرى من ذوى الكبرى على أربعة أقسام:

الأول: ما يفسخ (٢) النكاح و يجوز معه تجديده بدلا و هو الارتضاع من أبوى الكبرى.

و الثانى: ما يفسخ النكاح و لا يجوز معه التجديد و هو الارتضاع من أولا الكبرى فإنه يحرم الكبرى مطلقا و الصغرى إن كان دخل بالكبرى.

و الثالث: ما يتزلزل معه النكاح على الأظهر و هو الارتضاع من اخوه الكبرى و أجدادها.

و الرابع: ما لا يحدث به فى النكاح حدث البته، و هو الارتضاع من أعمام الكبرى و أخوالها، و وضوح هذا القسم أغنى من التنبيه عليه فى النظم.

تمت ١٢٢٣

١- وطئهما (س).

٢- يفسخ (س).

## تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم  
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمتقنين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرنا أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعة إلكترونية من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمتقنين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدة على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام  
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدقّ في المسائل الدينية  
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب  
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات  
توسيع عام لفكرة المطالعة  
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية  
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة  
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة  
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات  
الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات  
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.



نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمية الانترنتى بعنوان : [www.ghaemiyeh.com](http://www.ghaemiyeh.com)

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كiosk، الرسالة القصيرة ( sms )

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمية ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتياب وكل من قدّم لنا المساعدة فى تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزى

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : [www.ghbook.ir](http://www.ghbook.ir)

البريد الالكترونى : [Info@ghbook.ir](mailto:Info@ghbook.ir)

هاتف المكتب المركزى ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

هاتف المكتب فى طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية  
الغمامة اصحمان

WWW



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم  
**www.Ghaemiyeh.com**

[www.Ghaemiyeh.net](http://www.Ghaemiyeh.net)

[www.Ghaemiyeh.org](http://www.Ghaemiyeh.org)

[www.Ghaemiyeh.ir](http://www.Ghaemiyeh.ir)

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

